



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الرابعة - الدورة الربيعية 2007م - العدد: 05

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الأحد 16 والإثنين 17 جمادى الثانية 1428
الموافق 01 و02 جويلية 2007 (صباحاً)

فهرس

1- محضر الجلسة العلنية الخامسة ص 03

■ عرض ومناقشة برنامج الحكومة.

1- محضر الجلسة العلنية السادسة ص 58

■ مواصلة المناقشة العامة لبرنامج الحكومة.

ملاحظة:

نظرا لتحديد مدة تدخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة في المناقشة العامة لبرنامج الحكومة بسبع (07) دقائق، ولأهمية المداخلات التي لم يستوعبها الوعاء الزمني المحدد؛ فقد قرر السيد رئيس المجلس إثباتها ونشرها كاملة بالجريدة الرسمية للمداولات لتعميم الفائدة.

وعليه، فكلُّ ما ورد بين قوسين هو تكملة لتدخلات السيدات والسادة الأعضاء التي لم تُقرأ في قاعة الجلسات.

**محضر الجلسة العلنية الخامسة
المنعقدة يوم الأحد 16 جمادى الثانية 1428
الموافق 01 جويلية 2007**

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة والطاقم الوزاري المرافق له.

**افتتحت الجلسة على الساعة الثانية
والدقيقة الثانية والأربعين زوالاً**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيد رئيس الحكومة والطاقم الوزاري المرافق له؛ يطيب لي باسم الزملاء والزميلات أعضاء مجلس الأمة أن أرحب بهم، وكما تعلمون جلسة اليوم تقتضي الاستماع إلى عرض السيد رئيس الحكومة الخاص بالبرنامج المصادق عليه من قبل المجلس الشعبي الوطني ولكن قبل أن أحيل له الكلمة بودي أن أنتهز الفرصة السانحة لكي أتوجه له بتهنئة مزدوجة وللطاقم الوزاري المرافق له: الأولى على تجديد الثقة فيه من قبل فخامة رئيس الجمهورية لترؤس الحكومة الجديدة والثانية لحصول البرنامج الذي قدمه في المجلس الشعبي الوطني على مصادقة الزملاء نواب الشعب؛ كذلك التهنئة موصولة لكافة أعضاء الحكومة الذين جددت الثقة في أغلبهم هم الآخرون، ونتمنى أن تكون هذه المرحلة مثل سابقتها، مرحلة تعاون وتكامل ما بين مؤسسات الدولة.

تقديم البرنامج أو عرضه طبقاً للمادة 80 من الدستور يعتبر سنة حميدة يكرسها القانون وأعتقد أن هذه الفرصة الثمينة سوف تكون مناسبة مثلما كانت المناسبات السابقة لتمكين السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء من سماع وجهات نظر منتخبي الأمة

مرة أخرى.

وربما في نهاية هذه الجلسات سوف تكون لدي الفرصة لكي أعطي بعض الملاحظات فالمهم أننا اليوم نجتمع لسماع عرض السيد رئيس الحكومة، والكلمة له فليفضل مشكوراً.

السيد رئيس الحكومة: شكرًا. بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

إن سعادتني لكبيرة بهذا اللقاء الذي يجمعني وإياكم بهذه المناسبة التي سأعرض فيها على مجلسكم الموقر برنامج الحكومة الذي صادق عليه مؤخرًا المجلس الشعبي الوطني.

واسمحوا لي، قبل كل شيء، أن أتوجه باسم الحكومة وباسمي الخاص، بتحية خاصة إلى السيد رئيس مجلس الأمة، وإلى كل السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرين.

وأعتنم هذه الفرصة، لأقول، بأن النقاش الثري الذي أثير عقب تقديم برنامج الحكومة أمام الغرفة الأولى للبرلمان، قد أكد حيوية النقاش الديمقراطي في بلادنا، الذي يأتي ليضيف إلى حرص الجميع الدؤوب على البحث الدائم عن مسعى يحظى بالإجماع حول أهم التحديات التي تستوقف بلادنا على أكثر من صعيد.

وبوسعي أن أؤكد على أن الحكومة ستظل شديدة الحرص على ترقية فضائل الحوار البناء، مثلما ستظل في إصغاء إلى كل الرسائل التي يعبر عنها المواطنون المتعلقة بانشغالاتهم اليومية.

بل إن الحكومة ستعمل على استلهاهم كل ما تنطوي عليه هذه الرسائل من دلالات، من أجل اتخاذ المبادرات والشروع في الأعمال الضرورية لتجسيد برنامجها، والذي أحرص بشدة على التذكير بأن غايته ليست سوى تحسين إطار معيشة السكان وظروف حياتهم.

ما بين 2001 و2004، والمخطط التكميلي الجاري لدعم النمو الاقتصادي، بالنسبة للفترة الممتدة من 2005 إلى 2009، من جهة أخرى. والحكومة التي شرفني السيد رئيس الجمهورية بمسؤولية قيادتها، تدرج، في هذا السياق، مسعاها وعملها اللذين يرتكزان، أساسا، على التدابير الواجب اتخاذها، لتوفير كل الظروف الكفيلة بتعزيز التحسن المتواصل لظروف معيشة السكان.

في هذا الإطار، أود أن أتطرق، بشيء من التفصيل، إلى المحاور الأساسية لهذا البرنامج، وأعرض في البداية، إلى الباب المتعلق بتكريس الحكم الراشد في تسيير شؤون الدولة، الذي يتمثل في مواصلة تجسيد المشاريع الكبرى لإصلاح العدالة وهياكل الدولة ومهامها.

أولا، ومن باب تعزيز دولة القانون والحكم الراشد، تجدر الإشارة إلى أن إحدى الإصلاحات العميقة التي عكفت عليها الجزائر، تتمثل في تنظيم وسير هياكل الدولة وفروعها، إلى جانب إصلاح مختلف المرافق العمومية.

وإذا كان تعزيز إدارة البلاد يشمل الكثير من القطاعات والعديد من المستويات، فإنه يشمل بالدرجة الأولى الإدارة الإقليمية، التي يمر تجديدها عبر تعزيز اللامركزية وعبر توضيح أفضل للصلاحيات التي يجب توزيعها بين الدولة والجماعات المحلية.

وبهذا الشأن، فإن تعديل قانون الولاية سيهدف إلى إعادة تحديد الاختصاصات والهيئات والهياكل وإلى إعادة تنظيم العلاقات بين والي الولاية والمصالح اللامركزية وغير الممركزة على مستوى الولايات.

كما سيهدف إلى توطيد سلطة الوالي، لا سيما إزاء الهياكل غير الممركزة، وكذا إلى إعادة الاعتبار للدائرة، وذلك حرصا على تعزيز سلطة الدولة وعملها الجوارى تجاه المواطنين، وهنا لا بد من التوضيح بأن تعزيز سلطات الولاية لم يتم على حساب صلاحيات المنتخبين وإنما في ضبط وتنظيم العمل الإقليمي على مستوى المديرية التنفيذية التابعة للوزارات

السيد رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، إن البرنامج الذي أعرضه عليكم اليوم، يستمد جوهره من برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، ويشكل أساسه المرجعي. والحال هذه، فإن الحكومة، التي حددت المحاور الكبرى للمسعى المعتمد من أجل مواصلة تجسيد الالتزامات التي تعهد بها السيد رئيس الجمهورية تكون بذلك قد اختارت إدراج عملها ضمن الاستمرارية.

وأنتهز فرصة عرض هذا البرنامج لأسلط مزيدا من الضوء على هذه الوثيقة التي تتضمن الخطوط الرئيسية لعمل الحكومة المستقبلي.

ويتعلق الأمر، أولا، بمواصلة تنفيذ النصوص المجسدة لتطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الذي بادر به فخامة السيد رئيس الجمهورية وزكاه الشعب بأغلبية ساحقة، وقد شكلت هذه السياسة النبيلة والشجاعة، مطمحا قويا بل إنها أثارت ومازالت تثير إقبالا مكثفا لدى الشعب الجزائري؛ شعبنا الذي دفع ثمنا باهظا وقدم تضحيات جساما خلال فترة طويلة من تاريخ أمتنا؛ فترة كادت أن تعصف بوجود الدولة الجزائرية وستعمل الحكومة، بكل عزم، على تعزيز المكاسب الكبرى التي تحققت بفضل سياسة المصالحة الوطنية.

ولا يفوتني، بهذه المناسبة أيضا أن أذكر بالجهد المستمر الذي بقي على عاتق الجميع في أن نواصله من أجل مكافحة الإرهاب ومن أجل عدم السماح لكل الظواهر التي تغذي هذا الإرهاب من أن تتوسع بالنظر إلى حجم الأضرار الذي أصاب بلادنا من جراء هذه الآفة.

السيد رئيس المجلس الموقر،

السيدات والسادة الأكارم،

إن برنامج الحكومة يأتي في ظرف موات بقدر ما هو واعد بالأمل؛ ظرف واعد بالأمل، إذا ما أخذنا في الاعتبار الأشواط الكبرى المحققة في إطار المصالحة الوطنية وتعزيز دولة القانون من جهة، والتحسين التدريجي للظروف العامة للسكان، لا سيما بفضل تنفيذ مخطط دعم النمو الاقتصادي للفترة الخماسية

القطاعية على مستوى كل ولاية.

أما تعديل قانون البلدية، فسينصب على جعل الإدارة البلدية تتكيف مع التعددية والتداول السياسي، مع الحفاظ على الحياد والشفافية وديمومة المرفق العمومي، واستمرارية العمل السياسي، وفي هذا الإطار، سيتم ضبط القانون الأساسي للمنتخب، على نحو يرسى علاقة تطبعها الثقة بينه وبين المواطن مع توضيح أفضل لحقوقه والتزاماته.

وبالنسبة للديمقراطية المحلية فسيتم تعزيزها من خلال ترقية مسعى تساهمي يشرك فيه المواطنون ضمن أكبر قدر من الشفافية، ولا سيما في الخيارات المرتبطة ببرامج التنمية المحلية.

وينبغي أن يكون تعديل قانوني البلدية والولاية متبوعا بإصلاح المالية المحلية، وبنظام لتخصيص الموارد.

ولا بد من أن يستجيب هذا الإصلاح أيضا، لحاجات البلديات إلى التمويل عبر مرافقة ضرورية لتحويل مهام الدولة نحو البلديات من خلال الوسائل المالية ذات الصلة.

وفيما يتعلق بتجديد المرفق العمومي وتحسين مهارات الدولة والجماعات المحلية، فإن ذلك أمر يقتضي إعادة مركزة التسيير المحلي حول العمل الجوارى.

وإذ يمر تحسين جودة المرفق العمومي أيضا، عبر تحديث وسائل وأدوات تسيير الإدارة، وتحسين مهارات المورد البشري وتعزيز المنشآت الإدارية، فإنه، لذلك، سيتم تعزيز المورد البشري من خلال تزويد الجماعات المحلية بآلاف من الإطارات التقنية والإدارية، ومن خلال إعادة النظر في التكوين لدى المدرسة الوطنية للإدارة، وتعزيز شبكة مؤسسات التكوين في فائدة الجماعات المحلية بفضل استحداث أربعة مراكز وطنية جديدة لتكوين المستخدمين وتحسين مهارات إطارات الإدارة الإقليمية، وتنظيم ندوات تدريبية وتكوينية على التسيير المحلي، وأخيرا، من خلال إعداد قوانين أساسية خاصة بأعوان الدولة والجماعات المحلية، يدمج فيها بُعد التكوين وأنظمة التقييم التي تقوم على مقياس النتائج

والمهارات.

وبالموازاة مع كل هذه الإجراءات التكوينية، ستسهر الحكومة، على مواصلة الأعمال التي شرعت فيها من أجل تجسيد أكثر فعالية لعملية تعميم استعمال اللغة العربية كلغة رسمية ووطنية.

ثانيا، وفي إطار هذا الباب دائما، فقد تواصل إصلاح العدالة حيث سمح تقييم النتائج المحرزة في هذا المجال، بمعاينة تحسن معتبر في تسيير المرفق العمومي للعدالة، يتجلى خصوصا في:

- تعزيز استقلالية القاضي؛
- تمكين المواطن من التقاضي في ظروف أفضل؛
- ضمان سرعة أكبر في معالجة القضايا؛
- تحسين نوعية الخدمات وتنفيذ القرارات؛
- تكييف التشريع مع المعايير الدولية؛
- توفير ظروف حبس تتماشى مع المقاييس الدولية، في مجال حقوق الإنسان.

ومن حيث تنمية الموارد البشرية، وانطلاقا من مبدأ كون العنصر البشري يشكل عاملا هاما للإصلاح، فقد حظي هذا الأخير بكل العناية اللازمة، من أجل مواجهة مشكل العدد المتزايد باستمرار للقضايا، وفي نفس الوقت، قصد تحسين نوعية الخدمات القضائية.

وفي مجال توظيف القضاة، تجدر الإشارة إلى الوثبة النوعية المسجلة في هذه السنوات الأخيرة، حيث بلغ عددهم 3075 وسيصل في نهاية شهر جويلية الجاري إلى 3350 قاضيا، في حين أن عددهم سنة 1999 لم يكن يتجاوز 2500. وقد أقر برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية رفع عدد القضاة بنسبة 50% في أفق سنة 2009.

أما بخصوص الموظفين بمختلف أسلاكهم أي أعوان القضاء، فقد انتقل عددهم من 10.813 سنة 1999 إلى 14.556 في نهاية السنة الماضية حيث حظيت الأسلاك المشتركة التقنية بعناية خاصة، مثل المختصين في الإعلام الآلي والإحصاء والمحفوظات. وفي الجانب المتعلق بمراجعة الترتيب التشريعي، فإن العدد الإجمالي للنصوص التشريعية والتنظيمية التي تم إصدارها، يقدر بحوالي 82 نصا.

وفي جانب تحديث قطاع العدالة، فإن استراتيجية

أركان الحكم الراشد، يستلزمان أيضا العمل على مكافحة اللصوصية والجريمة والفساد بكل أشكاله ومظاهره.

وفي هذا الإطار، وحرصا على أمن الأشخاص والممتلكات، ستم، من باب الأولوية، مواصلة أعمال عديدة، تتمثل خصوصا، في:

1 - تعزيز الأمن الحضري وسلطات الشرطة المحلية، من خلال إعادة نشر الشرطة البلدية.

2 - تكثيف عمليات إقامة هياكل للأمن الوطني والدرك الوطني، من خلال تنظيم شبكة المنشآت الأساسية ومضاعفة هيئات الأمن للدوائر والأمن الحضري ومراكز المراقبة على مستوى الحدود. وسيسمح ذلك بترقية شرطة حضرية جوارية، وكذلك تعزيز مراقبة الحدود، ويجب أن يرافق هذه السياسة تعزيز برنامج التجهيز ورفع تعداد أعوان الأمن.

3 - تعزيز وسائل مكافحة الإرهاب وأعمال التخريب ومكافحة الجريمة، والجنوح والمتاجرة بالمخدرات.

4 - تحديث وسائل الشرطة التقنية والعلمية.

كما ستعمل الحكومة على تنفيذ سياسة عقابية منسجمة وناجعة تسمح بضمان تحكم أفضل في المنازعات الكبرى، من خلال إنشاء جهات قضائية ذات اختصاص موسع، يتولى تأطيرها قضاة متخصصون، يعملون بالتنسيق مع مصالح الشرطة القضائية من أجل مكافحة الأشكال الجديدة للجريمة بشكل فعال ودائم، وذلك بتركيز الجهود على محاربة الفساد، واستعمال الأموال العمومية بغير وجه حق وكذلك لمكافحة الاتجار واستهلاك المخدرات باللجوء إلى التعاون الدولي في إطار مكافحة الجريمة.

تشكل مكافحة الفساد محورا هاما لهذه السياسة العقابية. ستعمل الحكومة على تكثيف مكافحة هذه الظاهرة سواء كانت في إطار القطاع الخاص أو القطاع العمومي أكانت بفعل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين ولهذا الغرض، ستعكف الحكومة على تحديد أوكار هذا النشاط الإجرامي والحد من أضراره، قبل القضاء عليه نهائيا في ظل احترام القانون، وستسعى من أجل ذلك إلى إقرار الشفافية في كل قطاعات النشاط

هذا التحديث تتمحور حول التوجهات الرئيسية الآتية:

- منح الأولوية لتحسين المرفق العمومي؛
- تطوير اتصال دائم؛
- إقامة نظام معلوماتي مركزي ووحيد.
- ويتم تجسيد هذه الاستراتيجية من خلال اعتماد مخطط العمل التالي:
- إنشاء مركز وطني لصحيفة السوابق القضائية الذي باشر نشاطه؛
- إنجاز نظام لتسيير الملفات القضائية ومتابعتها؛
- إنجاز نظام لتسيير المسجونين؛
- وضع خارطة قضائية جديدة؛
- إنجاز نظام إعلامي للأوامر بالقبض؛
- تحسين ظروف التقاضي بالنسبة للأشخاص المعرضين للخطر.

أما قطاع السجون، فهو يمثل جانبا هاما في برنامج إصلاح العدالة انطلاقا من أن هدفه يكمن في اعتماد نظام عصري، وفقا للالتزامات الدولية التي تعهدت بها بلادنا من أجل تكييف التشريع الخاص بالسجون مع المعايير الدولية.

وحرصا على إضفاء طابع الانسجام على ظروف الحبس، فقد أنجزت أعمال عديدة بهدف تحسين ظروف الحبس وفقا لمبادئ حقوق الإنسان واحترام كرامة المسجونين، وتتمثل هذه الأعمال في تحسين التغطية الصحية وتحسين الوجبة الغذائية وتجهيز المؤسسات العقابية بوسائل حديثة.

ودائما باعتبار أن العنصر البشري يشكل الدعامة الأساسية لإصلاح السجون، فقد تم توظيف آلاف من الأعوان، منهم 4684 في سلك أعوان إعادة التربية.

وفي مجال تحديث هذا القطاع، وتزويده بوسائل عمل عصرية ومطابقة لتوجهات سياسة إعادة التربية، وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، فقد تم تسجيل برنامج لإنجاز 81 مؤسسة عقابية خلال الفترة التي تفصلنا عن 2009 في إطار برامج الإنعاش، وتأتي هذه الإنجازات لتحل محل المؤسسات القديمة، وكذلك من أجل القضاء على ظاهرة الاكتظاظ في المؤسسات العقابية.

وغني عن البيان أن تعزيز دولة القانون وتوطيد

وتكوين الأئمة وإرجاع دور المسجد في إشعاعه على المجتمع وقد تدعم ذلك بترقية المعارف القرآنية وتكريس التعليم القرآني بفضل تطوير المدرسة القرآنية، وتنظيم أسابيع ومسابقات دينية.

كما تبذل جهوداً من أجل ترقية الثقافة الإسلامية وذلك من خلال تنظيم مسابقات دولية ترمي إلى الحث على البحث والإنتاج في هذا الميدان.

وبالموازاة مع ذلك، عكفت السلطات العمومية على تثمين أملاك الوقف؛ وفي هذا الإطار، تم إعداد أكثر من 3000 عقد رسمي و1000 دفتر خلال السنة الفارطة بهدف استغلال هذه الأملاك الجماعية في خدمة التنمية.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة،

أود الآن أن أتطرق إلى الباب الثاني، الخاص بالاقتصاد، لأقول في البداية، إن اقتصاد بلادنا ما انفك يتعزز بفضل الإصلاحات التي تمت المبادرة بها في عدد من الميادين والمجالات، من أجل الدفع بعجلة النمو إلى الأمام والعمل على تطويره المتواصل. وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن إدارة المالية العمومية ماضية قدماً نحو التحول العميق.

إن مراجعة التشريع التي فضلا عن التحسينات المدخلة على مرّ قوانين المالية، قد سجلت خطوات جديدة من خلال قوانين التوريق، والتأمينات والرهون، وحق الملكية، ورأس مال الخطر.

وكذلك الأمر بالنسبة لتحسين إجراءات الميزانية، حيث كانت الإجراءات المرتبطة بميزانية التجهيز محل تكييف وقد باتت تراخيص البرامج تمنح بشكل مكثف وسريع، وأصبحت اعتمادات الدفع تحرر دون تأخير، حسب وتيرة تقدم الورشات؛ كما أن نموذج إصلاح الميزانيات قد تم تحديده؛ وهو الآن قيد التجربة، وسيقود في بضع سنوات، إلى نموذج للميزانية متكيف مع برنامج وليس مستنسخاً على إدارة معينة بناء على استهلاك سابق.

وفي هذا السياق، فإن الحكومة ستعمل على مواصلة تحديث وإصلاح الجباية والنظام الجمركي، وإدارة أملاك الدولة.

وستتخذ التدابير اللازمة لتطوير الوقاية في كل الميادين.

إن قطاع الاتصال، لا يقل أهمية بالنظر إلى الدور الفاعل الذي يضطلع به في مختلف مناحي حياة الأمة والمجتمع من سابقه.

وبالفعل، يشكل الاتصال عاملاً هاماً في تنفيذ السياسات العمومية ليس فقط من حيث الشبكات الجماعية للإعلام التي يمكن أن يستعملها، بل وكذلك لكونه يساهم بشكل كبير في وضع معايير، وتحديد أهداف موحدة يمكن أن يتبناها المجتمع، وبالتالي، يلتزم بتحقيقها.

وبهذا الشأن، ستعكف الحكومة على تجسيد التوصيات الواردة في الوثيقة التي تتضمنها استراتيجية إنعاش قطاع الاتصال، التي تمت دراستها مؤخراً في مجلس الحكومة.

وفضلاً عن التدابير التي ستوضع حيز التنفيذ، من أجل ترقية حرية الصحافة ودعم تطوير الصحافة المكتوبة، وتكييف الإطار التشريعي والتنظيمي، الذي يسيّر هذا القطاع، ستسهر الحكومة على تنمية المرفق العمومي للإعلام، من خلال الاعتماد على الوسائل السمعية - البصرية والإذاعية والتلفزيونية، وعلى الوكالة الوطنية للصحافة التي ينبغي تعزيز قدراتها، وكذا من خلال تعميم استعمال التكنولوجيات الجديدة للاتصال.

إن ترقية هذا القطاع ستحظى بالتزام أكبر من قبل الحكومة التي تعي كل الوعي، أهمية إعلام وطني عصري، ومحترف، وذي مصداقية أمام المقتضيات المترتبة عن آثار العولمة من جهة، والمتطلبات الموضوعية الناتجة عن الخيار الحازم لإقامة مجتمع تعددي، من جهة أخرى. وعليه، ستسهر الحكومة على تطوير اتصال قائم على مبدأ التعددية والحرية، في ظل احترام القيم الأخلاقية وقوانين الدولة.

ومن أجل تجسيد برنامج تطوير وتعزيز المنشآت الأساسية للقطاع وتجهيزاته، تم تخصيص غلاف مالي يقدر مبلغه الإجمالي بحوالي 39 مليار دينار.

وفي ميدان الشؤون الدينية فإن السلطات العمومية تواصل بذل جهودها في مجال ترقية تأطير المساجد

التي قبلها أي 2005 وذلك، خصوصا، نتيجة لسياسة التسديد المبكر؛

– فائض في الحساب الجاري بنسبة 26% تقريبا من الناتج الداخلي الخام، مع اختتام السنة المالية لسنة 2006 مقابل حوالي 22% في نهاية سنة 2005؛

– بلوغ مستوى قياسي لاحتياطات الصرف، أي ما يفوق 80 مليار دولار، مع اختتام الثلاثي الأول من هذه السنة مقابل 56 مليار دولار في نهاية سنة 2005.

وبالرغم من هذه النتائج الإيجابية، يجب ألا ننسى بأن اقتصادنا يظل يتوقف، بدرجة كبيرة، على موارد المحروقات، أي أنه لا يزال خاضعا لعوامل خارجية لا نملك زمام أمورها لا من حيث الكميات ولا من حيث الأسعار علاوة على ذلك، فإن القطاعات الاقتصادية الأخرى لا تتمتع بنفس المزايا التي يتمتع بها قطاع المحروقات.

وعلى سبيل المثال، فإن تطور القطاع الصناعي العمومي، الذي يقترب من مؤشر الإنتاج الصناعي، حسب الديوان الوطني للإحصائيات، ما انفك هذا القطاع يشهد، منذ أزيد من عشر سنوات تفهقرا عميقا أدى إلى تراجع معتبر للإنتاج الصناعي في بلادنا.

ولذلك، فإن الحكومة قد أعدت استراتيجيات وسياسات صناعية، ترمي إلى إنعاش هذا القطاع الاقتصادي الحيوي الذي يعد واعدة بالنسبة للنمو ومصدرا هاما لاستحداث مناصب الشغل.

كما تهدف آجلا، إلى تحرير الاقتصاد بصفة نهائية من تبعيته إلى المحروقات، وترقية الاستثمارات الوطنية، وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويجب أن يكون تنفيذ هذه الاستراتيجية مدعما باستثمارات عمومية وخاصة. وبهذا الشأن يجب القول إن النفقات العمومية للاستثمار، تظل تشكل المحرك الرئيس لتمويل التنمية، وقد ارتفعت بنسبة 100% مقارنة مع سنة 2005. وإن استهلاكات الاعتمادات العمومية للاستثمار مرشحة للارتفاع في سنة 2007، وذلك خصوصا بفعل انطلاق ورشات المنشآت الكبرى التي تم التوقيع بشأنها على العديد من العقود كالطريق السيار وورشات السكك الحديدية.

والأمر كذلك أيضا، بالنسبة لاستعمال الادخار العمومي في خدمة الاقتصاد. ومن ذلك أن الخزينة العمومية، التي عادت مرة أخرى لتصبح المورد الأول للادخار الوطني، قد باتت تضطلع بدور جديد لدعم الاقتصاد والاستثمار، وهذا من خلال قروض امتيازية لمشاريع عمومية ذات منفعة عامة؛ وقروض طويلة المدى للبنوك بما يسمح لهذه الأخيرة بمنح قروض للمستثمرين على المديين المتوسط والبعيد؛ وكذا من خلال تدخلات من أجل تخفيض أو ضمان قروض للمستثمرين.

وبهذا الصدد، تجدر الإشارة خصوصا، إلى أن ترتيبا للمراقبة الصارمة الداخلية والخارجية للمؤسسات العمومية قد تم وضعه، وسيتواصل من أجل ضمان شفافية أكبر في تسيير المؤسسات.

وقد انعكست كل هذه الإصلاحات، إلى جانب التطور الإيجابي لأسعار البترول، بنتائج هامة، سمحت، قبل كل شيء، بالتسيير الفعال للمديونية الخارجية التي كانت تلتهم موارد ميزانية هامة، ومكنت بلادنا، خلال سنتي 2005 و2006، من تسديد مبكر لهذه المديونية ذات المديين المتوسط والطويل، ليصبح مبلغها لا يساوي، في نهاية 2006، سوى 5 ملايين دولار فقط، بعد أن كانت تساوي 21,4 مليار دولار في نهاية سنة 2004، و16,4 مليار دولار في نهاية 2005.

وكان النمو، بفضل هذه النتائج أيضا، في الموعد من جديد، ليسجل نسبة 5,3% خارج المحروقات؛ وظل التضخم تحت التحكم، مع ارتفاع أسعار الاستهلاك بنسبة 2,5%؛ وهو المستوى نفسه المسجل، كمعدل سنوي، خلال كل الفترة المنصرمة.

وقد ساهم التطور الإيجابي لأسعار النفط والغاز في تعزيز إطار الاقتصاد الكلي، وفي تعزيز التوازنات المالية الداخلية والخارجية، بوجه خاص. وإذ تدعمت التوازنات المالية الكبرى، بفضل أسعار البرميل، فقد أفضى ذلك إلى:

– انخفاض هام لمستوى المديونية الخارجية الذي لم يعد يمثل سوى 4% من الناتج الداخلي الخام في نهاية السنة الماضية مقابل 16% في نهاية السنة

44% قبل ثلاث سنوات إلى 49,6% في نهاية سنة 2005، لتنتقل إلى 52,8% في نهاية السنة الماضية، وأعطيك هذه الأرقام لتتمكنوا من المقارنة بين ما أنجز وما يتطور إليه الاقتصاد في الثلاث سنوات القادمة بإذن الله.

وفيما يخص إعادة تأهيل المناطق الصناعية، يتواصل تنفيذ البرنامج المسطر حيث خص 17 منطقة جديدة إلى غاية نهاية سنة 2006، كما يجري تنفيذ عمليات إضافية ضمن برنامج خاص لفائدة 7 ولايات في الهضاب العليا بمبلغ 5 ملايين دينار.

بالإضافة إلى هذا تجري تهيئة المنطقة الصناعية لـ «بلارة» بولاية جيجل بمبلغ إجمالي قدره 3,4 مليار دينار. فضلا عن ذلك، سيتم الانطلاق في إنجاز برنامج لإنشاء مناطق صناعية على طول الطريق السيار شرق - غرب من أجل تثمين هذه المنشآت الأساسية أكثر فأكثر، ومن أجل تطوير قدرات جديدة لإحداث ثروات ومناصب شغل على مستوى الولايات التي سيعبرها هذا الطريق.

وفي قطاع السياحة، يجدر القول إن الصناعة السياحية، التي تستفيد بشكل كبير من تحسن وضعية البلاد وصورتها في الخارج، تشهد نهضة حقيقية على المستوى الدولي مثلما تؤكد المعطيات المتوفرة، سواء من حيث الارتفاع الملحوظ لعدد السواح غير المقيمين، أو من حيث الارتفاع المتزايد لعدد المستثمرين الأجانب الذين أبدوا اهتمامهم لإنجاز منشآت أساسية في الجزائر، باعتبار أن بلادنا تعد الوحيدة في حوض البحر الأبيض المتوسط التي ما تزال تتوفر على أكبر عدد من المواقع التي يمكن استغلالها في السياحة الساحلية تضاف إليها قدرات هامة أخرى لا سيما في جنوب البلاد والسياحة الحموية.

كما تم استلام منشآت مختلفة، في مجال قدرات الاستقبال، في حين يجري حاليا توفير 30.000 سرير، وقد تم اعتماد 45 ملفا جديدا للاستثمارات، والانطلاق في تهيئة 42 منطقة للتوسع السياحي، قصد ترقية الاستثمارات السياحية.

ويتزامن هذا المسعى مع الجهود المبذولة من أجل

أما بالنسبة للاستثمار، فإنه يستخلص من حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى غاية شهر ماي 2007، أن العدد الإجمالي لعمليات التصريح الجديد بالمشاريع يقدر بـ 25.339 مشروعا، مما سيزيد عنه استحداث 463.130 منصب شغل.

وبفضل تضافر آثار كل التدابير التي اتخذت وغيرها أو التي ستتخذ في المستقبل، ستعمل الجزائر من أجل تدارك تأخرها في المجال الاجتماعي والاقتصادي، ومن أجل تكثيف عمليات إحداث مناصب شغل، وتحضير التحول الرامي إلى إرساء التنمية المحلية على الاستثمار عن طريق المؤسسات والسوق المالية، بحيث يجب على الميزانية العمومية أن تعكف على التكفل بالحاجات الاجتماعية والثقافية والسياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية والتضامن.

وتجدر الإشارة إلى أن تحليل المعطيات قد أبرز أن 83% من التصريحات بالاستثمار، قد سجلت خلال السداسي الثاني من السنة الماضية، مع العلم أن التصريحات بالاستثمار المسجلة خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2007، تمثل لوحدها 21% من مجموع التصريحات المسجلة منذ سنة 2003. وتبين سرعة وتيرة هذه الاستثمارات ثقة رجال الأعمال والمؤسسات العاملة في السوق الوطنية.

وقد كان هذا التوجه القوي ثمرة لمختلف النشاطات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار تشجيع ومرافقة الاستثمارات وتسهيلها، كما كانت نتيجة لمراجعة قانون الاستثمارات، وتسوية المشكل المتواتر بالنسبة للعقار الصناعي، وتقليص الضغط الجبائي، بالإضافة إلى الجهود الدؤوبة لمختلف الإدارات التي تستهدف تحسين مناخ الأعمال.

وهكذا، وعلى مستوى القروض المصرفية للاقتصاد، فقد سجل ارتفاع، في سنة 2006، بحوالي 10%، أي مستوى أعلى من نمو الناتج الداخلي الخام. وقد انتقلت القروض الموجهة للاقتصاد من 1.778,3 مليار دينار في سنة 2005، إلى 1942 مليار دينار في سنة 2006. كما ارتفعت حصة القطاع الخاص في تعبئة القروض الموجهة للاقتصاد، حيث انتقلت من

والقيام ببرامج استثمارية لتحديث المؤسسات بمبلغ إجمالي يفوق 432 مليار دينار، ووضع برنامج الاستثمار لاستحداث المنشآت في هذه المؤسسات يخص 15.816 منصب شغل جديد، بفضل الاستثمارات في مجال التحديث.

وأخيراً، أسفرت هذه العملية على استرجاع عقارات صناعية تزيد مساحتها الإجمالية عن 593 هكتارا، حولت إلى هيئات الدولة أو إلى مصالح أملاك الدولة لتسمح برفع حجم الأراضي المتوفرة لفائدة المستثمرين.

أما فيما يخص عمليات الشراكة، فقد بلغ مجموع عمليات الشراكة التي تمت إقامتها إلى حد الآن، 92 عملية.

وقد أفضت عمليات الشراكة هذه، في مجملها، إلى النتائج الآتية: مبلغ أخذ المساهمات: 54 مليار دينار؛ الديون التي تم التكفل بها: 12,9 مليار دينار؛ الاستثمارات في مجال التحديث: 311,5 مليار دينار؛ مناصب الشغل التي تم الحفاظ والإبقاء عليها: حوالي 600 منصب ومناصب الشغل التي استحدثت 8026 منصبا.

وبالنسبة للميدان التجاري، فقد انصب عمل الحكومة أساسا، على تنظيم السوق وحماية المستهلك من جهة، وإدماج بلدنا في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

ففيما يتعلق بتنظيم السوق الداخلية، فقد تم إعداد ونشر جملة من النصوص التشريعية والتنظيمية سيتم تدعيمها بتحضير أربعة (04) مشاريع قوانين تتعلق بحماية المستهلك، بالمنافسة، بالإعفاء وبالعمران التجاري والمساحات الكبرى للتوزيع.

وستعكف الحكومة، من جهة أخرى، على إنجاز خمسين (50) سوقا للجملة للخضر والفواكه، منها أربعة (04) أسواق ذات طابع وطني، بالإضافة إلى إنجاز ثمانمائة وخمسين (850) سوقا للتجزئة على مستوى البلديات، وهذا بمساهمة القطاع الخاص.

فيما يتعلق بصندوق تعويض نفقات النقل للجنوب، فقد تم توسيع قائمة المواد إلى عدد من المواد الأولية الموجهة إلى الصناعات الغذائية،

تتمين مواقع البلاد وممتلكاتها الثقافية، وكذلك من أجل تثمين الصناعة التقليدية.

وعلى ذكر الصناعة التقليدية، فقد وضعت لهذا القطاع أطر وآليات لترقيته، تتماشى والبرنامج المسطر لآفاق 2010، والتي ستعمل الحكومة على تجسيده.

وفيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإننا نسجل، من حيث التأطير، إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والانطلاق، من حيث التأهيل، في 1456 عملية تأهيل خلال السنة المنصرمة، وتعزيز بورصات المناولة من خلال مساهمة مالية جديدة من الدولة، وإنشاء مراكز جديدة للتسهيل ومشاتل لفائدة المستثمرين عبر كامل التراب الوطني، ومن حيث النتائج، فإن الحكومة تلتزم بإنشاء 100.000 مؤسسة طبقا لقرار السيد رئيس الجمهورية.

أما بالنسبة للخصخصة والشراكة، فتجدر الإشارة إلى أن المسار ما فتئ يتعزز باستمرار وذلك بفضل الحوار مع الشريك الاجتماعي، وإضفاء المرونة على الإجراءات، وتفعيل مسار إنجاز الدراسات وعمليات التقييم الأولية، ومضاعفة عمليات الإعلان عن المناقصات، وكذلك بفضل تنظيم عمليات العرض والترويج بالخارج.

وفيما يتعلق بمسار خصخصة المؤسسات العمومية، يسجل إلى غاية السنة الماضية 363 عملية تنازل لمختلف الممتلكين تضاف إليها 123 عملية تحويل مؤسسات أو أصول مؤسسات إلى بعض هيئات الدولة.

وتتوزع هذه العمليات حسب الممتلكين الجدد كالتالي: 202 من المستثمرين الجزائريين، 69 يمثلون مجموعات عمال، 92 مستثمرا أجنبيا.

أما فيما يخص نتائج عمليات الخصخصة هذه، فتتمثل في مجمل إيرادات استقادات منها الخزينة العمومية وفي تكفل الممتلكين بمبالغ من الديون، مع الحفاظ على مجمل مناصب الشغل في المؤسسات والوحدات التي تم التنازل عنها والتي كانت تشغل 31.310 عمال، دون أن تضيع مناصب الشغل هذه

الممنوحة؛

ب - الانطلاق في عمليات جديدة للإشهاد بالمطابقة تخص حوالي 150 مؤسسة؛

ج - مواصلة تأطير النشاط الصناعي مع نشر 226 مقياسا جزائريا، التكوين والتحسيس في مجال الإشهاد بالمطابقة، تسجيل أزيد من 4000 علامة وطنية ودولية، تسجيل 270 نموذجا وتسليم 550 شهادة براءة.

من جهة أخرى، وفي نفس هذا الإطار المتعلق بدعم الإصلاحات، فإن تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال سيحظى دوما باهتمام متزايد من قبل الحكومة التي رصدت غلafa ماليا معتبرا، من أجل مواصلة الجهود المبذولة لإقامة المجتمع الجزائري للإعلام.

وبالفعل، تشكل تكنولوجيات الإعلام والاتصال عاملا هاما للحدثة، ورفع مردودية النشاطات الاقتصادية، وتسهيل معيشة المواطنين، وستظل هذه الاستراتيجية الخاصة بتطوير وامتلاك تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي بادرت بها الحكومة، أولوية ستسخر لها كل الوسائل المطلوبة لتجسيدها.

وبالنسبة لنا فإن الأمر يتعلق بتدارك التأخر المسجل على هذا المستوى وتمكين اقتصادنا من مساهمة الاقتصاد العالمي بشكل قوي. وسينصب هذا المجهود على الإسراع في إنجاز قطب للامتياز والتجديد في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والمتمثل في الحضيرة التكنولوجية لمدينة سيدي عبد الله الجديدة، وترقية صناعة وطنية في هذا الميدان، وكذا إقامة نظام إعلامي عصري ومتطور يندمج بشكل منسجم ضمن المنظومة الوطنية للإعلام.

كما سيتمحور هذا المجهود حول ترقية عمليات الربط بشبكات الأنترنت ذات قدرات عالية، التي يبلغ حجمها حاليا 150.000 والتي ينبغي أن تتضاعف عشر مرات، مع نهاية سنة 2009 بإذن الله ومن شأن توفير محيط ملائم لتطوير شبكة الهاتف الذي ستؤطره الحكومة، أن يسمح برفع حجم حضيرة المشتركين في الهاتف الثابت وفي الهاتف المحمول.

ومراجعة نسبة التعويض من 1,5 دينار طن / كلم إلى 3 دينار، طن / كلم، وقد خصص لهذا الغرض، مبلغ قدره حوالي 6 ملايين دينار للفترة التي تفصلنا عن 2009.

وبغية تعزيز حماية صحة المستهلك وترقية الممارسة القانونية للتجارة، وجلب الاستثمار المنتج، ستعكف الحكومة على إنجاز مخبرين إضافيين لرقابة النوعية وقمع الغش، ووكالة وطنية للوقاية من الأخطار الناجمة عن الاستهلاك، ومركز لتكوين أعوان الرقابة وكذا توظيف 500 جامعي لتحسين وتدعيم وسائل الرقابة.

أما في مجال التجارة الخارجية، فقد تم إصدار مجموعة من النصوص تتعلق أساسا بحماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير الشرعية عند الاستيراد، وكذلك تأطير نشاط تصدير النفايات الحديدية وغير الحديدية، والجلود، والفلين والمواد الخام.

وفي إطار دعم الصادرات خارج المحروقات، عمدت السلطات العمومية إلى تخصيص مساعدات لفائدة المصدرين، بلغت 160 مليون دينار خلال سنة 2005 و400 مليون دينار خلال سنة 2006.

كما تم توزيع الجانب التجاري على الخواص والعموميين من أجل تحسين سيولة هذه المنتجات وتواجدها في كل أسواق الوطن.

ووضع الجانب التجاري أيضا في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ، وعقدت الدورة التاسعة للمفاوضات المتعلقة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة كما تتواصل المفاوضات التجارية مع الدول الشريكة قصد تحيين أو إبرام اتفاقيات تجارية جديدة.

على مستوى الواردات، تبين أن هيكله الواردات في سنة 2006، كانت مختلفة اختلافا طفيفا عن تلك التي كانت عليه في سنة 2005، أي نقصت بنقطتين مئويتين بالنسبة لمواد الاستهلاك، وناقص نقطة مئوية واحدة بالنسبة لمواد التجهيز، وذلك في فائدة المواد الوسيطة.

بالنسبة لقطاع الصناعة، فقد تم تسجيل ما يلي:
أ - مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الذي رصد له مبلغ يقارب ملياري دينار من الإعانات

وطني وسيتم رفعها لتبلغ 165 لترا في اليوم مع نهاية سنة 2009.

غير أن ضمان التزويد الدائم للسكنات بالماء الصالح للشرب يبقى ضعيفا، ولا سيما في غرب البلاد. وسيتم إيجاد حل نهائي لهذا المشكل بفضل عمليات تحلية مياه البحر التي سيكون من شأنها تعزيز القدرات الموجودة بالنسبة لسكان المناطق الساحلية، فضلا عن برنامج إنجاز 13 محطة لتحلية مياه البحر، في شرق البلاد ووسطها وغربها، تم الانطلاق في بعضها ويوجد بعضها الآخر قيد الدراسة، وستكون عملية بإذن الله مع نهاية 2009.

وسيسمح هذا المعطى الجديد بتسوية مشاكل تزويد سكان المناطق الساحلية بالماء الصالح للشرب بصفة نهائية، وهكذا سيتمكن ذلك من تحويل جزء من مياه السدود إلى مناطق الهضاب العليا.

وتضاف إلى هذه الجهود، مساهمة باقي إنجازات البرنامج الخماسي المتمثلة في إنجاز 12 سدا، 11 عملية كبرى لتحويل وجر المياه، وأزيد من 1100 بئر، أكثر من 300 خزان، وأزيد من 400 ممسك جبلي، وأكثر من 500 عملية لربط البلديات بشبكات المياه الصالحة للشرب.

وموازة مع ذلك، ونظرا إلى أن ندرة المياه تقتضي استعمالا عقلانيا وكذا مكافحة التسرب، يجري حاليا الشروع في مسار لإعادة تنظيم عملية تسيير هذا المورد.

فيما يخص التطهير، سجل في نهاية سنة 2006 إنجاز وتشغيل 20 محطة لتصفية المياه، في المجموع، والقيام بـ 853 عملية تطهير منها إنجاز أزيد من 300 كلم من الشبكة، وكذلك الانطلاق في إنجاز مشاريع كبرى لمكافحة صعود المياه في ولايتي الوادي وورقلة، التي تتقدم بها الأشغال حاليا.

وقد تجاوزت عملية ربط البيوت بالشبكات العمومية للتطهير، نسبة وطنية تقدر بـ 80%، وسترفع لتبلغ 90% مع نهاية سنة 2009. مع العلم أن البرنامج الخماسي يتضمن أيضا، إنجاز 30 محطة تصفية ومئات العمليات على مستوى شبكات التطهير.

والآن أتطرق إلى قطاع الفلاحة، وحول هذا

كما أن تطوير برنامج «أسرتك» المتمثل، آجلا، في تزويد كل أسرة بجهاز للإعلام الآلي وربطها بشبكة ذات قدرات عالية، سيساهم في ترقية عملية تعميم الأداة المعلوماتية ووضع هذه التكنولوجيا في متناول كل المواطنين.

ومن هذا المنطلق، فإن هدف الحكومة، المنشود، من خلال تقليص الرسم على القيمة المضافة على تجهيزات الإعلام الآلي من 17% إلى 7%، وتخفيض معدل الفائدة على القروض، يرمي إلى تسهيل اقتناء هذه التجهيزات مستقبلا.

من جهة أخرى، ستولى عناية دائمة لتكثيف شبكة مكاتب البريد من أجل الاستجابة لتطلعات المواطنين، ويهدف البرنامج الذي شرع فيه، من أجل ذلك، إلى تحسين تغطية التراب الوطني بمكاتب البريد قصد ضمان تكفل أكبر بهذا المرفق العمومي، وهكذا، سيتم في السنوات القادمة إنجاز 75 مكتبا بريديا إضافيا في هذا الإطار لرفع عددها الإجمالي إلى 3391 في نهاية سنة 2009 بإذن الله.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

إسمحوا لي الآن، بأن أتناول السياسة المتبعة في مجال المنشآت الأساسية، التي تستقطب الاستثمارات الأكثر أهمية والتي مازالت تستوقف عناية الحكومة بسبب أثرها المباشر على حياة المواطنين والمواطنات.

فبخصوص تعبئة الموارد المائية، فقد تم، إلى غاية سنة 2006، تسجيل تحسن بفضل استلام 31 سدا، وإنجاز 699 بئرا، وكذلك استلام 575 خزانا للماء، وإنجاز أزيد من 1100 عملية تزويد بالمياه الصالحة للشرب.

وفيما يخص عمليات استلام منشآت التوزيع والتزويد بالماء الصالح للشرب، نسجل بأن نسبة الربط بشبكة المياه، تقع في حدود 92% وسيتم رفع هذه النسبة لتبلغ 95% مع نهاية سنة 2009 إن شاء الله.

أما بخصوص كمية المياه التي يزود بها السكان، فهي تبلغ حوالي 155 لترا، يوميا لكل مواطن كمعدل

الموضوع، يجدر القول إن هذا القطاع قد باشر فترة نمو تتميز باستقرار نسبي.

ورغم الظروف المناخية الصعبة التي كان لها أثرها السلبي على محصول الحبوب، فقد بقيت نسبة النمو إيجابية خلال السنوات الأخيرة.

ويستمر قطاع الفلاحة، بكل حزم، مع نسبة نموه الإيجابية، في التحسن الحقيقي الذي يشهده حالياً، بفضل دعم الدولة.

وينبغي التأكيد على أن مصادر هامة للتشغيل متوفرة في قطاع الفلاحة ويمكن تطويرها، بالتزامن مع تكثيف النشاطات الفلاحية والريفية المكملة لها، وهذا، سواء في مجال نشاط الخدمات، أو في مجال النشاطات القبلية والبعدية.

وفي هذا الإطار، ستعكف الحكومة على مواصلة الجهود، قصد:

– إستصلاح 500.000 هكتار، بمعدل 100.000 هكتار سنوياً، ضمن البرنامج الجديد المقرر من طرف فخامة السيد رئيس الجمهورية؛

– القيام بتأهيل 200.000 مستثمرة فلاحية من أجل بلوغ الهدف المسطر والمتمثل في 500.000 مستثمرة؛

– الإسراع بإعادة التشجير في إطار المخطط الوطني للتشجير، لبلوغ وتيرة 100.000 هكتار سنوياً، وهذا، في إطار عملية مكافحة التصحر؛

– مضاعفة مشاريع التشغيل الريفي في العديد من المناطق؛

– تنشيط وتيرة المحافظة على المساحات السهبية وتثمينها، حيث يسجل أن 4 ملايين هكتار توجد في حالة متدهورة بشكل قوي.

وسيتواصل جهد الدولة في مختلف هذه الميادين من أجل تثبيت السكان والحد من النزوح الريفي.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية، التي شرع فيها منذ سنة 2003، فقد أتيح، الانطلاق في المرحلة التجريبية التي توجت بالمصادقة على مشروع برنامج جوارى، منها 1900 تقريباً تم الانطلاق فيها لصالح 268.604 أسر ريفية.

وقد مكنت هذه المشاريع من استحداث 94.800

منصب شغل، على مستوى 856 بلدية. وإثر المصادقة على سياسة التجديد الريفي، وبعد انطلاق برنامج دعم التجديد الريفي، للفترة ما بين 2007 و2013 – لأن هذا البرنامج يمتد إلى ما بعد سنة 2009 – تمت الموافقة على 3858 مشروعاً جوارياً للتنمية الريفية المندمجة، على مستوى الولايات منذ شهر جانفي 2007، من بينها 1239 تم الانطلاق فيها. وقد أشرك في تركيب المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، التي انبثقت محلياً، وفي المصادقة عليها، مختلف المعنيين، ولا سيما المصالح التقنية، والمنتخبون، والجمعيات، إلى جانب أصحاب المشاريع. بالنسبة للصيد البحري والموارد الصيدية، فإن الوضعية تتمثل، في إطار ترقية نشاطات هذا القطاع، فيما يلي:

– 560 مشروع استفادت من دعم الدولة؛
– 319 مشروع تم إنجازه، من بينها مجموعة من بواخر الصيد وبواخر تجهزة بهياكل التبريد، ووحدات لتربية المائيات، ومشاريع مدمجة، ومشاريع لتدعيم أداة الإنتاج، وأخيراً، 7 مشاريع لدعم الإنتاج، من بينها مخبر للمراقبة.

وستواصل الدولة دعمها لهذا القطاع، ضمن منظور الرفع من مساهمته في تنمية الثروة الوطنية خارج موارد المحروقات.

فيما يتعلق بموضوع السكن، وعملاً على امتصاص العجز المسجل في هذا المجال، فإن السلطات العمومية ما فتئت تبذل جهوداً مكثفاً من أجل بناء المساكن التي خصصت لها ميزانية تقدر بمبلغ 710 ملايين دينار، أي حوالي 10 ملايين دولار لإنجاز عدد إجمالي للسكنات يقدر في هذا البرنامج بـ 1.248.639 وحدة بالنسبة لمختلف برامج السكن.

والجدير بالذكر أن تعبئة هذه الاعتمادات موجهة لتجسيد برنامج المليون سكن الذي التزم بإنجازه السيد رئيس الجمهورية، وقد شهدت سنتا 2005 و2006 إنجاز 310.292 وحدة سكنية منها 177.792 سكن لسنة 2006 وحدها.

كما يقدر عدد السكنات في طور الإنجاز الآن بـ 543.088 وحدة سكنية من بينها 210.000 انطلق

إعادة تنظيم مهمة تسيير الموانئ وملاجئ الصيد البحري وإسنادها إلى شركة تسيير المساهمات. والشروع في دراسة تدعيم ميناء جن جن وتخصيصه كنهائي للحاويات.

في مجال الملاحة الجوية، فقد تم، إضافة إلى فتح مطار الجزائر الجديد، تحسين وتوسيع مطارات قسنطينة، عنابة، بجاية وتلمسان، كما تم تدعيم المنشآت الخاصة بحماية وسلامة الملاحة الجوية وفتح 08 محطات للأرصاد الجوية.

أما فيما يخص توسيع الشبكة الوطنية للخطوط الجوية، فقد تم فتح خط نحو كندا على أن يتم فتح خطوط جديدة في إطار هذا البرنامج. وفي مجال السكك الحديدية ففي السنتين الماضيتين تم إنجاز:

- 706 كلم خطوطا جديدة؛
- وازدواج 200 كلم من السكك الحديدية؛
- كهربية 200 كلم؛
- وتجديد 840 كلم من السكك الحديدية، وتدعيم 250 جسرا ونفقا.

وسيعرف القطاع تدعيما بعثاد للقطر يقدر بـ 100 قاطرة تدخل في إطار تحديث الخطوط وكهربتها خاصة الخط الرابط بين عنابة وتلمسان. وستعكف الحكومة على تنفيذ العمليات المدرجة ضمن المخطط التوجيهي للسكك الحديدية، الذي سيسمح بإنجاز وتحديث حوالي 3000 كلم من الخطوط التي ستخصص لها اعتمادات مالية تقدر بحوالي 2000 مليار دينار.

في مجال النقل الحضري فإن هذا القطاع يعرف حركة متجددة لبعثه عبر تطوير النقل الحضري مع إدخال أنماط جديدة للنقل كالمetro والطراموي والتلفريك، حيث استفادت كل من الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة بمشاريع الطراموي وانطلقت الدراسة بالنسبة لعنابة وسطيف وسيدي بلعباس وورقلة.

واستفادت قسنطينة وتلمسان وسكيكدة من مشاريع النقل بالتلفريك بالإضافة إلى إعادة تشغيل تلفريك البليدة وعنابة والجزائر العاصمة.

إنجازها في سنة 2006.

وتجدر الإشارة إلى أن الجنوب والهضاب العليا قد خصص لهما برنامج يقدر بـ 165.000 وحدة سكنية (60.000 للجنوب و105.000 للهضاب العليا).

زيادة على هذا الجهد، عكفت الحكومة على ضبط التنظيمات المتعلقة بالبناء وإعداد مخططات التعمير، حيث تم تزويد كل البلديات بمخططات توجيهية للتهيئة والتعمير وقد أنجز سنتي 2005 و2006 وإلى حد الآن 4007 مخططات شغل أراضي من أصل 4491 مخططا مبرمجا كما شرع في 121 دراسة خاصة بالزلازل خصت مناطق بومرداس، قسنطينة وأرزيو.

بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية، يجدر القول بأن الأموال التي استهلكها، والتي بلغت 130 مليار دينار، في سنة 2006 فقط، يدل دلالة واضحة على الأهمية التي توليها السلطات العمومية لهذا القطاع الحيوي.

وقد تجسدت الإنجازات التي تحققت في هذا المجال بخصوص شبكة الطرقات إلى يومنا هذا في استلام 4558 كلم، من بينها 92 كلم طريقا سيارا وكذا استلام 275 جسرا ونفقا.

وتم، في ميدان الصيانة، ترميم 7477 كلم من بينها 6000 كلم تقريبا من الطرق الولائية والبلدية.

- ويعرف القطاع حاليا، 926 مشروع في طور الإنجاز، منها 667 انطلقت بها الأشغال ومن أهمها الطريق السيار شرق - غرب على مسافة 927 كلم والطريق الدائري الثاني للجزائر العاصمة على مسافة 65 كلم.

وفي مجال المنشآت البحرية والجوية، تم استلام 23 مشروع، و22 دراسة.

بالنسبة لقطاع النقل، الذي استهلك في السنة الماضية مبلغا قدره 65 مليار دينار، فقد تمثلت إنجازاته في مجال منشآت النقل البحري:

- منح الامتياز على منتهيات المرفئ البترولية في بجاية وسكيكدة وأرزيو أي أعطي الامتياز على منتهيات الموانئ البترولية في هذه المدن لشركة سوناطراك.

وتم تشغيل نهائي الحاويات لميناء بجاية في إطار شراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص. وكذلك

جهود هامة في مجال استخراج مواد الملاط، من أجل تموين ورشات الأشغال الكبرى الجاري إنجازها في إطار البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي.

واعتبارا للطلب المتزايد على المحروقات السائلة والغازية والمنتجات المكررة، ستواصل الحكومة انتهاج سياسة الاستثمار في قطاع الطاقة من أجل توسيع قدرات الإنتاج بما يلبي حاجيات السوق الوطنية والدولية.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

نصل الآن إلى موضوع تهيئة الإقليم في إطار التنمية المستدامة التي تتجسد من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم حتى آفاق 2025 أي لجيل كامل ومن خلال المخططات الجهوية التي يعرف إعدادها حاليا تقديما حاسما.

وفي هذا الإطار فقد كان هذا الموضوع محل جلسات عمل على مستوى الحكومة منذ بداية السنة الجارية من أجل دراسة التشخيص الإقليمي، وهندسة وأهداف هذا المخطط الرامية إلى إعادة التوازنات بين الأقاليم، وإلى توفير شروط الاستقطاب والتنافسية بينها، وكذلك إلى تحقيق الإنصاف الإقليمي والتوازن الجهوي.

كما أن المخططات التوجيهية القطاعية التي تحدد الخيارات التنموية للبلاد، في آفاق 2025، تعرف هي الأخرى، من حيث الإعداد، تقديما معتبرا.

إن هذا المخطط الوطني، سيشكل، بعد المصادقة عليه، الإطار المرجعي وسيكون بمثابة الأداة الإستراتيجية للتخطيط التي توجه خيارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، والتي تحدد أهداف المشروع الإقليمي ضمن رؤية استشرافية.

كما يرمي إلى إحداث تنمية الثروة الوطنية والتشغيل، وتصحيح الفوارق الجهوية، وضمان توزيع منسجم للسكان والنشاطات عبر مختلف الفضاءات التي تكوّن التراب الوطني.

ويهدف من جهة أخرى، إلى التخفيف من الضغط المضروب على الساحل، والتجمعات الحضرية والمدن الكبرى، وتكريس خيار الهضاب العليا والجنوب

وتم تسجيل عملية لإنشاء 35 محطة للمسافرين على مستوى 35 مقر ولاية، وستنطلق الأشغال لإنجاز 21 منها في شهر جويلية الجاري.

أما فيما يخص مترو الجزائر، فهو يعرف تقدما محسوسا في الإنجاز حيث شرع في وضع السكك والتجهيزات الضرورية وسيتم إن شاء الله تشغيله في الثلاثي الثالث من السنة القادمة بإذن الله.

وبخصوص الطاقة والمناجم، فقد سجل هذا القطاع خلال سنة 2006، إنتاجا إجماليا، يقدر بـ 63,6 مليون طن من البترول الخام، وبـ 174 مليار متر مكعب من الغاز. وفي مجال الكهرباء، شهد الإنتاج ارتفاعا بنسبة 4,5% مقارنة مع نسبة السنة التي قبلها.

وسترتفع، على المدى القصير، قدرات الإنتاج لشركة سونلغاز بنسبة تبلغ حوالي 25% وذلك بفضل تشغيل محطة البرواقية لتوليد الكهرباء (480 ميغواط) وبعد إتمام أشغال إنجاز محطة حجرة النص بـ (1200 ميغواط).

في مجال التكرير، تم الانتهاء من أشغال إنجاز معمل أدرار، الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 600.000 طن سنويا، والذي سيضاف إلى معامل التكرير في كل من سكيكدة، والجزائر، وأرزويو، وحاسي مسعود؛ هذه المعامل التي عالجت 20 مليون طن من البترول الخام، السنة الماضية.

وفيما يخص تلبية حاجات السكان من الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي، فإن عمليات الربط التي أنجزت خصت على التوالي 26.600 بيت في الأوساط الحضرية والريفية، و150.000 بيت بشبكة التوزيع العمومي للغاز.

وقد بلغ المعدل الوطني للتوصيل، سنة 2006، 97% بالنسبة للكهرباء، و37% بالنسبة للتوزيع العمومي للغاز.

وفي مجال دعم السكان والفلاحين في مناطق جنوب البلاد، فإن الحكومة، كما صرحت أمام المجلس الشعبي الوطني، ستعمل عن قريب، على إقرار تسعيرة ملائمة للطاقة الكهربائية في الجنوب.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج المنجمي قد شهد، سنة 2006، تطورا معتبرا، وستبذل

أما بالنسبة لتدريس اللغة الأمازيغية فقد أدرج في السنة الرابعة من التعليم الابتدائي، وتم إعداد النصوص التي تنظم مدرسي هذه اللغة، وقد ازداد تكوين الأساتذة تطورا.

إن التحول العميق والنوعي الذي تشهده المدرسة الجزائرية يقتضي أيضا تأطيرا يتسم بتكوين جيد. وفيما يخص توظيف مستخدمين جدد، فقد تمت تسوية هذا المشكل منذ بضع سنوات، ويبقى من الواجب رفع تحدي تجديد معارف وتحسين مستوى مئات من الآلاف من المدرسين العاملين.

وقد شرع في هذه العملية بالتعاون مع الجامعة الجزائرية، مع اعتماد برنامج تكوين، خلال المسار المهني، لفائدة 10.000 أستاذ في كل سنة وتسعى الحكومة إلى تكثيف هذا البرنامج عن طريق التعليم عن بعد.

أما برنامج محو الأمية فيتضمن تسجيل 700.000 متربص يؤطّره 19.200 مكون، وتقدر التكلفة المالية لهذا البرنامج بحوالي 100 مليون دينار، لسنة 2007-2008. ومن حيث الوسائل، ستشهد قدرات التربية الوطنية تحسنا بفضل البرنامج الخماسي الذي يشمل، على الخصوص، إنجاز حوالي 500 ثانوية جديدة في السنوات القادمة و1000 مدرسة ابتدائية و1300 إكمالية وكذا أزيد من 2200 مؤسسة نصف داخلية ومطعم.

في التعليم العالي والبحث العلمي، جرت السنة الجامعية بتعداد للسنة الماضية قدر بـ 780.841 طالبا موزعين كالتالي: 743.000 طالب في طور التدرج، وحوالي 38000 طالب في طور ما بعد التدرج.

وقد انتهت السنة الجامعية 2005-2006 بتخرج 112.932 حائزا جديدا على شهادة جامعية في طور التدرج مقابل 107.000 في السنة الجامعية 2004-2005 وبذلك فقد ارتفعت نسبة المتخرجين بمعدل 5%.

أما بخصوص السنة الجامعية الحالية، فقد تميّزت بالمعطيات التالية:

— إستقبال 864.766 طالب؛

— إستلام منشآت أساسية جديدة على مستوى 41

ولاية تتمثل فيما يلي:

كبدل عن الشريط الساحلي، وترقية المناطق الجبلية، وبعث الحياة من جديد في الفضاءات الريفية وحماية الأنظمة البيئية والاقتصادية الحساسة.

نصل الآن إلى الباب المتعلق بتنمية الموارد البشرية، وسأتعرض في البداية إلى إصلاح وتطوير المنظومة التربوية، والتعليم العالي، والتكوين والتعليم المهنيين.

أولا: التربية الوطنية، حيث سجلت، في 2006، نسبة النجاح في امتحان نهاية التعليم الابتدائي 50,43%، وفي التعليم الابتدائي نسبة تتراوح من 37% إلى 79% بالنظر إلى بعض الولايات، في حين سجل التعليم المتوسط السنة الماضية نسبة نجاح تقدر بـ 60,51%، وسجل التعليم الثانوي نسبة نجاح في شهادة البكالوريا بمختلف الشعب تقدر بـ 51,15% على المستوى الوطني.

ونظرا إلى النقائص المسجلة على مستوى بعض الولايات، ستسهر الحكومة على إدخال التصحيحات التي تفرض نفسها لمعالجة هذا الوضع؛ وقد فعلته بالنسبة لولايتين هذه السنة.

وفيما يخص الدخول المدرسي الذي سجل أن التمدرس في سن السادسة بلغ 97%، من أعداد التلاميذ المسجلين حسب الأطوار.

وفي الموسم الحالي 2006-2007، فقد بلغ عدد المؤسسات والمدارس 17.571 مدرسة، الإكماليات: 4113، الثانويات: 1.546 وهيكل الدعم كالمطاعم المدرسية عددها هو 11.178.

هذه الأرقام تعطي فكرة عن الجهود التي تبذلها السلطات العمومية في ميدان التربية الوطنية.

ودائما بخصوص التربية الوطنية، فإن إصلاحها يشهد تطورا مع إدخال إجراءات التكييف المطلوبة من أجل تدعيم تكوين أطفالنا، سواء بالنسبة للغة العربية أو المكونات الأخرى لهويتنا الوطنية.

وهكذا، فقد تم الانتهاء من إصلاح البرامج والكتب لسبع سنوات من 12 سنة وسيتم تكييف مجمل المسار الدراسي هذه السنة وفي هذا الإطار ذاته، سيتم في هذا الشهر إتمام طبع وتوزيع حوالي 56 مليون كتاب مدرسي جديد.

العلمي في جامعاتنا.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة ستسهر في مجال التطوير التكنولوجي، على مواصلة تنفيذ البرنامج الفضائي الوطني الذي أعد لآفاق 2015، والذي خصص له غلاف مالي يقدر بـ 82 مليار دينار. وفي هذا المنظر، سيتم تجسيد برنامج أسات 2، كما سيتواصل إنجاز مركز تطوير الأقمار الصناعية في بلادنا.

التكوين والتعليم المهنيان: لقد شرع قطاع التكوين المهني منذ بضع سنوات في مسار تنموي مكثف لرفع تحديين اثنين، يتمثل الأول في توفير التكوين لحشود من الشباب الذين يستقطبهم هذا القطاع، من جهة، ويتمثل التحدي الثاني في تمكين الاقتصاد الوطني من إعادة تأهيل اليد العاملة التي تنشط في الميدان، والتوفر على تقنيين مؤهلين، من جهة أخرى. على الصعيد البيداغوجي، سيتم تطوير استراتيجية شراكة التوقيع على اتفاقيات مع القطاعات المستفيدة من الخريجين ولا سيما من أجل تشغيل المتربصين.

وتنبغي الإشارة إلى أن القطاع يتوفر على شبكة من المؤسسات الخاصة للتكوين المهني التي تستقطب حوالي 20.000 موزعين على 539 مؤسسة.

أما بالنسبة للجانب الثقافي فإنه يحظى بعناية دائمة، نظرا إلى أثره على تكوين شخصية المواطن وتطوير المجتمع.

وتبرز الحصيلة، التي أعدت سنة 2006، الأعمال الرئيسية الآتية التي تم القيام بها:

– تم إثراء التراث الثقافي، من خلال إنشاء مركز وطني للبحث في علم الآثار و 3 مراكز وطنية، و 3 قطاعات محمية، وكذا تم إنجاز 14 مشروعا لإعادة تأهيل مواقع ثقافية وتوسيعها وترميمها وتهيئتها، واقتناء 1313 قطعة أثرية لفائدة المتاحف.

– لقد شهد الكتاب والمطالعة العمومية تطورا معتبرا بفضل إنجاز شبكة تشمل 30 ملحقة للمكتبة الوطنية، والانطلاق في مشروع إنجاز مكتبة في كل بلدية وبرنامج قطاعي قوامه 339 مكتبة.

– سجل قطاع السينما إنشاء المركز الوطني للنشاط السينماتوغرافي والسمعي- البصري،

– 83.000 مقعد بيداغوجي جديد؛

– 35.000 سرير و 23 مطعما جامعيًا، وبذلك ترتفع قدرات الاستقبال البيداغوجي في القطاع، لتبلغ 758.000 مقعد، أي ما يعادل طاقة بيداغوجية إجمالية قدرها 910.000 مقعد.

كما ارتفعت قدرات الإيواء الإجمالية للقطاع لتبلغ 353.000 سرير موزعة على شبكة متكاملة للخدمات الجامعية قوامها 219 إقامة جامعية و 312 مطعما جامعيًا.

كما تم تسجيل تحسن نوعي وكمي في التعداد الإجمالي للأساتذة الجامعيين، إذ ارتفع هذا العدد من 27.000 مدرسا خلال الدخول الجامعي 2005–2006 إلى 29.062 مدرسا في الدخول الجامعي 2006–2007. على الصعيد الاجتماعي تقدر نسبة المستفيدين من المنحة بـ 82.6% من إجمالي الطلبة المسجلين، في حين بلغت نسبة الإيواء 48%.

وتبرز هذه الحقائق بوضوح جملة الجهود التي تبذلها الأمة لتكوين نخبتها المستقبلية، وتؤكد أيضا مدى الأهمية التي تكتسيها إنجازات أخرى تتضمنها مختلف برامج الاستثمار لفائدة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والتي هي في طور الإنجاز، ونذكر منها على وجه الخصوص:

– 495.000 مقعد بيداغوجي إضافي؛

– 359.000 سرير إضافي؛

– 27 مطعما جامعيًا جديدا.

وقد تم، لتمويل هذا البرنامج الاستثماري الضخم، تخصيص غلاف مالي إجمالي قدره 319 مليار دينار في شكل رخص برامج، أما ميزانية التسيير فقد عرفت بدورها تطورا لافتا إذ تضاعفت بأكثر من ثلاث مرات بين 2000 و 2007 حيث انتقلت من 34 مليار دينار إلى أكثر من 104 ملايير دينار هذه السنة.

بالنسبة للبحث العلمي، ينبغي القول إن الحكومة ستخصص لهذا القطاع كل العناية المطلوبة، باعتباره يكتسي أهمية استراتيجية لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، كما ستخصص له اعتمادات مالية قدرها 100 مليار دينار، لتمويله بالنسبة للسنوات القادمة، باعتبار أن التجديد يتوقف على نتائج البحث

المؤسسات التربوية، ووضع قوانين خاصة تتعلق بكافة أسلاك تأطير الشباب والرياضة، وإعادة النظر في هيكله وتنظيم المراكز والمؤسسات ذات الصلة بالنشاطات الشبابية.

وأخيراً، عكفت السلطات العمومية على تجنيد وسائل الدعم للفرق الوطنية وللتحضير للألعاب الإفريقية التاسعة والألعاب الأفرو - آسياوية الثانية التي ستستضيفها بلادنا ابتداء من نهاية الأسبوع الأول من هذا الشهر.

ودائماً في هذا الباب المتعلق بالتنمية البشرية، وفيما يتعلق بالمجاهدين وذوي الحقوق، والمحافظة على ذاكرة ثورة نوفمبر 1954، فقد حظي موضوع الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية للمجاهدين وذوي حقوق شهداء الثورة، بأولوية الاهتمامات لما ينجم عنه من أثر مباشر على تحسين ظروف معيشة هذه الفئات.

وقد انصبت الجهود على تطوير المنظومة القانونية، وتحسين الخدمات، ودراسة ومعالجة وتصفية ما يفوق 100.000 ملف من كل الأصناف خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و2007. كما اتجهت الجهود إلى التعزيز المضطرد للوسائل المادية والبشرية المسخرة للعناية بشريحة المجاهدين لا سيما منهم المعطوبون وكبار المعطوبين.

أما في مجال الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي المرتبط بالثورة التحريرية، والمقاومة الوطنية، فقد احتل هذا النشاط حيزاً واسعاً ضمن الأعمال المسطرة، حيث شهد على الخصوص، تسجيل سمعي بصري لأكثر من 2045 شهادة حية، واقتناء وترجمة وطبع أزيد من 100 عنوان عن الثورة المباركة تم توزيعها على مكاتب البلاد، بالإضافة إلى إنجاز العديد من الأعمال ذات الطابع العلمي والتاريخي وإنجازات فنية عديدة ذات الصلة بالجانب التاريخي.

وتجدر الإشارة إلى أن كل هذه الأعمال تندرج في إطار تنفيذ القانون المتعلق بالمجاهد والشهيد الذي سيعرف تطبيقاً كلياً في أجل قريب إن شاء الله. أتطرق الآن إلى قطاع الصحة الذي ستعمل

وتحديد 120 قاعة للسينما تابعة للبلديات تستدعي ترميمها.

- كما تم توسيع شبكة نشر الثقافة، من خلال فتح 4 دور للثقافة، وترميم ما يقارب 20 قاعة للسينما حالياً، وإضفاء الطابع المؤسسي على 29 مهرجان ثقافي، ورفع حجم الاعتمادات السنوية المخصصة للتظاهرات الثقافية، أي 62 مليون دينار في 2002 إلى 819 مليون دينار سنة 2006.

وسيتم تعزيز الأعمال التي شرع فيها وتطويرها، من خلال إنشاء قطاعات محمية جديدة، وإقامة نظام وطني لتأمين وتحيين عمليات جرد وإحصاء الأملاك الثقافية المادية منها وغير المادية. أما الصناعات الثقافية، فستتم ترقيتها، من خلال اعتماد تدابير تحفيزية.

وفي مجال الشباب والرياضة، فقد أثريت الحظيرة الوطنية للمنشآت الأساسية الموجهة للشباب والرياضة بفضل استلامها، في إطار البرنامج الذي يفصلنا عن 2009؛ 335 منشأة بما فيها 14 ملعباً متعدد الرياضات، 47 ملعباً أعيد تجديد العشب لأرضيته، 15 قاعة متعددة الرياضات، 42 مركباً رياضياً جوارياً، 13 مسبحاً مغطى، 20 قاعة متعددة الاختصاصات، 14 دور للشباب، 13 بيتاً للشباب، 27 مسلكاً لألعاب القوى و140 فضاءاً للألعاب.

وفي مجال برامج الوقاية والاستجمام الموجهة للشباب، فقد شهد هذا الجانب، بصفة خاصة: تعزيز أعمال الإصغاء للشباب عبر عدد من النقاط الإعلامية حول الآفات الاجتماعية ومواصلة برامج التنشيط التربوي التي استفاد منها 1 مليون و300 ألف شاب؛ والتكفل الاصطلافي في فائدة أكثر من 70.000 شاب من داخل الوطن، وبرامج للتنشيط الرياضي والترفيهي، بمناسبة مختلف المناسبات، حيث استفاد منها حوالي مليون شاب؛ وتنظيم مهرجانات وتظاهرات سجلت مشاركة عدد كبير من الشباب.

فيما يخص النشاط الرياضي، فقد عكفت السلطات العمومية على إصدار النصوص التنظيمية المستمدة من القانون الجديد المتعلق بالتربية البدنية والرياضية، قصد تعميم ممارسة الرياضة داخل

المتنقلة للإنسان، والسيدا، والوفيات لدى الأمهات والوفيات قبل الولادة، والسل، والأمراض غير المتنقلة وتم أيضا تعزيز الوقاية الصحية في الوسط المدرسي، وإعداد وتنفيذ 24 برنامجا جديدا للوقاية من الأمراض الناتجة عن الغبار، وأمراض التهاب الكبد بصنفيه (ب) و (ج)، والإدمان على المخدرات، وكذلك وضع برنامج وطني لمكافحة احتمال انتشار مرض الزكام الناتج عن إنفلوانزا الطيور. وفي 2007 بلغ عدد البرامج الوقائية 26 برنامجا.

وستتدعم هذه البرامج بنشاطات وقائية، لمكافحة عوامل خطر الأمراض غير المعدية كالبدانة والتدخين. كما سيتم تدعيم المراقبة الصحية على الحدود، بتنفيذ النظام الصحي الدولي على المستوى الوطني من خلال التنظيم المناسب وتدعيم نظام الرقابة الوبائية.

أما بالنسبة لقطاع التشغيل، فإن الوضعية الراهنة في هذا المجال، تتميز بتعداد يزيد عن 10 ملايين شخص قادر على العمل، منهم نسبة تقدر حسب الديوان الوطني للإحصائيات بناء على تقديرات أرسلت إلى المنظمة الدولية للشغل بجنيف والتي تعتمد على طريقة الحساب التالية:

يؤخذ عدد البطالين المصرح بهم ويوضع على عدد اليد العاملة النشطة وينتج عن ذلك نسبة عندما تضرب في مئة نحصل على النسبة المقدرة حاليا وهي 12,5% من البطالين. وبالنسبة لهذه النقطة بالذات أريد أن أؤكد مرة أخرى بأن هذه النسبة تم الحصول عليها بعد دراسة قام بها الديوان الوطني لإحصائيات ومعدة على أساس المعايير المحددة من طرف المنظمة العالمية للشغل؛ لذا عندما تحدثنا عن هذه النسبة لم نأت بجديد إلا أننا اعتمدنا صراحة على مقاييس دولية في تحديد هذه النسبة وربما تكون أقل مما هو موجود وقد تكون معبرة عن المعايير التي تستلزمها المنظمة العالمية للشغل لأنها تشترط التصريح بطلب عمل الأمر الذي لا يقوم به الجزائريون الباحثون عن عمل.

ومن أجل مكافحة البطالة والوضعيات غير اللائقة، وفضلا عن استحداث نشاطات عن طريق الاستثمار

الحكومة بشأنه على مواصلة الجهود لتطبيق سياسة وقائية وتحديثية للوسائل والمنشآت.

كما تركز السياسة الصحية في بلادنا على مبدأ العدالة في توفير العلاج وكذلك الدواء النوعي لكل مواطن وفي كل مناطق الوطن.

وهذا يتم على أساس تطوير الموارد البشرية والمادية والمالية وبتحسين الخدمات الصحية وأنسنة التكفل بالمريض وتحديث تسيير المؤسسات الصحية وتحديث المنظومة الصحية.

وبخصوص المنشآت الأساسية، فقد تعزز قطاع الصحة العمومية بإنجاز 5 مستشفيات و3 عيادات متعددة الاختصاصات، و18 مركزا صحيا و6 عيادات للتوليد، و139 قاعة للعلاج.

بالموازاة مع ذلك، تم اعتماد 49 منشأة صحية خاصة جديدة.

ولتكثيف العلاجات المتخصصة، فإن البرنامج المسطر يتضمن 31 مؤسسة استشفائية متخصصة وموزعة على عدة مناطق من الوطن. وسيتم توسيع شبكة المؤسسات الاستشفائية ذات الطابع الخاص وقد ترتفع لتبلغ 05 مؤسسات مع نهاية السنة الجارية.

فيما يخص التأطير الطبي، تشهد هذه المرحلة تعيين حوالي 1000 طبيب مختص جديد في المناطق الداخلية للبلاد لا سيما في ولايات الجنوب والهضاب العليا في إطار الخدمة المدنية، وفضلا عن ذلك، تم التعيين الفعلي لـ 114 أستاذا وأستاذا محاضرا في الطب، بصفتهم رؤساء مصالح على مستوى الهياكل الاستشفائية الجامعية وتم تعيين كذلك 511 أستاذا مساعدا.

فيما يخص برنامج تطوير الموارد البشرية للقطاع، في آفاق 2009، تبرز المؤشرات الأهداف الآتية التي ننوي تحقيقها بإذن الله في نهاية 2009:

– طبيب واحد لكل 757 ساكن؛

– جراح واحد لكل 2515 ساكن؛

– صيدلي واحد لكل 3141 ساكن؛

– وعون شبه طبي واحد لكل 290 ساكن.

في مجال الوقاية، سَجَل تنشيط برامج التلقيح الموجودة، وتعزيز عملية مكافحة الأمراض الحيوانية

هيئات الضمان الاجتماعي والمؤسسات الصحية العمومية، ومن خلال تنفيذ مراجعة مدونة وتسعيرة الأعمال الطبية.

وكذلك من خلال ضمان أكبر قدر من التحكم في النفقات بوضع تسعيرات مرجعية لتعويض الأدوية، والتشجيع على استخدام الأدوية الجنيسة ومواصلة تقليص نفقات التداوي في الخارج.

وكذلك يتم من خلال إصلاح أدوات التحصيل والمراقبة وذلك باستحداث صندوق وطني لتحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي، ووضع تشريع أكثر ردا وتعزير المراقبة الطبية، من أجل مكافحة الغش الضريبي.

كذلك من خلال تحديث وتحسين جودة الخدمات عبر تعميم استعمال الإعلام الآلي، وتثمين الموارد البشرية بفضل عمليات تكوينية، وأنسنة العلاقة مع المؤمنين.

وفي مجال علاقات العمل، تم بذل جهود معتبرة بغرض استكمال مراجع قانون العمل في اتجاه تكييفه مع تحولات المحيط الاجتماعي - الاقتصادي، وتعزيز حقوق العمال، وكذا بغرض ترقية المؤسسة كمصدر أساسي لاستحداث ولتراكم الثروة.

وبهذا الشأن، فإن الجهود المبذولة ستتواصل من أجل:

- إضفاء أكبر قدر من المرونة على علاقات العمل لتشجيع الاستثمار، وبالتالي، استحداث مناصب العمل؛

- وضع الأسس القانونية الكفيلة بمحاربة العمل غير القانوني وتشغيل الأطفال؛

- تشديد العقوبات في حالة انتهاك الأحكام القانونية المتعلقة بحماية العمال،

- إعادة تنشيط الوقاية ضد الأخطار المهنية وإيلاء عناية خاصة لترقية طب العمل؛

- وأخيرا، مواصلة تحديث مفتشية العمل المكلفة بالسهر على احترام تشريع العمل.

وبالنسبة لموضوع التضامن الوطني، فإن حصيلة الإنجاز في هذا المجال، بالنسبة لسنة 2006، تبرز العناية التي توليها السلطات العمومية للشرائح

وإنجاز برنامجين لدعم الإنعاش والنمو الاقتصاديين، تدعم الدولة، بواسطة التمويل، نوعين من الترتيب هما:

(1) مناصب الشغل المؤقتة، بكلفة بلغت في 2006، 30 مليار دينار؛

(2) استحداث مناصب شغل دائمة عن طريق المؤسسة المصغرة والقرض المصغر، حيث قدرت كلفته بـ 7,5 مليار دينار، منذ اعتماد هذين الترتيبين.

وسيتم تقييم وتصحيح هذه الآليات، عند الاقتضاء، من خلال تثمين الموارد البشرية واتخاذ التدابير الملائمة لجعلها أكثر نجاعة.

وقد أدرجت الحكومة في برنامجها إشكالية استحداث مناصب شغل كهدف ذي أولوية، من خلال تشجيع التشغيل اللائق، خصوصا، باتجاه الشباب الذين يشكلون 70% من نسبة البطالين.

في الجانب المتعلق بالعمل والحماية الاجتماعية، فإن الجزائر بوسعها أن تعتز، بصفة مشروعة، بنوعية جهازها للحماية الاجتماعية الذي يعد نظاما جد متطور، وبهذا الصدد، فإن جهد السلطات العمومية قد انصب على حسن سير الصناديق الاجتماعية وعلى وضع إجراءات كفيلة بضمان ديمومتها.

وهكذا، بلغ عدد المؤمنين وشبه المؤمنين اجتماعيا، أكثر من 7 ملايين (منهم ما يقارب 340.000 مؤمن من غير الأجراء) مع أزيد من 19 مليون من ذوي الحقوق.

بالنسبة للتوازن الشامل للجهاز الوطني للحماية الاجتماعية، فقد تم تأمينه، في سنة 2006، حيث إنه من خلال إيراداته المقدرة بـ حوالي 400 مليار دينار، ونفقاته المقدرة بـ 399 مليار دينار، يكون قد حقق فائضا قدره 1 مليار دينار فقط.

وبالتالي، فإن فائضا ماليا قدره 1 مليار دينار فقط، يبرهن على هشاشة توازن منظومة الضمان الاجتماعي، ولذلك فقد عمدت الحكومة إلى تنفيذ عدد من الإجراءات الرامية إلى ضمان ديمومة هذه الأداة الهامة للتضامن الوطني، قصد:

- تطهير أفضل للعلاقة بين المنظومة الوطنية للصحة والضمان الاجتماعي من خلال التعاقد بين

من جهة أخرى، تم تعديل الترتيب القانونية المتعلقة بالأسرة والمرأة قصد ضمان تماسك أفضل للأسرة وحماية أكبر للطفل، مع تحقيق توازن بين حقوق وواجبات أفراد الأسرة.

أخيرا، وفي مجال العلاقات الدولية، يجدر القول بأن الجزائر قد تمكنت من استعادة مكانتها، عن جدارة، في محفل الأمم بفعل النشاط الدبلوماسي المكثف الذي ثابر من أجله فخامة رئيس الجمهورية شخصيا.

وتمت ترجمة هذا المجهود في جميع الأطر التي تنشط فيها البلاد، في المغرب العربي، بفضل العمل الصادق الرامي إلى تجسيد هذا الخيار الاستراتيجي المتمثل في بناء الاتحاد المغاربي، الذي أكدت الجزائر أنه سوف لن يبنى على حساب الحقوق المشروعة للشعب الصحراوي في تقرير مصيره. وبالمثل، لم تدخر الجزائر أي جهد في مساندة كل القضايا العربية العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

وتعمل الجزائر أيضا من أجل ترقية وتنمية القارة الإفريقية عبر مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا والمساهمة في تسوية النزاعات والخلافات.

وفي فضائها الأورو-متوسطي، تسعى بلادنا إلى بلوغ أهداف التنمية والتطور من خلال الشراكة التي أقامت مع أوروبا، وتعكف على تنمية علاقات التعاون والصداقة مع دول أمريكا اللاتينية وآسيا. كما تسعى الجزائر وفي محيط دولي يتسم بالمتحديات الاقتصادية، للانضمام، في أحسن الظروف، إلى المنظمة العالمية للتجارة.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أيته السيدات، أيها السادة،

في ختام هذا العرض، أقول بأن هذا البرنامج الذي عرضته عليكم منذ حين، وعرضت محاوره الكبرى، يحاول أن يكون في مستوى التطلعات الكبرى للشعب الجزائري الأبي، في مجال التكفل بحاجياته الأساسية، وتوفير الشروط الكفيلة بازدهاره.

إن ما يحمله هذا المسعى، من حيث طبيعة المشاريع والآمال المنشودة، يقتضي أن تتحد كل

الضعيفة من السكان التي تتلقى إعانات مباشرة أو غير مباشرة أو تتلقى إعانات عينية.

ففيما يخص الإعانات المباشرة فهي تتمثل فيما يلي:

– يستفيد الأشخاص المعوقون بنسبة 100%، الذين يقدر عددهم بـ 150.850 من منحة شهرية تصل كلفتها الإجمالية إلى 5 ملايين و30 مليون دينار.

– هناك حوالي 900.000 شخص من المسنين و/أو المعوقين وعديمي الدخل، يتقاضون منحا شهرية، في إطار الشبكة الاجتماعية، بمبلغ إجمالي يقدر بـ 20,5 مليار دينار.

فيما يتعلق بالإعانات غير المباشرة أو العينية، تتمثل فيما يلي:

– تمكين الأشخاص المحرومين غير المؤمنين اجتماعيا من الاستفادة من العلاج، وضمان النقل لفائدة 450.000 شخص معوق، والتكفل بمصاريف الاشتراك في الضمان الاجتماعي لفائدة المعوقين والمستفيدين من الشبكة الاجتماعية، بمبلغ قدره 5,5 مليار دينار، وتنظيم عمليات سنوية للمساعدة لتدعيم 1,2 مليون أسرة خلال شهر رمضان المبارك و1 مليون وخمسمئة ألف تلميذ عند كل دخول مدرسي.

وبضمان الإدماج الاجتماعي والمهني للأشخاص المعوقين، من خلال اعتماد تدابير محفزة لفائدة الهيئات المستخدمة.

وستستمر الحكومة في تطوير آليات الإدماج الاجتماعي و/أو المهني لفائدة الشرائح الضعيفة في المجتمع، ولهذا الغرض، سيتم تعزيز السياسات الوقائية قصد تقليص عدد الأشخاص الذين يوجدون في وضعيات غير لائقة.

أما بخصوص المرأة والأسرة، فقد تم إعداد دراسات تتعلق بهما، حيث قامت الحكومة على أساسها بوضع بعض الآليات التي بدأت تؤتي ثمارها. وهكذا، يُسجل بارتياح بروز كفاءات نسوية في مجالات عديدة، لا سيما في الميدان الاقتصادي حيث ستعمل الدولة على تعزيز وتوسيع إدماجها سواء منهن اللواتي ينشطن في الوسط الحضري أو في الوسط الريفي.

دقيقة.

فيما يخص تنظيم النقاش، بطبيعة الحال جرى التشاور مع رؤساء المجموعات البرلمانية لكي نعطي الفرصة لكل واحد وواحدة للتدخل ورغم أن هذه المجموعات البرلمانية قد التقت في اجتماعات خاصة بين أعضائها فقد جاء تسجيل الأسماء تقريبا خاصا بكل كتلة في المكتب المخصص لتسجيل الراغبين في التدخل للنقاش العام.

ولقد تشاورنا صباحا مع المجموعات البرلمانية فاستقر رأينا أنه عوضا من أن نستمع للأعضاء المنتمين للعائلة الحزبية الواحدة، واحدا واحدا، نضع نوعا من المزج بين الأعضاء فمرة من هذه العائلة السياسية ومرة أخرى من عائلة سياسية أخرى لنبتعد عن الرتابة في النقاش.

ملاحظة أخيرة وهي لما كان تدخل السيد رئيس الحكومة مستفيضا وأتى بأرقام ومعطيات عديدة ربما تتطلب إما التعقيب أو ربما تؤدي بالمستمع إلى مضمون هذه المداخلة إلى أن يعيد مضمون تدخله؛ لذا أقترح عليكم أن نوقف الجلسة لمدة 15 دقيقة ثم نعود لنبدأ في النقاش العام؛ شكرا، الجلسة موقوفة.

إيقاف الجلسة على الساعة الرابعة والدقيقة السابعة والثلاثين عصراً واستئنافها في الساعة الخامسة والدقيقة الحادية عشرة عصراً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة. نستأنف أشغال جلستنا؛ ونشرع في النقاش العام.

بودي أن أذكر أن مدة التدخل هي سبع دقائق للمتدخل الواحد؛ وأن المتدخل الذي ينادى باسمه وهو غير موجود يفقد حقه في أخذ الكلمة - هذا منطبق الأشياء - فعلى الجميع أن يحرص على هذا. وحتى لا يقال بأن المتدخل لم يبلغ بحقه فإن القائمة سوف تعلق بالترتيب الجديد وكل واحد يعرف دوره، إذن المتدخل الأول هو السيد نبو مجدوب فليفضل.

القوى السياسية والاجتماعية التي تتقاسم نفس المصير بالنسبة للجزائر، من أجل العمل سويا لجني ثمار الجهد والمثابرة.

وإن حرم البرلمان يعد المكان المفضل حيث يجب أن يتم تجسيد هذه الوحدة، من أجل مسعى التجديد الوطني، وبالفعل، فإن البرلمان يمثل أنسب مكان للتعبير، بكل ديمقراطية، عن وجهات النظر المختلفة في إطار حوار صريح وبناء وصادق، غايته النهائية هي البحث عن أفضل السبل من أجل ترسيخ بلادنا بشكل دائم على درب العصرية والرقى والنمو.

إن مسؤوليتنا جميعا، تعد جد ثقيلة بقدر ما هي نبيلة، انطلاقا من أن المواطنين قد استودعوا فينا ثقتهم لتجسيد تطلعاتهم إلى حياة أفضل ومستقبل أكثر إشراقا.

وأود، باسم الحكومة، أن أجدد استعدادنا الكامل للعمل مع البرلمان؛ هذا المحفل السامي الذي يتم فيه تصور المصلحة الوطنية والذود عنها، والتي تظل غاية الغايات لعملمنا المشترك.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد رئيس الحكومة على هذا العرض المستفيض الذي سلط فيه المزيد من الضوء على البرنامج الذي وزع مكتوبا علينا وكذلك على النقاشات التي جرت بالمجلس الشعبي الوطني قبل المصادقة على برنامج الحكومة.

نشكره أيضا على الكلمات الطيبة التي أثنى بها على المؤسسة وعلى أعضائها فله شكر متبادل.

في هذه المناسبة ولما كان الموضوع بالأهمية التي يكتسيها يشرفني أن أعطي بعض المعلومات الخاصة بسير أعمالنا بعد قليل ثم في الأيام القادمة.

عدد المتدخلين هو 83 متدخلا، وفيما يخص المدة المحددة للتدخل وبعد الاتفاق ونتيجة المشاورات التي أجريناها مع الكتل البرلمانية سوف تكون سبع دقائق وبالنسبة لرؤساء المجموعات البرلمانية سيتناولون الكلمة في نهاية النقاش العام ولمدة 15

السيد نبو مجدوب: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ونبينا ومولانا محمد المصطفى الكريم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السادة أسرة الإعلام،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

السادة الحضور،

نثمن برنامج الحكومة والذي سيعطي دفعا كاملا لوتيرة العمل الميداني تطبيقا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية والذي يعلق عليه المواطن الجزائري آمالا كبيرة من أجل حياة أحسن وتحسينا لظروفه المعيشية اليومية.

بعد تفحصي لمشروع الحكومة في الجزء الرابع (تطوير المنشآت الأساسية، البند الثاني لمواصلة الجهود في مجال التنمية الفلاحية) حيث لفت انتباهي نسيان الثروة الحيوانية والتي تشكل المصدر الرئيسي لمعيشة أكثر من سبعة ملايين ساكن في 23 ولاية سهبية وجنوبية على مجموع 40 مليون هكتار، ووجود أكثر من 15 مليون رأس من الغنم.

فرغم المجهودات الجبارة المبذولة من طرف وزارة الفلاحة والوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية وهما مشكورتان عن ذلك لكن يبقى النقص واضحا يجب تداركه في برنامج الحكومة:

1 - بإنشاء مشاريع كبرى على غرار المذابح الاصطناعية كما في دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والأرجنتين وكذلك أستراليا وذلك من أجل التكفل بالكمية الهائلة للحوم الحمراء المعدة للاستهلاك والتخزين في الأسواق المحلية بالهضاب والجنوب.

والبحث عن مستثمرين أجانب وبتسهيل من الدولة طبقا للمعايير الدولية المطلوبة لإنشاء هاته المشاريع.

كل هذا من أجل القضاء على عمليتي تهريب الماشية عبر الحدود الغربية والشرقية (الإحصائيات تقول أكثر من 1.000.000 رأس) واستيراد اللحوم المجمدة بالعملة الصعبة (أكثر من 40.000 طن من

(اللحوم).

2- دعم الموال: يجب على الدولة دعم الموال على غرار ما فعلته مع أصحاب الأراضي الفلاحية ومنتجاتي الحليب وذلك بشراء المنتج الحيواني عن طريق الدواوين المكلفة بذلك وبسعر لا يقل عن 600 دج للكلف الواحد وبيعه بسعر أقل للمستهلك وهنا يكون دعم الدولة.

هنا أحيطكم علما أن ولاية النعامة مثلا في سنوات 85، 86، 87 و 88 قامت الدواوين الثلاثة:

- (ORVO) بوهران؛

- و (ORIVIC) بالجزائر العاصمة؛

- و (ORVE) بعنابة؛

بشراء 157.000 رأس من الغنم من موالى الولاية.

ب - توفير الكلاً وبتدعيم من الدولة، وهنا أفتح قوسين لأقول مازال الموال ونحن في سنة 2007 يعيش حياة بدائية ويسكن في بيوت من الصوف والشعر حارما أولاده حتى من الدراسة متحملا قسوة الطبيعة والجفاف الحالك الذي يضرب مناطق السهوب والجنوب موفرا للدولة عناء مشاريع تنموية كبيرة كقنوات صرف المياه القذرة، المياه الصالحة للشرب، الكهرباء والغاز، الطرقات وكل متطلبات الحياة اليومية في المدن.

فتصوروا مازال الموال يعيش مع العواصف الهوجاء والحشرات السامة رغم أن الجزائر تعيش بحبوحة مالية واحتياطي صرف يفوق 80 مليار دولار، هذا الدعم الخاص لفائدة الموال سيجعله مستقبلا حاضرا لمواكبة اقتصاد السوق الذي تسير عليه الدولة الجزائرية.

3 - الاستثمار في مناطق الهضاب: عزوف المستثمرين للاستثمار في بعض الولايات على غرار ولاية النعامة رغم المشاريع التنموية الكبيرة الممولة من طرف الدولة، وهنا أتمنى أن تسهل الدولة للشباب أخذ قروض بدون فوائد من أجل إنجاز مشاريعهم الخاصة للقضاء على البطالة مع العلم أن المناطق الحدودية هي معابر لدخول المخدرات القادمة من المغرب ورفع القيود البنكية عن التموين المحلي للمؤسسات على غرار (ANJEM - ANSEJ) لفائدة

المادة (80) على مجلس الأمة، لأن هذه الوثيقة الآن – بالنسبة لي – لا أناقشها في أية نقطة منها، أكتفي بالعرض المقدم؛ فالعرض من الناحية الدستورية يمنح امتيازاً دستورياً لمجلس الأمة وهذا الامتياز يتمثل في إمكانية إصدار لائحة.

وهذا الامتياز الدستوري يتمثل في أن عرض برنامج الحكومة على مجلس الأمة ليس إجراء عادياً محضاً وليس جلسة عادية وإنما يمكن أن ينصب على إصدار لائحة الفاصل فيها أن قد تكون مدعمة أو مؤيدة وبعض الملاحظات.

هذا من باب تفعيل العمل البرلماني المؤسساتي وما أتمناه في هذه الغرفة الثانية (مجلس الأمة) كمؤسس دستوري بارز في الساحة السياسية وفي الساحة المؤسساتية على أساس أنه يمارس هذا الحق الدستوري بالنسبة له ونحن في الذكرى التاسعة ومقبلون على الذكرى العاشرة لتأسيسه.

فهذا تقريبا من باب دفع العمل البرلماني وترقيته وتطويره. الملاحظات التي وردت أن ألاحظها في العمل البرلماني – أيضا كبرلماني – ومن هذا المنبر المسموح لنا، هي أن كثرة التشريعات وترسانة قوية من التشريعات في مجالات اجتماعية، اقتصادية ومالية مصرفية، سرعناها في بعض الحالات ووضعنا ما يسمى بالسرعة القصوى؛ إلا أنه من خلال التتبع ومن خلال الصلاحيات الممنوحة لمجلس الأمة في الرقابة على الحكومة من خلال الآليات المخولة له بالسؤال الكتابي والشفوي وبالمهام الاستعلامية وجدنا أن أغلب النصوص، أقول بعض النصوص والكثير منها؛ رغم أنها من خلال ذلك المنبر كان يقال لنا بأنها ذات قسوة للممارسة العملية لكن لم ترفق بالجوانب التنظيمية والنصوص العملية التطبيقية.

لو نبدأ في السرد وفي إعطاء الأمثلة على سبيل المثال لا أبداً بآخرها وهو سند إثبات الملكية العقارية عن طريق تحقيق عقاري.

فالمهمة كانت مناصرة من خلال عقود الشهرة للسادة الموثقين، هذه الصلاحية أسندت لأملك الدولة بجهاز عمومي وبعض الانتقادات التي قدمت في المشروع؛ صدر النص في الجريدة الرسمية

الشباب البطل.

4 – يجب إعادة الاعتبار للسلالة الحمراء: يجب على الدولة (وزارة الفلاحة) إصدار قانون تشريعي وتنظيمي يتعلق بحماية ودعم السلالة الحمراء (شبه المنقرضة بالمنطقة).

وأخيراً، وفقكم الله سيدي رئيس الحكومة وطاقمكم الوزاري لما فيه خير البلاد وفي سبيل رقي الأمة الجزائرية وازدهارها. شكراً، السلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً، الكلمة الآن للسيد بوجمعة صويلح.

السيد بوجمعة صويلح: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، في مداخلة هذه، بعدما سمعنا العرض القيم من طرف معالي السيد رئيس الحكومة، وددت أن أسحب الكلمة!

لكن نقاطاً جعلتني أدلي بها خلال الدقائق المعدودة المخصصة، وهي في نقاط تشريعية برلمانية وفي نقاط انشغالات واهتمامات المواطن وبعض القضايا التنموية.

لما تصفحت الوثيقة الموزعة علينا مباشرة في الصفحة الأولى التي تتعلق بالمقدمة؛ وبإشكالية قانونية؛ قلت بأن هذا البرنامج – وهو عبارة عن برنامج يستند إلى المادة 79 من الدستور وإلى المادة 80 منه – موجه إلى المجلس الشعبي الوطني.

والفقرة الثانية من المادة 80 التي تحيل على مجلس الأمة في نظام ازدواجي برلماني على أساس أن تتعايش الغرفتان وتتجانس مؤسسات الدولة وتتوازن وتتكامل مع بعضها البعض.

فلمجلس الأمة من خلال العرض الذي قدمه معالي السيد رئيس الحكومة، أنه قدم عرضاً وتقديم العرض هو في حد ذاته كان يغني عن الإشارة لإحالة هذه

سيدي رئيس مجلس الأمة،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،

السادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
بعد الانفراج والنجاح الذي ساد الوطن الجزائري
من تجسيد مشروع المصالحة الوطنية؛ وبينما
انطلقت عملية تنفيذ الإصلاحات الكبرى لكل من
الدولة والعدالة والتربية الوطنية؛ أريد أن ألفت انتباه
أعضاء الحكومة إلى نقطة في غاية الأهمية أي نقطة
تتعلق بالأمن العمومي والتدابير المتخذة لمكافحة
الإرهاب والجريمة والآفات الاجتماعية الأخرى.
الأمر متعلق ببطاقة الهوية الوطنية التي لم تحظ
بالاهتمام الكافي من طرف الدولة الجزائرية.

إن بطاقة الهوية المتداولة منذ سنين طويلة بين
المواطنين والإدارات سهلة التزوير في انتحال
الشخصية وتُصعب من مهمة المراقبة.
إن هذه الوضعية تعتبر وضعية تخلف مقارنة مع
السياسات المعمول بها في البلدان الأخرى وحتى
البلدان المجاورة حيث يتحدث الكل عن جواز سفر
بمقياس حيوي (Biométrie) وعن بطاقة الهوية
الإلكترونية الحاملة لرقم تعريف مدى الحياة لكل
مواطن.

ولهذا نظن أن عصرنة بطاقة التعريف الوطنية
تعتبر حلقة هامة لسلسلة السياسات الوطنية
لمكافحة الجريمة والإرهاب وعصرنة الإدارات وكيفية
تعاملها مع المواطن لأننا لا ننسى بأن بطاقة الورق
المعمول بها حاليا أقل كلفة في الثمن ولكنها أكثر كلفة
في العواقب.

وما دامت الجزائر لها وفرة مالية وإمكانات
معتبرة نقترح على وزارة الداخلية أخذ هذا المطلب
بعين الاعتبار وإنشاء خلية تفكير لإيجاد الآليات
والميكانيزمات على إنجاح هذا المشروع مع النظر
كذلك في الحالة المدنية من أجل عصرنتها وتعميم
الإعلام الآلي بها ورسكلة أعوانها حتى نخفف العبء
على المواطن في عملية استخراج الوثائق الإدارية.

وكما نلفت - كذلك - انتباه معالي وزير الداخلية
والجماعات المحلية أن عملية استخراج البطاقة

ولغاية الآن كل قضايا المواطنين وانشغالاتهم في هذا
السند وفي هذه الملفات لازالت متوقفة. التساؤل هنا
هو لماذا مايزال الموثقون يعملون بالنصوص القديمة
للملفات التي بين أيديهم في عقود الشهرة؟ أما
الملفات الجديدة فهي متوقفة لأن النصوص التنظيمية
لم تصدر رغم أنه كان - وفي هذه القاعة - المرسوم
التنفيذي وهو الذي سيحول إلى مرسوم تطبيقي.

نعود دائما إلى الإطار المالي - وهذا كان في إطار
مالي وليس في إطار عدلي - هناك بعض النصوص
التي تكلمت عن شركات رأس المال وصناديق رأس
المال وشركات المخاطرة وتعاونيات الادخار
والقرض؛ إلى أين وصلت؟ لم تعرف أي تطبيق في
الميدان ولازالت حبيسة النظري.

هناك نصوص كثيرة طرحت في المجال الإقليمي
والسياسي والتوسعة الإقليمية لغاية الآن ماتزال لم
تعرف التطبيق، وأعطى مثلا على ذلك؛ بالمناطق
السياحية أو الرقع التوسيعية للنشاط السياحي
لامتداد شريطي يقدر بـ 1200 كلم؛ لغاية الآن ماتزال
الوكالة الوطنية للتوسيع السياحي حبيسة التردد وأن
الاستثمار ذاته مايزال متوقفا نتيجة أن هذه الأجهزة
والآليات تحتاج إلى تطوير أو أنها لم تستطع الانطلاق
رغم حداتها! وبقيت في مجرد التهيئة والإحصاء:
التهيئة والتهيئة والتهيئة.

أيضا نرجع لقضية المناطق الصناعية (النشاط
العقاري والصناعي)؛ هذا النشاط ذاته ماتزال
يشتكي لأقطاب اقتصادية، سيطرت عليها ما تسمى
بالخصوصية؛ إلى متى نبقى نتكلم عن ملف الخصوصية؟
ملف الخصوصية والخصوصية هذا طال أمده! مرت
الإصلاحات لسنوات طويلة ومازلنا ندور في شبه
حلقة مفرغة؛ ألم يحن الوقت كي نتخذ موقفا واضحا
وإرادة سياسية قوية...

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوجمعة، الكلمة الآن
للسيد محمد لزرق.

السيد محمد لزرق: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

الوحيدة على النقل العمومي والذي كان يحدد ضريبة واحدة لكل ثلاثة أشهر لكل وسيلة نقل مستعملة وكانت تحدد آنذاك بـ 8% (La TUGPS).

وكيف من له الإمكانيات لاستعمال سيارات الأجرة وسيارات سياحية وأخرى للكراء تطبق عليه 7% والذي يستعمل الحافلة لضعف دخله يجبر بدفع 17% مقابل هذه الخدمة؟ هل هذا معقول؟

وإذا لم تسرع الدولة في تغيير هذا القانون فسوف تفقد مع الوقت كل هذه الحظيرة المستعملة من طرف الخواص والناقلين الجدد الذين اقتحموا قطاع النقل في إطار تشغيل الشباب، وللتذكير فقط أن هذه المهنة لها وسائل محدودة بسنها وتقدمها في السن يخفض من مردوديتها وكذلك نذكر مساهمتهم بقسط كبير في عالم الشغل وإذا لم نسرع كذلك بالتكفل وتخفيف العبء على هذا القطاع الهام سيرجع حتما في المستقبل على عبء خزينة الدولة من جديد كما كان عليه في السابق، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لزرقي، الكلمة الآن للسيد نور الدين بلعرج.

السيد نور الدين بلعرج: شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية وقبل أن أبدأ مداخلتني أن أتوجه بالتهنئة للسيد رئيس الحكومة ولطاقمه على إعادة الثقة التي وضعها فيهم فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة لقيادة الجهاز التنفيذي.

لقد تكلمنا كثيرا عن الاستثمارات وعن البنوك كذلك وعن القطاع المصرفي والعقار الصناعي ورغم أن الحكومة تبذل مجهودات كبيرة في هذه الميادين

الرمادية على مستوى مديرية التنظيم والشؤون القانونية بالولايات أصبحت ترهق الجميع وخاصة في عملية التحويل ما بين الولايات لشهادة المراقبة التي تتطلب إثبات وعليه نود من سيادتكم اتخاذ إجراءات من أجل عصرنه عملية التحويل لربط مصالح هذه الولايات بشبكات إعلام آلي حتى تسهل عملية المراقبة من جهة ونخفف العبء على المواطن من جهة أخرى.

أما بالنسبة للنقطة الثانية - أيها السادة الكرام - هي ما مصير الرياضة في الجزائر وخاصة كرة القدم التي تحظى بأكثر شعبية في الوسط الجزائري؟

بعد التجربة المتواضعة في تسيير فريق عريق هو ترجي مستغانم الذي يعاني منذ سنوات مثل معظم الفرق الجزائرية وبعد كذلك التجربة الأخيرة في تسيير المجلس الشعبي الولائي لاحتظنا - أيها السادة - أن الصندوق الولائي غير قادر على تمويل الرياضة في بعض الولايات التي يتواجد بها عدد هائل من النوادي الرياضية وهناك ولايات أخرى لها صندوق معتبر وفائض مالي، والممارسات الرياضية بها شبه منعدمة.

وهنا نقترح - أيها الإخوة - إنشاء صندوق وطني مشترك لترقية الرياضة مثل (Le FCCL) وكذلك بالنسبة (Le sponsor) لمؤسسات الدولة مثل سوناطراك وسونالغاز التي هي ملك لكل الجزائريين نقترح توزيعا عادلا ومتكافئا لكل فرق القسم الوطني الأول والثاني. إذن، إذا أردنا رفع مستوى الكرة الجزائرية من الحدود إلى الحدود.

وبالنسبة للنقطة الثالثة، سيدي الرئيس، والأخيرة فهي القيمة المضافة المطبقة منذ سنة 1992 على خدمات النقل العمومي من طرف (Le CNT) ولا زالت سارية المفعول إلى يومنا هذا رغم النداء المتكرر والإلحاح المتواصل من طرف ممثلي هذا القطاع وهي كيف تطبق 17% من هذه الضريبة على وسائل النقل ذات الحمولة الكبيرة كالحافلات مثلا التي هي في خدمة الطبقة الضعيفة الدخل كالعامل البسطاء، التلاميذ والطلاب الجامعيين والتي كانت من قبل هذا يطبق عليها قانون 2420 (ب) لسنة 1984 الضريبة

وثقتي فيكم كبيرة - وهي حول نفس القطاع؛ أود الإشارة إلى البرنامج الهام والجيد الذي شرعت فيه الدولة وهو الدعم الفلاحي الذي أعطى نتائج كبيرة جدا في شقين: شق الدعم بالأموال وشق التنمية الريفية.

التنمية الريفية في ولايات الوطن أظنها بخير وخاصة في ولايتنا التي أشرفت على إنجاز حوالي 12.000 سكن ريفي عادت بالخير على المواطنين وهذا هو نجاحها، ومواطنونا جد شاكرين على السياسة الراشدة والحكيمة لسياسة فخامة رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

يجب وضع آليات واضحة وميكانيزمات محددة لدفع الجهود التي تبذلها الحكومة للحد من آفة وظاهرة البطالة التي تنحر المجتمع وتسهيل الإجراءات الإدارية وتحسين القروض والاستفادة.

كذلك سأقف عند هذه النقطة - السيد رئيس الحكومة - الدولة دعمت الشباب في كل القطاعات لكن هناك بيروقراطية في البنوك حيث إذا توجه الشاب إلى البنك من أجل إجراء عملية القرض يطلب منه تقديم ضمانات وأية ضمانات تطلب منه البطاقة الرمادية لبيل، والبطاقة الرمادية لنيفليز أيعقل أن يملك الشاب ذو 22 سنة بيل؛ كي يعمل؟!

هذا وكذلك للحصول على إجراءات تعدل بهم وتعطيهم موافقة ليسعفهم الحظ ليجدوا عملا في إطار ما. كذلك هناك نقطة - السيد رئيس الحكومة - هي تشغيل الشباب (عقود ما قبل التشغيل)؛ يُشغل الشاب لمدة سنة ثم يوقف ليأخذ مكانه شاب آخر! لا عليه فالإمكانيات غير متوفرة، لكن في نفس الوقت يُصبح بطالا بعد سنة من التشغيل، فهذا المشكل بالرغم من أنه حل مشاكل عديدة وخاصة في ولايتنا، فيجب إدراكه من طرف الحكومة ومعالجة هذا الوضع بجديّة.

سيدي الرئيس، السيد رئيس الحكومة، إن ولاية الشلف بحكم موقعها الجغرافي وما تزخر به من عوامل طبيعية وإمكانيات قاعدية أساسية يمكن أن تصبح قطبا اقتصاديا استراتيجيا مما قد يسمح

خاصة في قطاع البنوك غير أنه وبالرجوع إلى أرض الواقع والميدان فإننا نجد أن الأوضاع مازالت على حالها ومازالت البيروقراطية تضرب بجذورها في هذا القطاع ونفس الشيء بالنسبة لمجال الاستثمار والعقار وخاصة الصناعي منه، بحيث مازال الكثير من المستثمرين يعزفون عن الاستثمار بالجزائر ولكن بسبب الإجراءات البيروقراطية. أما بالنسبة للقطاع الفلاحي فعلى الدولة معالجته جذريا لإبعاده عن المحتالين والمضاربين.

هنا أود - السيد رئيس الحكومة - أن أتوقف عند هذه النقطة لأن هناك نقطة مهمة عن ولاية الشلف، وبالنسبة للقياد الذين أعطتهم الدولة وأرجعت لهم العدالة الموقرة أراضيهم في سنة 1991 طبقا لقرار المحكمة؛ لكن عند إرجاع الدولة لهم أراضيهم قالت لهم خذوا أراضيكم وليس أراضي الدولة، ولكنهم اغتبنوا الفرصة وهددوا مدير أملاك الدولة لولاية الشلف مع مديري التعمير بالعاصمة وقالوا إن لديهم كل شيء من فوق.

السيد لديه 560 هكتار في الشلف وفي الوثائق الرسمية والحقيقية لديه 140 هكتار! فأطلب من السيد رئيس الحكومة ومن وزارة العدل أن يفتح تحقيق ورغم أن هذه الأخطاء ليست مرتكبة لا من طرف هذه الحكومة ولا من طرف الحكومات السابقة.

فالبشر كلهم معرضون للخطأ وللإصابة، لكن هناك تعديل؛ ما دامت الحكومة الموقرة في بدايتها، فأنا أطلب منهم فتح تحقيق وإذا كانت الأرض ملكه فبارك الله؛ وإذا لم تكن ملكه فليرجعها للدولة وهي تفعل بها ما تشاء، وهذا الأمر الذي أنا بصدده قوله لكم هو أمر واقعي وحقيقي وأتحمل مسؤوليتي كاملة فيه لأن الأشخاص الذين طردوا من هذه الأرض؛ منهم من سجن ومنهم من أصبح من المتسولين ومنهم من يبكي لأن عائلاتهم تشردت.

أضيف شيئا آخر: إن هؤلاء الناس بإمكانهم أخذ مقر الولاية بأكمله لولا وجود السلطات الولائية وعلى رأسهم السيد والي ولاية الشلف، وشخصي من على هذا المنبر.

كذلك هناك نقطة أقلقني - السيد رئيس الحكومة

– السيد رئيس الحكومة إلى السيد وزير التربية – إذ إن أولادنا وبناتنا وإخواننا قد لحق بهم الضرر، هذه المرة في نتائج إمتحان شهادة التعليم المتوسط، تعلمون أن نتائج 35% على مستوى الوطن هو شيء قليل جداً، والشباب حين يصل إلى 16 سنة ويُطرد من المدرسة؛ ولكن نشكر مبادرة فخامة رئيس الجمهورية ومبادرة الحكومة على إقرار عدم طرد التلاميذ...

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلعرج، الكلمة الآن للسيد الشايب بن سعيدان.

السيد الشايب بن سعيدان: شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة معالي الوزراء،

السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة الموقر،

رجال الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد جاء هذا المشروع متضمنا للخطوط العريضة لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي يرمي أساسا إلى استكمال مسار المصالحة الوطنية واستتباب الأمن والإصلاحات الشاملة الرامية إلى التحسين والتطوير والتكيف مع المستجدات الوطنية والإقليمية والدولية مع التمييز ودون الذوبانية.

وكذلك التنمية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي للمواطن الجزائري واستعادة الثقة بين السلطة والشعب.

وقد اتسم هذا المشروع بشيء من التوضيح والتفصيل لبعض جوانبه مما يجعلنا نتقدم بجزيل الشكر إلى السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري على هذا المجهود وهذا الإعداد.

ولكن هذا لا يعفينا من استدراكاتنا وملاحظاتنا عليه والتي استقينها من عين المكان الذي نعاينه على الأقل على مستوى دوائرنا الانتخابية والتي نوجزها في بعض القطاعات كما يلي:

بتخفيض الضغط على ميناء الجزائر ووهران إذا تم تأهيل وتوسيع ميناء تنس بحيث تصبح ولايات: تيارت، غليزان، تيسمسيلت، عين الدفلى وبعض الولايات الأخرى تستعمل هذا الميناء وتستفيد من خدماته دون الذهاب إلى ميناء العاصمة أو وهران لشحن السلع المخصصة له وبذلك يخلق مناصب شغل جديدة وتنشط المنطقة تجاريا وتخفف من الضغط على الموانئ باتجاه العاصمة ووهران ونتفادى الزحام في الطرقات باتجاه هاتين الولايتين. حتى لا أطيل عليكم – على كل حال – نحن في ولاية الشلف بالنسبة لما وفقنا له الله في الزيارة الأخيرة لفخامة السيد رئيس الجمهورية لولاية الشلف مع الطاقم الحكومي الذي أظن أنه شاهد الإنجازات الكبرى؛ يبقى على الحكومة أن تساعدنا في إنجازها وأن ترفع عدد الأطباء الاختصاصيين عندنا، وكذلك بالنسبة للمطار الدولي الذي افتتح من قبل فخامة رئيس الجمهورية؛ والطلب من مواطني الشلف هو أن ينطلقوا منه لأداء فريضة الحج والعمرة وتسهيل ذلك عليهم.

بالنسبة للتعليم العالي؛ فالطلبة الجامعيون لم يفهموا الشعبة الجديدة التي دخلت مؤخرا وهي شعبة (LMD)؛ نطلب من سيادة رئيس الحكومة توضيحا فيما يخص هذه الشعبة لأن معظم الطلبة متناقضون فمنهم من ينوي إكمال دراسته ومنهم من ينوي التوقف عنها لأن مدة 08 سنوات للدراسة في الليسانس، الماجستير والدكتوراه شعبة جديدة وصعبة فالرجاء إفهامنا هل هناك تسهيلات؟

كما أن ولاية الشلف، رغم أنها من ولايات الشمال ورغم ما ميزها الله بموقعها الجغرافي وما فيها من خيرات؛ أردت أن أقول لكم في هذه النقطة إن مناخها في شهري جوان وجويلية يتميز بدرجة حرارة تصل إلى 46!؛ أردنا أن يستفيد مواطنوها وخاصة العمال والعاملات بهذه الولاية من علاوة المنطقة ما دام الله قد فتح علينا بالخير والبتترول وصل إلى 70 دولارا، أعطونا الخير والله حافظكم.

كذلك أعتنم الفرصة بالمناسبة لأشير إلى النتائج المتواضعة المحققة وطنيا في نتائج التعليم المتوسط

1 - مجال الفلاحة والموارد المائية: للأسف الشديد لا يزال اقتصادنا يعتمد اعتمادا كلياً على مورد واحد وهو المحروقات في الوقت الذي تشكل فيه الفلاحة قطاعاً حيويًا هاماً يحتاج إلى عناية واهتمام خاصين كونه المورد الاقتصادي الأول المؤهل بعد المحروقات لو أحسننا التدبير وأعدنا له الاعتبار.

وعلى سبيل المثال أذكر مشكل السهل الفلاحي الشاسع بمنطقة تاونزة بدائرة قصر الحيران بولاية الأغواط الذي يعاني فلاحوه من غور المياه السطحية الأمر الذي أرغم الكثير من الفلاحين على التوقف عن مزاولة النشاط الفلاحي وهذا ما يستوجب من الحكومة التدخل بحصة خاصة من الآبار الفلاحية كدعم في إطار إعادة الاعتبار لهذا السهل وإنقاذ الموقف.

كذلك رغم الدعم الذي يتلقاه الفلاحون في المناطق الجنوبية الخاص بالكهرباء إلا أنهم لا يزالون يعانون من غلاء الفاتورة وقد استمعنا إلى كلمة رئيس الحكومة وهو مشكور في هذا الجانب، مما يستوجب إعادة النظر في هذا الأمر.

ضرورة استغلال الطاقة المائية الهائلة والمهدورة في بلادنا وعلى سبيل المثال واد الطويل بمنطقة آفلو وواد مزي بمنطقة الأغواط المشهورين والاستفادة منهما وذلك بإنشاء حواجز مائية لاستغلالها والحفاظ على المياه الجوفية للمنطقة والحفاظ كذلك على البيئة الحيوية للمنطقة.

في مجال التربية والتعليم العالي: إذا أردنا لهذين القطاعين الأساسيين الإصلاح والاقلاع الحقيقيين فعلينا أن ننطلق من الاهتمام بمختلف الأوضاع لموظفي هذين القطاعين ولاسيما السادة المعلمين والمربين والمفتشين لمختلف الأطوار وأخص بالذكر الاهتمام بمختلف الأوضاع الاجتماعية التي تدنت كثيرا في هذين القطاعين.

كذلك ضرورة إسناد مهمة بناء المناهج إلى أهل الدراية والكفاءات العلمية والتربوية المتمرسية في علوم التربية وعلم النفس.

ضرورة إلحاق تبعية تجهيز وصيانة المدارس الابتدائية بوزارة التربية الوطنية نظرا لعجز الجماعات

المحلية.

وكذلك إن عملية برمجة مدن جامعية جديدة تفكير سليم يفك الخناق على الجامعات الحالية ويؤسس للأجيال القادمة مستقبلا واعدة وهذا ما أصبحت تعاني منه جامعة عمار ثليجي كذلك بالأغواط مما يستوجب برمجة - في هذا الإطار - مدينة جامعية جديدة بالقرب من الطريق الوطني رقم 1.

الصحة العمومية والتنمية الاجتماعية: بالمناسبة أقول التنمية الاجتماعية وليس الحماية الاجتماعية لأننا نريدها تنمية.

لقد أصبح الضغط المتزايد على المستشفيات خاصة الجامعية في ولايات الشمال من جراء استقبال المرضى من ولايات الجنوب مكلفا وله انعكاسات يعود ضررها على المريض نفسه ونظرا لتفشي ظواهر مرضية خطيرة كانتشار ظاهرة مرض السرطان بولاية الأغواط بشكل ملفت للانتباه، الأمر الذي يستدعي ضرورة برمجة مستشفى جامعي لهذه الولاية كبوابة للصحراء للتكفل بالقضايا المرضية لولايات الجنوب.

الشباب والتشغيل والآفات الاجتماعية: رغم تدني نسبة البطالة كما صرح بذلك السيد رئيس الحكومة فيما يخص البطالة إلا أن هذا الموضوع لا يزال يشكل حاجزا عميقا في نفوس الشباب الجزائري وخاصة الإطارات المتخرجة من الجامعات وإن هذه الجهود كما ذكرت لم تف بالغرض المطلوب وخاصة في المناطق الصناعية كمنطقة حاسي الرمل حيث يطالب سكان هذه الولاية بضرورة فتح فرص أكثر للتوظيف وهنا لا نتكلم عن الأيدي المتخصصة وذات الكفاءات العالية وإنما الكناس والبواب والحاجب والأيدي البسيطة التي تعاني كثيرا في هذه الإشكالية وهنا نتساءل بالمناسبة أمام هذا الأمر وأمام هذه البطالة عن تفشي ظواهر مرضية خطيرة جدا، كظاهرة الإجرام والرشوة والحرافة والسرقة وما إلى ذلك من جراء ما عليه شبابنا اليوم.

الجانب السياحي والثقافي والاستثمار: إذا أردنا أن ندخل ببلادنا مجال التنافسية الحقيقية وإذا أردنا أن نوسع دائرة المداخل خارج المحروقات ونشكل

السياسة الخارجية: الملفت للانتباه في سياسة الجزائر الخارجية غياب دورها تجاه ما يحدث على أرض فلسطين الشقيقة هذه الأيام وقد عودتنا الجزائر تاريخيا بأنها دائما مع فلسطين وشعب فلسطين والقضية الفلسطينية.)

السيد الرئيس: شكرا للسيد بن سعيدان، الكلمة الآن للسيد محمد الواد.

السيد محمد الواد: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا الموقر،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي رئيس الحكومة، ونحن نتناول دراسة مشروع برنامج حكومتكم الموقرة المستمد والمعبر عن السياسة الراشدة لفخامة رئيس الجمهورية الرامية إلى ترقية ورفع المعاناة عن المواطن الجزائري وخدمة مصالحه وتحقيق طموحاته إلى السلم والتقدم والازدهار، إرتأيت أن أتقدم ببعض الاقتراحات تخص المناطق السهبية بصفة خاصة:

1 - وجوب انتهاج سياسة رشيدة فيما يخص تنمية الهضاب العليا والحفاظ عليها من التدهور والإتلاف بإنشاء ميكانيزمات وهيئات مراقبة صارمة. لقد لاحظنا في السنوات الأخيرة زيادة عن الجفاف نوعا من الاستغلال المفرط للفضاء السهبي تحت غطاء قانوني يتطلب إعادة النظر في تطبيقه قصد حماية السهوب من التدهور.

2- الإسراع في تجسيد برنامج الحكومة المتضمن استراتيجيات مكافحة التصحر في الهضاب العليا كخلق المحميات وغرس النباتات الملائمة وحفر الآبار مع احترام قواعد التنوع البيئي في المنطقة.

3 - دعم سياسة التنمية المستدامة في هذه المناطق لمكافحة البطالة التي تفشت بين المواطنين.

الفضاء الحيوي لجلب السواح والمستثمرين علينا أن نهتم كثيرا بهذا الجانب كون بلادنا غنية بالآثار السياحية...

(والثقافية على سبيل المثال نذكر:

1 - النقوش الحجرية بمنطقة الغيشة بالأغواط التي يوجد بها رمز الطفولة المعتمد بالأمم المتحدة.

2 - الفوهة النيزكية - الفلكية - بمنطقة حاسي الدلاعة والتي تعد من أكبر الفوهات على المستوى العالمي وتستهوي كثيرا من الباحثين مما يتطلب منا على الأقل ضرورة تهيئة الطريق الموصلة لهذه الفوهة.

3 - النقوش الأثرية الثمينة بمنطقة الحصابة بسيدي مخلوف التي تعكس تاريخ وثقافة المنطقة الغابر.

4 - منطقة كوردان بعين ماضي مهد الزاوية التيجانية التي تستقبل سنويا عددا معتبرا من الأجانب في إطار السياحة الدينية.

هذه عينة من كثير مما تزخر به الجزائر ومطلوب منا حسن التسويق والترويج لها إعلاميا وتطوير الخدمات الخاصة بهذا الشأن.

5 - ندعو الحكومة الابتعاد عن ظاهرة استثمار البازار والعمل على ضرورة تأسيس قواعد الاستثمار المنتج.

6 - ضرورة فتح مجال الاستثمار أمام شريحة كبيرة من المجتمع لا تريد التعامل بالربا وذلك بفتح شبابيك غير ربوية عبر مختلف البنوك الحالية.

النقل: ضرورة تفعيل المطار الجديد محمد مدغري بالأغواط الذي توقفت به الرحلات مع توقف شركة الطيران للخليفة وذلك ببرمجة رحلات داخلية شمالا وجنوبا ضمن رحلات العبور.

المدن الجديدة: في إطار استحداث مدن جديدة وخاصة بالمناطق الصناعية وترحيل السكان من المناطق ذات المخاطر كما هو الشأن في منطقتي حاسي مسعود وحاسي الرمل فإننا لم نسجل في هذا البرنامج إدراج مدينة بليل بحاسي الرمل علما بأنها أنشئت بقرار حكومي ونفس الشيء بالنسبة لمنطقة بوزبير.

توليها الدولة إلى المناطق السهبية والحدودية بتنميتها ومكافحة البطالة المنتشرة بقوة ولكننا في الوقت ذاته ندرك إدراكا واعيا أن حل معضلة البطالة بالمناطق الحدودية هو حل اقتصادي يحشد الإمكانيات ويزيل القيود والمعوقات التي تعترض طريق النمو سواء كانت تشريعية أو إدارية وعلينا أن نقوم كبرلمانيين بدور فاعل في هذا المجال والعمل بصفة خاصة على إزالة التناقضات.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الواد، الكلمة الآن للسيد أحمد بلعالية.

السيد أحمد بلعالية: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي رئيس الحكومة المحترم،

سيداتي، سادتي أعضاء الهيئة التنفيذية المحترمون،

سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

سيداتي، سادتي ممثلي الصحافة الوطنية والأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، أتمنى سيدي الرئيس المحترم أن يكون لقاءنا هذا في رحاب هذه الجلسة منبرا وفضاء للأفكار النيرة والاقتراحات البناءة، لقاء يسوده التعاون وتوحيد الرؤى وصدق النية والجدية مما يمكننا القول بقوة إننا لسان حال صادق وأمين قولا وعملا متبونا مكانة عالية من حيث التوفيق والانسجام، لأن التجارب أثبتت وهذا عبر العصور لا استغناء عن التكامل والتآزر والتعاون لأن المرحلة الراهنة تفرض علينا النجاعة في التسيير والموضوعية في التفكير لتوحيد الجهود وتظافرها الذي يمليه علينا الواجب لأجل تنمية شاملة بدأت تتضح معالمها منذ مدة، كما تحتاج منا دفعا جديدا لإحقاق المزيد من المكاسب والسعي منا جنبا إلى جنب في رفع وتيرة التنمية لرفع

سيدي رئيس الحكومة، وإننا إذ نوكد حرصنا على أهمية التكفل الفعلي بهذه المناطق الشاسعة فإننا مطالبون بالنهوض بها وفي كل المجالات لرفع المعاناة عن هذه الفئة من شعبنا وتجنبيها التذمر والفقر.

لقد كانت الهضاب العليا بالأمس القريب جنة لتربية المواشي التي اشتهرت بها المنطقة وأنواع أخرى من الحيوانات الأليفة كالفرس العربي الأصيل. ولقد أصبح أهلها يعانون الكثير من المشاكل بتدهور المراعي الطبيعية إثر الجفاف وقساوة المناخ ناهيك عن فعل الإنسان الذي أدخل الجرار للاستصلاح لكن لم يحقق النتائج الإيجابية المرجوة منه بل على عكس ذلك فقد ساهم في خلق الدمار وتحطيم التوازن الإيكولوجي الهش.

سيدي رئيس الحكومة، إذا كان الجميع يعترف بالنتائج الإيجابية في مجال الدعم الفلاحي فإنه يبقى دعم الموالين محتشما وفي حاجة إلى اهتمام أكثر ولا أعتقد أن العملية ستكلفنا الكثير إذا ما لجأنا إلى بعض المساعدات والتشجيعات وأذكر على سبيل المثال لا الحصر تقديم دعم محدد على عملية تربية كل خروف ولما لا تمتد هذه العملية غير المكلفة للخيل والإبل وغيرها.

وأنا أتكلم عن تشجيع إنتاج الثروة الحيوانية تخطرنني إشكالية غلاء اللحوم، فرغم جودة لحوم أغنامنا، ورغم رغبة المواطنين لاستهلاك منتوجنا هذا بدل اللحوم المجمدة المستوردة من الخارج، يبقى المستهلك عاجزا عن شرائها وهو ينتظر الحل المعقول.

فهل الأمر يستوجب مضاعفة الإنتاج أم دعم الدولة للموالين أم هناك إجراءات وأساليب قد تلجأ إليها الحكومة؟

وفي الأخير، أغتنم هذه الفرصة لأتقدم لكم سيدي رئيس الحكومة بانشغال محلي يخص طلب مواطني منطقة سبدو الحدودية بترقيتها إلى صنف ولاية ضمن التقسيم الإداري المرتقب، هذه الدائرة القديمة التي عرفت ركودا اقتصاديا وتأخرا كبيرا تتطلع إلى مستقبل واعد وذلك في إطار الأهمية الكبيرة التي

والجهل والحرمان.

بالإضافة إلى المصالحة الوطنية فإن هذا البرنامج يشير إلى ضرورة استكمال الإصلاحات الكبرى كإصلاح هيكل الدولة، إصلاح العدالة، إصلاح المنظومة التربوية، كما يلح على ترقية الحريات العامة والفردية من خلال تعديلات مقترحة في هذا المشروع كمراجعة قوانين الانتخابات والأحزاب والجمعيات لأن النصوص السابقة أصبحت عاجزة على مواكبة متطلبات العمل السياسي في الميدان.

ويشار هنا كذلك إلى مواصلة الجهود المبذولة في إطار الإصلاح الاقتصادي الشامل من خلال مراجعة المنظومة المصرفية والبنكية وهذا تماشيا مع تحولات الاقتصاد الوطني في ظل العولمة.

سيدي الرئيس المحترم، إن هذا البرنامج يحمل في طيه حكما راشدا وإصلاحات اقتصادية عميقة وتنمية مستدامة التي نعتبرها كوسيلة مثلى للوصول بها إلى تغيير الظروف المعيشية السيئة للمواطن أو بمعنى آخر هي حلول مريحة من أجل غد أفضل عندما يتفاهم الفقر والبؤس ويتدهور الاقتصاد والموارد الطبيعية ولهذا - سيدي الرئيس - يتطلب منا جميعا وهو ليس بسحر أو معجزة، إدراك بعض الخطوات العملية للتصدي للكثير من المشاكل كوضع أو تركيب نماذج اقتصادية متوازنة كنماذج الاستهلاك ونماذج الإنتاج مع المحافظة على الموارد الطبيعية دون الإفراط في استغلالها لأن البعض منها غير قابلة للتجديد كالبتروال والغاز... إلخ حتى نتفادي معضلة رهن مستقبل الأجيال أمام كل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإيكولوجية عنها.

سيدي الرئيس، لا تتحقق التنمية المستدامة فقط و فقط إلا في ظل حكم راشد يحمل في طيه أهدافا أو غايات متعلقة بقضايا ذات أولويات إستراتيجية لها تأثير إيجابي على الظروف المعيشية للناس.

وفيما يلي سيدي الرئيس المحترم، أستعرض عليكم للإثراء بعض الأمثلة لأهم أهداف التنمية المستدامة (الاستدامة الاقتصادية - الاستدامة الاجتماعية - الاستدامة البيئية) وهذا من خلال بعض البنود من شأنها التأثير مباشرة في الظروف

التحديات وتجاوز الصعوبات وتحقيق الأهداف وحل جميع المعضلات المطروحة أداء للأمانة بإخلاص في التكفل الجماعي بالمواطنين والعمل على راحتهم واستقرارهم.

سيدي رئيس الحكومة المحترم، من خلال قراءتنا وتفحصنا لمشروعكم هذا والمتكون من سبعة محاور أساسية يتضح لنا ولأول وهلة أن برنامجكم هذا غني في أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مستند إلى برنامج فخامة رئيس الجمهورية والمتمثل أولا في وضع حد للظلامية والعنف والتقتيل والعداوة بين الإخوة الجزائريين.

سيدي الرئيس المحترم، إننا إذا استرجعنا ذاكرة التسعينات وتذكرنا المعاناة والدمار والمأساة والضحايا، لقد استبشرنا خيرا بمسعى كان الشعب يراه أملا مسعى المصالحة الوطنية، لأننا نرى أنه أفضل الحلول الممكنة ويمثل الحل الأمثل للأزمات وهو وسيلة من وسائل طي صفحة من صفحات الماضي وإنقاذ البلاد والعباد والبدء بصفحة جديدة تضمن لكل أبناء الوطن حقوقهم في جو التعايش السلمي والأخوي والأمني، فالشعب كان سندا لهذا المسعى النبيل الذي أعاد التلاحم بين أفراد المجتمع وأعاد السلم والسلام فخرجت الجزائر من أزمتها الدامية وأمنها المهدد واستقرارها المفقود وأذنت بميلاد جزائر تتسع لكل الجزائريين بمختلف شرائحهم ومستوياتهم وانتماءاتهم الإيديولوجية فأخرجتها من أزمتها نهائيا وأثبتت للعالم أن أزمة الجزائر ليست أبدية وأن التفاهم الشعب بالدولة أنجبت مصالحة وطنية حقيقية وصدق الله العظيم حين امتن على قريش فقال: (فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) صدق الله العظيم.

سيدي رئيس الحكومة المحترم، فإذا كانت المصالحة الوطنية هي الشعار الذي جعل الشعب يلتف حوله بحوالي 85% فإن هناك مجالات أخرى مكتملة لهذا المسعى وكلها تصب في استرجاع القيم والاعتبارات المفقودة خلال العشرية السابقة من توثيق الثقة بين المواطن ودولته ومحاربة الفقر

وكان المقصود من وراء الاهتمام بالفلاحة هو معالجة البطالة وتوفير أدنى حد لمعيشة أغلبية السكان وخاصة في المناطق الريفية.

وهكذا مر القطاع الفلاحي بعدة إجراءات تنظيمية منها على الخصوص:

- التسيير الذاتي؛
- الثورة الزراعية؛
- إعادة الهيكلة.

ورغم الدعم المادي والمعنوي، فإن هذه الإجراءات لم تحقق النتائج المرجوة منها وبقي تنظيم الفلاحة يعيش اضطرابات وتناقضات أثرت على المردود والجودة ولم تقض على التبعية الغذائية وتكمن أهم الأسباب فيما يلي:

- التأثر بالجفاف الذي عانت منه الفلاحة عدة سنوات.

- ميول الفلاحين إلى الأعمال الفلاحية السهلة ذات المردود السريع.

- غياب المخططات الفلاحية المدروسة.

- تنامي الصراعات ما بين المستفيدين داخل المستثمرات الفلاحية.

- غياب مخطط العقار للحد من المشاكل التي يعانيها الفلاحون.

- النقص الكبير في الأجهزة مثل مستودعات التخزين والتبريد.

- هجر بعض الفلاحين لأراضيهم مما نجم عنه تعرض مساحات هامة للانجراف والتصحر.

ولهذا سيدي الرئيس أقترح عليكم:

- الإسراع في إيجاد الحلول التنظيمية والتقنية للحد من مشاكل العقار والتي أصبحت عائقا أمام مختلف المشاريع التنموية.

- الاستمرار في عملية إعادة السكان في مداشرهم المهجورة وذلك بالاستمرار في بناء السكنات الريفية والتحفيز المادي لهؤلاء السكان وذلك لتمكينهم من استئناف نشاطهم في ظروف ملائمة وعادية.

- مواصلة عملية استصلاح الأراضي وذلك بإدخال واستعمال الطرق والتقنيات الجديدة والمتطورة وخاصة في الأعمال الكبرى مثل الانجراف

المعيشية للمواطن ومنها باختصار: الدخل والسكن والصحة والمأوى والخدمات والغذاء والمياه.

في هذا العصر الذي تحدد فيه التكنولوجيات القدرات التنافسية، تستطيع تقنيات المعلوماتية التي تلعب دورا هاما وأساسيا في التنمية المستدامة، إذ يمكن تسخير الإمكانيات غير المحدودة التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية وذلك من خلال تعزيز التكنولوجيات:

1 - كتعزيز نشاطات البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الحيوية واعتماد آليات قابلة للاستدامة.

2 - تعزيز بناء القدرات في العلوم التكنولوجية والابتكار، لأن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز المنافسة وزيادة النمو الاقتصادي وتوليد فرص جديدة وتقليل الفقر.

3 - وضع مخطط وبرنامج في العلوم التكنولوجية إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإعداد سياسات وطنية للابتكار واستراتيجيات جديدة للتكنولوجيا مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

إن المعارف والمعلومات تعد عنصرا أساسيا لنجاح التنمية...

(المستدامة حيث تساعد على التغييرات الاقتصادية والاجتماعية وتساعد على تحسين الإنتاجية وسبل المعيشة ويكون ذلك من خلال الاتصالات مثل الإذاعة وشبكة الإنترنت إلى غير ذلك من وسائل الاتصال.

سيدي الرئيس المحترم، لقد حرصت كل الحرص - إذا سمحتم - على إدراج بعض النقاط الهامة والمتعلقة ب:

1 - الفلاحة: لقد حاولت الدولة منذ الاستقلال إعطاء الأولوية المطلقة لتنمية القطاع الفلاحي حتى يستطيع استيعاب المشاكل الاجتماعية والتي ورثتها البلاد بعد الاستقلال.

والملوحة.

– تشديد الرقابة التقنية والإدارية على الأجهزة المكلفة بالدعم الفلاحي لحماية الأموال الموجهة للقطاع الفلاحي من الطرابندو والتبذير والمشاريع الوهمية وذلك بإنشاء لجان ولائية يكون الفلاح عضوا أساسيا فيها.

2 – مجال الشباب والرياضة: إن التركيبة البشرية التي حبا الله بها وطننا أن يعرف 75% منه حيوية والشباب وفتوته تملي على كل مجتمع في مثل مواصفاته أن يولي الشباب الأهمية القصوى من حيث الرعاية والإعداد والتكفل ولن يأتي ذلك إلا بضرورة إعداد سياسة راشدة تؤهله لتبني انشغالات الشباب للتمكن من استثمار قدراته وإمكاناته فيما يخدم الوطن والمواطن.

إن الاهتمام بالشباب هو وجه من أوجه الاهتمام بقطاع الرياضة، فإنفاق دينار في الرياضة أو الثقافة الجادة هو في واقع الأمر الحيلولة دون إنفاق الملايين على علاج هذه الشريحة من آفات المخدرات والجريمة والإدمان والشذوذ، وهو انتشارهم من مخالب التطرف والاستغلال والتسكع والانحلال والانغلاق والعزلة.

كما أن الاهتمام بالرياضة إما بتشجيع الممارسات الرياضية ودعمها أو بإحقاق مزيد من التوجه نحو المنشآت الرياضية والشبانية، حتمية يفرضها أكثر من سبب في مقدمتها أن العقل السليم في الجسم السليم وثانيها أن المجتمعات التي ترغب في بناء مستقبلها السوي مطالبة بإعداد شباب لتحمل المسؤولية بعيدا عن كل الآفات والأمراض.

3 – التكوين المهني: يعد قطاع التكوين المهني قطاعا محوريا اعتبارا من أنه المموم باليد العاملة المؤهلة وبالتالي يرتبط بصفة موضوعية بكل قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وعليه فإن موقعه كحلقة ما بين النظام التربوي وعالم الشغل على أساس تعامله معهما يتحمل التأثيرات الدائمة بطرق تنظيمها وتسييرها وأن أي تغيير أو إصلاح يمس النظام التربوي أو الهيكلة الاقتصادية لاسيما سوق العمل يؤدي حتما إلى انعكاسات في طرق

تسيير القطاع.

وإن كان التكوين المهني يعرف عن خطأ كأنه ملجأ للتسرب المدرسي على أساس أنه يستقبل التلاميذ الراسبين في المنظومة التربوية، فإن المكانة الحقيقية والموضوعية التي يجب أن يحتلها في مجتمع عصري هي أن تصبح النظرة الجديدة للتكوين المهني وسيلة لاستثمار الموارد البشرية وتطوير المهن الضرورية للتطور الاقتصادي وتحسين الإنتاج وتوسيع نشاط المؤسسات وتغيير نشاطها للوصول إلى النجاعة.

ومن هذا المنطلق فإن التصور الجديد للتكوين المهني يجب أن يأخذ بعدا اقتصاديا واجتماعيا مع الأخذ بعين الاعتبار وضعية سوق العمل، إمكانيات الإدماج المهني للمتخرجين من الجهاز مع تجديد منظومة التكوين المهني حتى يسمح لها بالتلاؤم السريع مع المعطيات الجديدة.

أتمنى في الأخير أنني قد وفقت في إثراء بعض المواضيع المقترحة في تدخلي هذا وفيه أغتنم الفرصة بالشكر الخالص إليكم جميعا وإلى السيد رئيس الحكومة على هذه الإرادة الفلانية، متمنيا لكم النجاح والتوفيق راجين من الله عز وجل العون والسداد.

بسم الله الرحمن الرحيم (وقل اعملوا فيسرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم.
عاشت الجزائر جزائر العزة والكرامة؛ المجد والخلود لشهدائنا الأبرار؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلعالية، والكلمة الآن للسيد علي قدور دواجي.

السيد علي قدور دواجي: شكرا السيد الرئيس.
بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زملائي، زميلاتي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الحقوق التي كفلها، لتفادي ما يشكو منه بعض الذين يرون أنفسهم ضمن هذه الفئات التي شملها هذا القانون مثل بطء الإجراءات الإدارية في معالجة ملفاتهم أو التعامل معها بانتقائية.

وفي هذا الصدد يتساءل عدد غير قليل من المواطنين وفي عدة ولايات عن مصير بنادق الصيد التي أودعوها لدى مصالح الدولة في خضم سنوات المأساة، لا أعادها الله، ولم يجدوا أذانا صاغية لدى الجهات التي اتصلوا بها، فما هو جواب الحكومة الذي تقدمه لهؤلاء؟

السيد الرئيس، جميل جدا أن يتوشح برنامج الحكومة في جزء منه بعنوان الحكم الرشيد، هذا الحكم الذي يتوق إليه المواطن بشغف إذ هو الغاية المنشودة لضمان العيش الكريم والكرامة الإنسانية والرفاه الاجتماعي، وبالتالي تعزيز ثقة المواطن في دولته.

وتعتبر العدالة أهم ركائز الحكم الرشيد، كيف لا والعدل أساس الملك، وهنا نثمن عاليا ما قامت به الحكومة في هذا الجانب من باب تطوير التشريع وترقية المنظومة القانونية ونحن مع الحكومة في اعتبار العنصر البشري هو محرك هذه القاطرة ولذا نقدر عنايتها بتطوير أدائه ومواكبته لمتطلبات المرحلة من حيث التكوين والدعم المادي والمالي، والعناية بالجانب الاجتماعي للمستخدمين، ولكن ثمة جزئية أراها أساسية أدعو الحكومة إلى أخذها في الحسبان وهي دمج البعد الروحي والرباني في برامج إعداد رجال العدالة، حيث إن الخوف من الله تعالى والتقوى هما الوازع على توخي العدل وإحقاقه، فالذي لا يستحي من الله لا يستحي من الناس، ولا ترقية للضمير المهني بعيدا عن هذا المسار.

أقول ذلك لأن المواطن بات يهاب العدالة لا من حيث خوفه الوقوع تحت طائلة القانون وإنما من الحيف الذي مبعثه المحاباة والمحسوبية فالذي يعرف فلانا وعلانا خير من الذي معه الحق والميزان ولذا وجب التذكير بأن الله يأمر بالعدل والإحسان.

السيد الرئيس، إن الحديث عن الرشوة صار من مسلمات الواقع الجزائري، ولذا نشكر الحكومة التي

ممثلي الإعلام والصحافة،
أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

في بداية مداخلتني وعلى جناح السرعة أسوق ثلاث تهان: الأولى إلى السيد رئيس الحكومة وطاقمه على ثقة رئيس الجمهورية فيهم؛ والثانية إلى الشعب الجزائري وهو يستقبل ذكرى الاستقلال فأعظم به من شعب وأكرم بها من ذكرى؛ والثالثة إلى كل أبناء الجزائر في مختلف مراحل التعليم بالنجاحات التي حققوها.

السيد الرئيس، إن إلقاء نظرة موضوعية على برنامج الحكومة تجعل صاحبها يسجل بوضوح بأنه برنامج طموح من حيث أهدافه التي هي مستوحاة من برنامج السيد رئيس الجمهورية سواء في جانبه السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

ولقد رسم برنامج الحكومة في مقدمته الغايات وحدد الأولويات وهي:

- المصالحة الوطنية؛
- استكمال مسار تعزيز دولة القانون؛
- تنمية اقتصادية دؤوبة ومستدامة؛
- مكافحة البطالة والفقير؛
- تعزيز شبكات المنشآت الأساسية وتوسيعها وتكثيفها؛
- وتحسين ظروف المعيشة.

وهذه الأولويات نراها من صميم انشغالات المواطن.

السيد الرئيس، إن مسعى المصالحة الوطنية الذي زكاه الشعب الجزائري باعتباره الضامن للاستقرار والأمن والموفر لمناخ الاستثمار ومن ثم الإقلاع الاقتصادي الذي يثمر نموا اقتصاديا ويجعل التماسك الاجتماعي في منأى من الهزات، فقد صدق الله العظيم: (فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) وفي هذا المجال نسجل ارتياحنا للالتزام الحكومة بالاستمرار في هذه السياسة بحزم وعزم وندعوها إلى تجسيد - وبفعالية ونجاعة - نصوص ميثاق السلم والمصالحة الوطنية والسهر على صيانة كل

لهذه البرامج، وهنا نسجل شكر مواطني ولاية غليزان لفخامة السيد رئيس الجمهورية على توسيع شبكة غاز المدينة والذي رصدت له مبالغ مالية هامة، غير أن عمارات كاملة في قلب مدينة مازونة لم يتم تزويدها بالغاز وذلك منذ أكثر من سنتين، فالمواطنون سددوا مستحقات الربط في نهاية 2004 لكن العمارات غير مهيأة، والمسؤولية تتقاذفها مصالح ديوان الترقية والتسيير العقاري وسونالغاز إلى اليوم، فبمثل هذه الأمور تتزعزع الثقة بين المواطن ودولته فأين الخلل؟ ومتى الحل؟ وفي هذا السياق ندعو الحكومة إلى تجديد شبكة الربط الكهربائي بمنطقة عمي موسى التي صار انقطاع التيار الكهربائي بها ظاهرة متكررة في فصول السنة الأربعة، والجميع يعلم أثر ذلك على المواطن.

السيد الرئيس،

في مجال تأهيل المؤسسات سجلنا بأن الحكومة تعتزم القيام بوضع مخطط لإنقاذ المؤسسات التي تواجه صعوبات لكنها تتوفر على قدرات هامة جديرة بالثمين ونقترح أخذ وحدة (بي سي ار) الكائنة بوادي ارهيو ضمن هذا المنظور وذلك بتحديث وسائل الإنتاج لأنها أثبتت جدارتها في نوعية منتوجها في الحنفيات والبراغي مختلفة الاستعمال. السيد الرئيس، لقد استعادت بلادنا مكانتها الطبيعية واللائقة في المحافل الدولية والإقليمية والفضل في ذلك لله ثم للسيد رئيس الجمهورية، فالحمد لله الذي وفقه في الوفاء بهذا الالتزام الذي قدمه أمام الشعب الجزائري منذ عام 1999 وعلى الدبلوماسية الجزائرية أن تواصل هذا المشوار، وهنا نثمن عاليا مواقف الجزائر تجاه القضايا العادلة في العالم وخاصة القضية الفلسطينية حيث أكد برنامج الحكومة أن الجزائر ستبقى على تضامنها التام والكامل مع الشعب الفلسطيني الذي ندعوه إلى الاستفادة من الرصيد الجزائري، فكما استفاد من تجربة ثورة نوفمبر في حربه من أجل التحرير فهو مدعو إلى الاستفادة من تجربة الجزائر في المصالحة الوطنية والبناء الوطني وينسحب الأمر على الأشقاء في العراق أيضا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أفردت هذه الآفة بشيء من التفصيل في قضية محاربتها والوقاية منها، ونحن إذ ندعم هذا المسعى فأني أنبه إلى محذور التعسف في استخدام الحق في شأن تطهير الإدارة الذي أشار إليه برنامج الحكومة في الصفحة السابعة.

السيد الرئيس، تكلم برنامج الحكومة، بعنوان إصلاح قطاع السجون، عن إعادة تربية المساجين وإعادة إدماجهم الاجتماعي، ولكن هذا يتعارض مع واقع الحال في مجال الوظيفة العمومية، فالموظف الذي يبدان بالسجن في أية قضية كانت يعاقب زيادة على العقوبة الناطق بها حكم المحكمة، بحرمانه من منصب عمله الذي هو أنجع وسيلة لاندماج الاجتماعي، فهل تراجع الحكومة هذه المسألة؟ وبالمناسبة ندعو الحكومة إلى تسريع عملية إصدار النصوص التطبيقية للقانون العام للوظيفة العمومية.

السيد الرئيس، في مجال التربية الوطنية، نسجل عناية الحكومة البالغة بهذا القطاع الذي يضم أكبر شرائح المجتمع وهم المستخدمون والتلاميذ، وتقدر جهود الدولة في هذا الباب لكن نهيب بالحكومة أن تكون خطواتها مدروسة في مجال الإصلاح بجدية عالية، حيث شاهد الشعب الجزائري استدراك فخامة رئيس الجمهورية على هذا القطاع في قضية الانتقال إلى التعليم الثانوي، وهناك تساؤلات تطرح، كيف يكون دمج التلاميذ الذين انتقلوا إلى السنة الأولى متوسط وهم معفيون من اللغة الفرنسية التي لم يدرسوها في المرحلة الابتدائية؟

ثم لماذا التسرع في طبع الكتاب...

(المدرسي بملايير الدينارات ثم نراجعه وأحيانا نلغيه بعد سنة من تداوله؟ وبالمناسبة أنقل إلى الحكومة انتظار تلاميذ بلديتي لحلاف ومازونة للثانويتين اللتين وعدمهم بهما معالي وزير التربية الوطنية خلال زيارته لولاية غليزان الصيف الماضي.

السيد الرئيس، إن تزويد المواطن بالماء والكهرباء والغاز صار غاية ثابتة لدى الدولة وقد لاحظنا حجم البرامج القطاعية والتكميلية في مختلف الولايات وهنا ندعو إلى المتابعة الميدانية والتجسيد التام والنوعي

جاءت فعالية ونجاعة التدابير المتخذة بهذا الشأن لصالح جميع الأطراف ولصالح استقرار البلاد من حيث استرجاع وعودة السلم والأمن والأخوة بين أبناء شعبنا، وأن ما تبذله الدولة من جهد في سبيل التكفل بأبنائها لمدعاة للفخر والاعتزاز وإذ نوصي بالاستمرار في التكفل بضحايا الإرهاب على وجه الخصوص والمتضررين من هذه المأساة بصفة عامة، فإنه يجدر بنا الإشارة أيضا إلى شريحة مهمة من هذا الشعب وهي التي استجابت لنداء الواجب الوطني ولم تتأخر في التطوع والتضحية من أجل الجزائر ألا وهم رجال البتريوت الذين لا يزال الكثير منهم يعيش ظروفًا اجتماعية صعبة تنتظر التكفل ليس بصفتهم مواطنين فوق الجميع لكنهم أبناء الجزائر أولا ولأن ظروف معيشتهم تحتاج للتكفل.

إنهم لم يطلبوا حتى الحياة عندما كانت الجزائر تمر بالشدائد والمحن ولا يطلبون اليوم - وقد عادت البلاد إلى فائت عهدا من الأمن والاستقرار والرخاء - سوى فرصة أفضل للعيش إن كان ذلك ممكنا.

2 - الجانب الاقتصادي والاجتماعي: أرى أن الحكومة في هذا الإطار قد وضعت برنامجا هاما ومشجعا على جميع المستويات، لكن أشير فقط - ودون تكرار - إلى بعض الملاحظات:

- ضرورة رصد المزيد من التدعيم للقطاع الفلاحي وإرفاقه بآليات الرقابة؛

- تدعيم موارد الدولة خارج المحروقات؛

- الاستمرار في ديناميكية الإصلاحات والتدخلات؛

- الاستمرار في تنمية وتنشيط الفضاءات الريفية

وتحسين الإطار الحضاري والمعيشي للمدن.

وهنا أذكر التحكم في كلفة وأجال ونوعية إنجاز المشاريع العمومية والاستثمارية، خاصة ما يصنف منها في خانة المشاريع الكبرى.

إعادة الاعتبار للمهن اليدوية والصناعات التقليدية حيث إنها نشاطات ترتبط بها مجموعة من القطاعات المختلفة المتكاملة مثل قطاع التشغيل من باب توفير المناصب؛ قطاع الصحة من باب حماية الشباب من الآفات المختلفة؛ السياحة والثقافة من باب ما تجود به المخيلات من ذوي الأنامل من إنتاج وتنوع الصور

السيد الرئيس: شكرا للسيد دواجي، الكلمة الآن للسيد عبد الله بن تومي.

السيد عبد الله بن تومي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء الأفاضل والوفد المرافق لهم،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السادة ممثلو الإعلام المحترمون،

السادة الحضور الأكارم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا أتقدم بالتهنئة لرئيس الحكومة وطاقمه الوزاري على الثقة التي وضعها فيهم فخامة رئيس الجمهورية وأشكرهم على سهرهم ومجهوداتهم لإنجاز وبلورة هذا البرنامج الذي بين أيدينا.

إن قراءة عميقة وتمعنة للبرنامج الذي هو بين أيدينا لكفيلة بأن تعطينا نظرة وقناعة عن مدى ضخامته وأهميته في نفس الوقت كبرنامج أراه في عمومته متناسقا متكاملا وفعالا، كيف لا وهو مستمد من فلسفة البرنامج الإطار الذي سطره فخامة رئيس الجمهورية والذي ساندناه ومازلنا نسانده بكل قوة سواء بصفتنا مواطنين من أبناء هذا الشعب الأبوي وما يتيحه لنا هذا البرنامج من آمال وآفاق للعيش في كنف العزة والكرامة والرفاهية في وطننا المفقدي؛ أو بصفتنا مسيرين سابقين على المستوى المحلي، حيث كان لنا شرف المساهمة في تنفيذه ميدانيا وعلى أرض الواقع ولمسنا بعض نتائجه وثماره بصفة فعالة وسريعة على مر الأشهر والأعوام؛ أو كذلك بصفتنا حاليا نوابا للأمة يؤمنون ببرنامج الرئيس ويعتزون بالمجهودات المبذولة لمناقشته وإثرائه والمساعدة في توجيه آلياته العملية.

ومن هذا المنطلق، أستسمحكم سيدي رئيس الحكومة أن أتقدم بهذه الملاحظات البسيطة:

1 - الجانب المتعلق بالمصالحة الوطنية: لا ينكر إلا

وواجباتهم، وأن فشل الكثير من الأعمال مرده الإعداد بعيدا عن التشاور مع المعنيين وعدم الإنصات الواعي والجاد لصعوباتهم وأوضاعهم مما يبقي المواطن في حالة شعور بعدم الفهم والغضب المشروع ووقوعه تحت رحمة المضايقات والمذلة في بعض الأحيان». وإن كان الحال قد تطور بعض الشيء إلا أننا لا نحيد عن رئيس الجمهورية في اقتراحنا لمعالجة الموضوع من خلال: التفتح، الفعالية، التنظيم، العصرية والكفاءة؛

– الاتصال بين الإدارة والمواطن وإشراكه رفقة تنظيمات المجتمع المدني في إنضاج القرارات ومراقبتها؛
– التوصية بالتأكيد على فتح أبواب التشاور والحوار مع المواطن وتكثيف الاتصالات به ووضع آليات جادة للإصغاء له والتكفل بمشاكله وترسيخ الثقة لديه في إدارته ومسؤوليه.

وفي الختام إذ أشكر الطاقم الحكومي بدون استثناء على مجهوداته وأدائه، وأؤكد على ضرورة إرفاق المجهود التنموي عامة بالعمل الجوارى وبإصلاح الذهنيات والتصورات والتواصل مع المواطن أيا كان وأينما وجد على أرض الوطن، وهو دور يقع على عاتق إدارتنا ليقول فخامة السيد رئيس الجمهورية في كلمته التي ألقاها بمناسبة تخرج الدفعة 33 من المدرسة الوطنية للإدارة: «إن إطارات الدولة لمدعوون للتعاون بروح المصلحة العمومية التي تفرض عليهم الإسهام في جميع سلوكياتهم وتصرفاتهم بما في ذلك حياتهم الخاصة من وازع المصلحة العامة، وفي هذا الإطار عليهم أن يستحسوا لتطلعات المواطن الذي عليهم أن يكونوا على الدوام خدأمة المتواضعين».

أشكركم على كرم الصبر والإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بن تومي، الكلمة الآن للسيد مصطفى بودينة.

السيد مصطفى بودينة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله. شكرا السيد الرئيس.

التي تمنحها تلك الحرف والتعابير المختلفة التي تشكل جزءا من تراثنا؛ الاقتصاد والتجارة من باب ما تعرضه من إنتاج ومصدر للربح.

التكوين المهني: وهنا أقترح إمكانية تخصيص المحلات المنجزة عبر البلديات في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية فقط لهذه الأنشطة من باب التشجيع وتمهيد طريق الاحترافية في هذا المجال.

الجانب الأخير والمتعلق بمهام إصلاح الدولة وتنظيمها: إن كون برنامج الحكومة قد ألم – في نظري – بجميع الجوانب المتعلقة بهذا الملف تحليلا وإثراء فإن تدخلني سوف يقتصر على الجانب الآخر للقضية المتعلقة بعلاقة الإدارة بالمواطن وتحسين نوعية الخدمة العمومية واستقبال وإعلام وتوجيه الجمهور وتمتين الثقة على جميع المستويات، حيث إننا تكلمنا كثيرا عن بناء الهياكل لكننا تكلمنا قليلا عن كيفية علاقتها وخدمتها للمواطن.

وإذا فضلت التطرق إلى هذا الجانب فذلك من باب مقولتي أنه إذا كان بالإمكان أن نحكم عن بعد فإنه ليس بإمكاننا مطلقا التسيير إلا عن قرب.

ومن هنا تتجلى ضرورة تعزيز لا مركزية التسيير للشؤون العامة حيث إن الإشكال المطروح هنا يتعلق أساسا بالتواصل مع المواطن الذي هو محور كل عملية تنموية.

إن الاستقبال يعتبر أول علاقة بين المرفق والمرتفق، ومرحلة تتجسد فيها أولى تعبيراته عن مطالبه واحتياجاته، وكذلك هو مرحلة كثيرا ما توقفت نظرتة وتقييمه للإدارة عليها، وفي هذا الصدد يجب أن تكون الأهمية التي تولى للاستقبال والتوجيه والإعلام واحترام الجمهور موضوع انشغال دائم للسلطات المركزية والمحلية على حد سواء.

إن الخطاب الذي ألقاه فخامة السيد رئيس الجمهورية في اجتماع الولاية سنة 2000 شخص وحل هذا الجانب حيث قال: «إن الإدارة غير موصولة العرى بالمواطنين والأوضاع الحقيقية الملموسة وغير مبالية برغبات الناس الذين تشرف عليهم ولا بحاجاتهم؛ وأنه في كثير من الأحيان يقع المواطنون فريسة الحيرة بسبب نقص المعلومات الواضحة عن حقوقهم

الاستقبالات الشعبية له وهذا يدل على أن الشعب ما يزال متمسكا ومرتبطا ومؤيدا لمشروع المجتمع الذي جاء به فخامة رئيس الجمهورية ولكن من جهة أخرى بعث الشعب برسالة لا بد أن نحللها بأبعادها لأننا كلنا معنيون إذ يمكننا أن نركب قطارا واحدا ونقوده مع بعض إلى أبعد محطة، كما يمكننا أن نكون متهمين في قفص واحد ثم نفشل وبالتالي لا يمكن أن نؤدي مهمتنا، هذا سؤالي فيما يخص تقييم الانتخابات.

جاء فيما هو منصوص ومكتوب في برامجنا عبارة (الإدارة في خدمة المواطن) فهل هذا صحيح؟ هل إدارتنا فعلا في خدمة المواطن؟ عندما يرسل المواطن رئيس البلدية، لا يرد عليه وكذلك الأمر بالنسبة لرئيس الدائرة وكذلك فيما يخص رئيس المجلس الشعبي الولائي وحتى بالنسبة للوالي، فأصبح الناس يكتبون للوزارات وحاليا تصل الأطنان من البريد إلى رئاسة الجمهورية، وإدارتنا ألقت أن المواطن لا يرسل لعلمه مسبقا أنه مهما راسلها فلن تجيبه على الإطلاق، وأصبح الناس يستقلون الحافلات والقطارات مقبلين إلى العاصمة باحثين عن مقر الوزارات لعلمهم يستقبلون هناك.

نرجع إلى النواب البرلمانيين، هم كذلك مقصودون من طرف المواطنين إذ يتلقون شكاويهم، لكن عندما يذهب البرلماني قصد التدخل في قضية ما على أي مستوى كان، يتلقى هو في حد ذاته صعوبات ولا يجد آذانا صاغية وبالتالي لا يستطيع، لأن البرلماني يعرف القانون...

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى بوبدينة والكلمة الآن للسيد محمد فخار.. أرى بأنه غير موجود، إذن الكلمة للسيد محمد فلاح.

السيد محمد فلاح: سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السادة والسيدات الوزراء المحترمون،
إخواني أخواتي أعضاء مجلس الأمة،

سيدي رئيس مجلس الأمة،
سيدي رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السادة الحضور المحترمون جميعا،
وددت أن يكون تدخلتي مختصرا لأنه من المحال أن نستطيع تقديم ملاحظات في كل الأبواب والمحاور الخاصة بهذا البرنامج.

نحن أمام برنامج باستطاعتنا تسميته ببرنامج قديم أو برنامج جديد كما أن الحكومة القديمة هي نفسها الجديدة، لأن البرنامج القديم كان يُطبق دون أن تُقدم حصيلة تقييمه قبل الانتخابات التشريعية.

اليوم لدينا برنامج والدستور لم يضع مادة تُلزم الحكومة أو تفرض عليها فتح نقاش معنا حول هذا البرنامج، لكن التقاليد الديمقراطية المعمول بها في بلادنا تركتتنا - منذ زمن - نناقش كل ما هو برنامج للتنمية أو برنامج للحكومة بصفة عامة.

الجديد الذي وجدته ضمن هذا البرنامج - وأنا مرتاح له - هي استراتيجية الصناعة، فقد كانت غائبة منذ زمن عن برامجنا وهذا شيء إيجابي جدا.

أردت أن أتطرق إلى نقطة أعتبرها هامة وحساسة وهي الكفاح ضد الرشوة؛ وأطرح سؤالاً: لقد تابعنا ملف الخليفة بكل اهتمام ولسنا وحدنا وإنما كامل الشعب تابع هذا الملف.

هناك متهمون تقدموا أمام العدالة وهناك أشخاص استدعوا كشهود فشهدوا على أنفسهم بأنهم متورطون في الملف.

السؤال المطروح هو هل طوي الملف؟! هل اعتمد في هذا الملف الاستشهاد بالشهود الحاضرين دون أن يتابعوا؟! هذا هو السؤال.

كذلك فيما يخص الانتخابات التشريعية السابقة، هناك آراء متضاربة في التحليل، أنا شخصيا أقول إن شعبنا بعث لنا رسالة، ونحن من خلالها مجبرون سواء على مستوى البرلمان أم على مستوى الحكومة أم على مستوى المؤسسات على تحليل رسالة شعبنا ونقارن، فعندما كان السيد فخامة رئيس الجمهورية يخرج في زيارته عبر الولايات لاحظنا حرارة

التعامل مع البنوك نظرا لربوية معاملاتها ومن هنا تخسر الخزينة العمومية الكثير من الأرباح لمقاطعة هؤلاء ولهذا نقترح على سيادة رئيس الحكومة إيجاد بنوك جزائرية تتعامل إسلاميا مع متعاملليها كون تجربة البنوك الإسلامية حقيقة ثابتة عالميا وهي الآن حتى في الدول الغربية التي أوجدتها لامتناس أموال جاليتها الإسلامية، فهلا سهلنا سيادة الرئيس وفتحناها تدعيما للاقتصاد الوطني وتبرئة للذمة وابتغاء لمرضاة الله؟

وبخصوص التحول التدريجي لنظامنا الاقتصادي ومواصلة تطهير سوق السلع والخدمات، فإن ذلك لا يتم - في رأيي - بسياسة الردع والعقاب التي ظهرت في كثير من برنامج الحكومة وإنما أيضا بتظافر جهود المنظومات المختلفة التربوية والثقافية والإعلامية.

رابعاً، وبخصوص الحديث عن سياسة ترقية الاستثمار، فأنبه سيادة رئيس الحكومة إلى ضرورة انتقاء المشاريع الاستثمارية الأجنبية كون الكثير منها مكلفا يسعى أصحابه ولو بالإغراء للحصول على موطيء قدم في الدول المتخلفة.

خامساً، وبخصوص ترقية الموارد البشرية ذات الخبرة، فأعتقد أن على رأس أولوياتها الحفاظ على باحثينا وأدماغتنا الذين تفننا في تهجيرهم وقدمناهم لقمة سائغة للدول الغربية ومؤسساتها البحثية التي تعرف كيف تستغلهم وعليه أقترح في هذا الشأن على رئيس الحكومة، ضرورة العناية بالموهوبين وأصحاب البراءات وإيجاد مدينة للعلماء تحتضن مجموعة من مراكز البحث المتميز.

سادساً، وبخصوص تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال واقتصاد المعرفة، هذا لا تكفيه الإرادة السياسية، فإن تمكين بلادنا في التموقع في تأدية دور قطب الامتياز الذي يطمح إليه برنامج الحكومة، لا أظن أننا نستطيع تحقيقه بعقلية تسييرية ماتزال تضع مشروع "ستار أكاديمي" في أولوياتها الاستراتيجية.

سابعاً، وبخصوص الحفاظ على المساحات الخضراء وحدائق الواحات، ألفت انتباه سيادتكم إلى ضرورة الاعتناء كذلك بواحات كل من "تاغيت" و"واد

السادة والسيدات الحضور المتابعين لهذا البث المباشر،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. إبتداء، إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن يكون لنا شرف التدخل والمساهمة لإثراء برنامج حكومة محترمة، الذي أتمنى له كل التوفيق والسداد. أما عن مساهمتي في إثراء هذا البرنامج، فأوجزها فيما يلي:

أولاً، بخصوص تأطير الشؤون الدينية، لاشك أن هذا القطاع من القطاعات الحيوية كونه يتعلق بعالم من الأشخاص والأفكار ويهدف إلى صناعة الرأي العام والقناعات من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبالتالي ينخرط في حفظ القيم والهويات، فإذا كان هذا الأخير بهذه الأهمية والخطورة، فإن واقع هذا القطاع ومؤسساته يبرز أن حبله على غاربه ومن هنا فهو يحتاج إلى عناية الدولة الفاتكة من حيث إعداد رجالات السلك الديني إعدادا يتماشى والتحديات الثقافية الكاسحة لأن أي تقصير في هذا يؤدي إلى انكسارات ومخاطر جمة عانينا في العقد الماضي من ويلاتها وبوائقها؛ وكذلك من حيث إنجاز وتجهيز المؤسسات الدينية على غرار اهتمام الدولة وتكفلها بالقطاعات الأخرى.

أما فيما يخص إصلاح المنظومة المصرفية، لا يختلف اثنان على أهمية المنظومة المصرفية التي هي عصب التنمية والتي عرفت في الآونة الأخيرة تجاوزات واختلالات وسرقات ورشاوي إلى غير ذلك مازالت قضاياها عالقة في المحاكم بمختلف مستوياتها والملاحظة التي أود إبداءها في هذا المجال هي قضية البورصة والصيرفة غير الرسمية التي تنشط في حيوية لا مثيل لها على مرأى ومسمع من الناس لا تضاهيها إلا خلية النحل والتي تكلف الخزينة العامة ملايين الدولارات واليوروها، فوقفا لهذا النزيف المريب نقترح على سيادتكم المبادرة بتشريعات تنظم سوق الصيرفة على غرار دول عربية كثيرة تعرف بهذه المؤسسات.

الملاحظة الثانية في قضية المنظومة المصرفية أن كثيرا من المتعاملين الاقتصاديين يتحاشون كثيرا

السيد الرئيس: شكرا للسيد فلاح والكلمة الآن للسيد حسين داود.

السيد حسين داود: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
إخواني رجال الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا أدري بأي لغة سأكون منصفا في الحديث عن برنامج الحكومة الموقرة، كما لا ندري أي اتجاه سنسلكه في الحديث عن ترشيد لموارد وهبها الله لتكون ملكا للأمة، ولكني أدري بأني سأناقش برنامجا يعالج قضايا تمس الوطن والمواطن بالسلب أو الإيجاب ومن هنا فالتغني بالشعارات أصبح لا يجدي إذا أردنا حقيقة بناء وتقدما وتطورا لهذا الشعب الذي دفع الكثير للحفاظ على سيادته الوطنية فالجزائر التي كانت معجزة في الفداء والبناء بالرغم من قلة الموارد والطاقات، أصبحت اليوم بما تملك من ثروات وخامات بشرية هائلة وهياكل علمية هامة عاجزة على إقناع أبنائها بما هو خير وأبقى لها ولهذا الإرث الحضاري.

سيدي الرئيس، أبدأ مداخلتني عن جزائر البطالة، جزائر أبنائها يحلمون بمنصب شغل في ظل الاستقرار الاجتماعي واستتباب الأمن، جزائر فقد فيها الأمل لبعض طلابنا الذين كان يراودهم بعد التخرج حلم التوظيف، جزائر مازال فيما من يبيت في ظلمة قاتمة لا كهرباء ولا ماء ولا طريق ولا مراكز إسعاف ولا طبيب، جزائر كثر فيها الفساد، كل يوم فيها هو في شأن، جزائر أراد الشعب أن يعيش فيها - بين قوسين - نوعا من البحبوحة المدروسة على عقلية عاقل، جزائر وجزائريون يبحثون عن مسؤوليهم ليعرفوا المشاكل والمعاناة في الأحياء والقرى والمداشر دون تزييف للحقائق.

سيدي الرئيس، إن العمل الارتجالي البروتوكولي

الساورة و"تابلباله" التي يتهددها مرض البيوض وصعود الملوحة والتي أثبتت دورها الإيكولوجي والاقتصادي سابقا.

ثامنا، وبخصوص مواصلة الجهود في مجال التنمية الفلاحية، فإن الأمن الغذائي الذي نطمح له، لا يمكن أن يتم باستيراد القمح القديم المدروس جينيا والمحفوظ نوويا، بل بإرادة سياسية لم تتوفر بعد وإلا كيف نفسر أن الجزائر كانت قديما مخزن روما فإذا بها اليوم تستورد قمحها من دول كانت عالية على قمحنا؟ ومن هنا لا بد من إعادة الاعتبار للسهول المعروفة بالجزائر ومنها سهل "العبادلة" الذي كان ضحية سوء تسيير مقصود كون الذين استصلحوه يعرفون ما للتروستات من قوة وإلا كيف نفسر مقولة "هنري كسينجر" أن أمريكا قوية بتروستاتها لا بترسانتها.

فيما يخص السياسة الثقافية، فليعذرني سيادة رئيس الحكومة حينما أعبر في هذا المقام كمتقف عما يحز في نفوسنا من حالة التهميش الرهيب لدور المثقف في المشاركة البناءة في تنمية بلادنا على غرار الدول التي تحترم عقولها ومثقفها وتهيء لهم المراكز البحثية والمناشط الثقافية بدلا من ثقافة الفلكلور واللغو الفارغ، وفي هذا الصدد أسجل غياب المؤسسات الثقافية في الخارج على غرار المراكز الثقافية الأجنبية التي تعد خنادق أمامية تمارس بها الدول الغربية حربها الثقافية الضروس، إن بترويج لغتها وقيمها أو بتقديم المنح الطويلة والقصيرة المدى للجزائريين، كما أنها تنظم نشاطات نوعية تركز بها الإلحاق والتتبع والتطبيع ومن هنا لا بد من إعادة النظر في سياستنا الثقافية الخارجية إن برعاية جاليتنا التي تتهددها مشاريع المجتمع الغربية والتي قطعت صلتها بأرضها وعرضها أو بإيجاد واجهة ثقافية ومؤسسات في مستوى ممارسة العولمة المضادة، لأننا إذا قارنا بين جاليتنا على سبيل المثال الجالية الجزائرية في فرنسا والجالية اليهودية التي يبلغ تعدادها 2% فإن الجالية اليهودية لم تضمن حقوقها فحسب، بل أثرت حتى في السياسة الفرنسية وما فوز ساركوزي عنا ببعيد.

وأمام الشعب والوطن كبيرة وعظيمة ولذلك علينا أن نسمي الأشياء بمسمياتها لنقول للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت.

إن الواقع الاجتماعي الذي يعيشه المواطن الجزائري من خلال معاينتنا للواقع وتواجدنا في عمق المجتمع الجزائري يطرح اليوم أكثر من سؤال حول الأوضاع المزرية التي يعانيها المواطن البسيط من خلال ظهور الطبقة داخل المجتمع لا يمكن أن ينكرها نزيه، لقد زادت للثري ثراء وللفقير فقرا ومأساة وقد يتساءل البعض كيف؟ وأين؟ ومتى؟ أما كيف فنقول ببساطة إن معاناة الجزائري من خلال تفشي البطالة وارتفاع القدرة الشرائية وانتشار الأمراض والمعاناة في السكن وفي جميع مناحي الحياة تدق طبول الخطر، إذا لم تعالج من خلال الإسراع في البرامج وتحقيق التنمية وحماية الاقتصاد والمتابعة اليومية للبرنامج وكذا تفعيل صندوق الهضاب العليا والدعم الفلاحي المدروس ذي المنهجية العلمية والمنطقية التي تعيد للفلاح اعتباره بالفائدة وتنعكس على المجتمع بالرفاهية، وهذا المبرمج من طرف الهيئات الرسمية ميدانيا وهذا من خلال المتابعة الميدانية لا من حيث استدعاء مسؤول الجهاز التنفيذي للولايات...

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسين داود والكلمة الآن للسيد حفيظ شاوي.

السيد حفيظ شاوي: شكرا لكم سيدي الرئيس.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد رئيس الحكومة والطاقم الوزاري المحترمين،
السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، لاشك أن بلادنا تمر هذه الأيام بظروف مالية مريحة، إن لم نقل جيدة وشيء جميل أن ينصب انشغال الدولة في الآونة الأخيرة على تسديد المديونية والأجل منه هو توجه الدولة إلى المشاريع الاستراتيجية الكبرى وتدعيم الهياكل القاعدية وكذا

الذي يحضر للزيارات والمناسبات تزييف للحقائق وتغليط للمفاهيم ولاشك أن الزيارات المفاجئة هي تشخيص للحقائق وكذا الواقع المعيش للمواطن، هكذا تكون جزائر نريد فيها الاستقرار للإطار الجزائري الكفاء الذي يحمي القانون ويحميه القانون ومن ثمة يعطيه الصلاحيات ويمكنه من الحماية في موقع عمله، ليس إنهاء المهام والتكليف العشوائي حلا سحريا أو جذريا فقد ضيعت الجزائر الكثير من إدراتها في حين أن الدولة صرفت أموالا باهظة لتكوينها.

سيدي الرئيس، إن العناية بالبحث العلمي الذي لم يحظ بالعناية الكاملة في جامعاتنا ومراكزنا العلمية، فيجب أن نولي له العناية ونجتهد في تثمينه ميدانيا ليساهم في بناء الاقتصاد في شتى مجالات الحياة.

سيدي الرئيس، إن بلدنا فيه الخير كله، لكنه يحتاج منا إلى من يفكر بصدق في ذلك المواطن البسيط الذي يعيش بعيدا عن أعين الناس في مناطق مازالت تئن تحت وطأة الظروف الاجتماعية القاسية ولذلك يجب خلق ميكانيزمات حقيقية لحل مشاكل الشعب ودراسة منطقية للوضع الاقتصادي المتردي إذ لا نشك في قدرات إطاراتنا ولا في عملهم ولا في نزاهتهم وذلك بمنهجية علمية خالية من كل الشوائب.

سيدي الرئيس، إنني أتساءل، هل نحن بما نملك من خيارات عاجزون عن تحقيق الرفاه الاقتصادي؟ هل نحن عاجزون فعلا عن ترشيد استعمال العائدات النفطية؟ أليست لنا موارد أخرى سياحية وفلاحية ومنجمية يمكن أن تكون لنا عونا اقتصاديا بدل النفط؟ هل الإطار الجزائري المبدع خارج الحدود هو الإطار الجزائري داخل الحدود؟ هل في معهدنا الاستراتيجي وجامعاتنا ومراكز البحث في بلادنا إعاقة يمكن معالجتها لنستفيد منها بما يعود بالخير علينا.

سيدي الرئيس، إن التطور التكنولوجي والإعلامي جعل من العالم قرية صغيرة إذ أصبح للإعلام المقروء والمسموع والمرئي دور هام في حياة الأمم والشعوب ومما لاشك فيه فإن الجزائر بشبابها وإطاراتها أصبحت تواكب هذا التطور الحضاري في معايشة الواقع ومواكبته وعليه أرى أن مسؤوليتنا أمام الله

القريب، فإني أحمل لكم رسالة شفوية من مواطني ولاية سكيكدة وبالخصوص منطقة "عزابة" و"القل" من أجل ترقيتها إلى ولايتين منتدبتين نظرا لشساعة الولاية وكثرة البلديات وتباعدها وتوفرها على الشروط التي وضعتها.

أما المحور الرابع، فهو التشغيل والإطارات البطالة والخدمة الوطنية، حيث لا يعقل - سيدي الرئيس - أن تفتح الدولة مناصب شغل جديدة ولكن يشترط فيها أداء الخدمة الوطنية أو الإعفاء منها من طرف الوظيف العمومي والعائق أمام هذه الإطارات هي الاستدعاءات التي يطول انتظارها لأداء الخدمة الوطنية أو الإرجاع الذي تعرفه الثكنات نظرا لاكتظاظها، ومن هذا المنبر - سيدي الرئيس - أناشد فخامة رئيس الجمهورية من أجل إصدار عفو عن فئات محدودة من هذه الإطارات نظرا لسنها كما حدث في الأعوام السابقة أو إلغاء هذا الشرط ألا وهو الخدمة الوطنية في التوظيف، شكرا لكم سيدي الرئيس على حسن الاستماع وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حفيظ شاوي والكلمة الآن للسيد محمد أزرار.

السيد محمد أزرار: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة،
سيدي رئيس الحكومة والسيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي زملائي،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي رئيس الحكومة، أود في البداية أن أعرب عن شكري وامتناني للجهود التي بذلتها على تقديم مشروع برنامج حكومتكم متمنيا تجسيده في الميدان بصفة ترفع الغبن عن المواطن وترتقي بالبلاد إلى مصاف الدول المتقدمة.

إن الإصلاحات التي شرعت فيها بلادنا على مختلف المستويات والمؤسسات يعطي الانطباع بأن برنامج رئيس الجمهورية طموح ويسير وفق منهج

تحديث المنشآت الأساسية مما يدفع بعجلة النمو للوصول بها إلى المستوى المرموق ولكن لا يعقل سيدي الرئيس أن ينعكس هذا الوضع المريح سلبا على حياة المواطن وعلى القدرة الشرائية والزيادات الفاحشة في السلع الأساسية، بداية بالحليب ثم البطاطا والسميد والبقية تأتي.

إلى جانب هذا لا يمكن السكوت عن النهب والتهريب والفساد والاختلاسات التي تتعرض لها الأموال العمومية، مما يتطلب منكم - سيدي الرئيس - تكثيف الرقابة وتشديد العقوبات على كل من تسول له نفسه الاقتراب من المال العام دون تمييز.

أما المحور الثاني الذي وددت التدخل فيه هي الإصلاحات التي يعرفها قطاع التربية الوطنية.

سيدي الرئيس، أريد أن ألفت انتباهكم إلى ظاهرة خطيرة يزداد انتشارها عاما بعد عام ألا وهي ظاهرة الغش والتفنن فيه وفرضه بالقوة من طرف تلامذتنا وذلك من خلال التهديدات والاعتداءات اللفظية والجسدية التي يتعرض لها المشرفون على الحراسة وخاصة منهم العنصر النسوي في الامتحانات الأساسية وعلى رأسها شهادة البكالوريا.

سيدي الرئيس، لقد استفحلت هذه الظاهرة الخطيرة يوم أن توجهت الوزارة إلى تقييم الإصلاحات من خلال نسبة النجاح وكأن الشيء الذي أصبح يهمنا هو نسبة النجاح فقط على حساب المستوى والأخلاق! وهذا من خلال تشديد الوزارة على مدراء التربية ومن ثمة على مدراء المؤسسات التربوية من أجل تحقيق نسب مقبولة وإلا تعرضوا لمختلف العقوبات كالعزل والتحويل، مما يجبرهم على غض البصر على هذا الغش إن لم نقل تشجيعه.

سيدي الرئيس، إذا استمر الحال على ما هو عليه الآن، فإنكم في المستقبل القريب ستضطرون إلى استدعاء أسلاك الأمن المختلفة للإشراف على حراسة هذه الامتحانات وهذا لتهرب أسرة التعليم من الإشراف عليها، ناهيك عن المستوى المتدني لإطاراتنا القادمة.

أما المحور الثالث الذي أود أن أتكلم فيه، هو التقسيم الإداري الجديد المزمع تطبيقه في المستقبل

عن تقسيم جديد أنشئ بموجبه سبعة عشر مجلسا قضائيا وأربعا وأربعين محكمة وذلك في مجلس قضاء النعامة الذي لم يفتح لحد الساعة والمواطنون لا يزالون ينتقلون دوما إلى مجلس قضاء سعيدة.

ما دنا بصد مناقشة برنامج الحكومة الذي تطرق إلى كل جوانبه قصد تنمية كامل الوطن مع التأكيد والعزم الراسخ على الاستمرار في مواصلة تنفيذ برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرامي إلى تحقيق نمو قوي ودائم وتولي أهمية بالغة وتمييزة للحوار والتشاور.

وبالنظر إلى الأهمية القصوى التي توليها الدولة إلى الهضاب العليا فإن لي ضمن هذا المنظور جملة من الاقتراحات:

– التركيز على مسألة الإعفاء الضريبي وإعادة النظر في سعر التنازل عن الاحتياطات العقارية لتشجيع تمركز السكان في هذا الفضاء الكبير.

– الحفاظ على الثروة المائية وخلق وحدات لمعالجة مياه الصرف الصحي لكل بلدية من ولايات الهضاب العليا ضمن مجال الري الفلاحي.

– إعادة النظر في مشروع إنشاء سد حجاج بمنطقة عين الصفراء من ضمن 69 المرتقبة حتى 2009.

– إنشاء معاهد دراسة مختصة في ميدان الفلاحة في محيط الهضاب العليا ومنشآت للبذور والمتابعة للثروة الحيوانية بالاتصال مع المرصد المقترح في البرنامج مع إمكانية تخصص المراكز الجامعية الموجودة.

– إيجاد ميكانيزمات لتشغيل الشباب البطال خاصة في البلديات النائية للهضاب العليا جراء الجفاف وفقدان الثروة الحيوانية وانعدام فرص العمل عموما وبلديات ولاية النعامة خصوصا.

– الإسراع في الترتيب التنظيمي في ميدان الصحة العمومية والقطاع الخاص والحرص على مطابقته مع الواقع خاصة في ميدان استقلالية الهياكل الاستشفائية الخارجية وتحسين الظروف الاجتماعية للممارس الطبي.

– الإسراع في تنظيم ما يخص التعويضات للخدمات الطبية.

يعكس بحق آمال الشعب الجزائري الذي وضع ثقته المطلقة في شخصية فخامة رئيس الجمهورية من خلال الانتخاب والخرجات أثناء زيارته الأخيرة الذي ما فتىء في كل المناسبات يؤكد ويلح على ضرورة رفع الغبن على كل فئات المجتمع وعلى الرغم من كل هذا فإننا نلاحظ عجلة التنمية تسير ببطء وحتى إن بعض المؤسسات لم ترافق بوتيرة ديناميكية الإصلاحات الجارية وعلى سبيل المثال لا الحصر، البنوك التي تتعامل بنوع من التسويف والمماطلة إن لم نقل عرقلة لكل ملفات الاستثمار وتشغيل الشباب. سيدي رئيس الحكومة، إن الانتخابات الأخيرة المتعلقة بالمجلس الشعبي الوطني بينت مؤشرا واضحا لكل من المتعاملين السياسيين والإدارة، يتمثل في المقاطعة كرد فعل لبعض التصرفات، جعلت من المواطن ييأس ولا يرى مستقبلا وليس لهذا تفسير آخر، فإننا لاحظنا سياسة التهميش والإقصاء والاعتداء الواضح على صلاحية المجالس المنتخبة والمنتخب ككل وفسر ذلك المواطن بأن ممثله المنتخب أصبح عرضة للإدارة والمساومة به، إن لم نقل المتاجرة في مبدأ تجسيد روح التشاور والعمل في إطار قوانين الدولة التي تسمو فوق الجميع لتمثيل المواطن ضمن المؤسسات.

كما يقتضي الحكم الراشد مكافحة أنواع الفساد بكل أشكاله وفي كل المستويات من رشوة وانحرافات وتبيد الأموال العمومية مع ضرورة بسط سلطة القانون دون غيره وكذا الحرص على الثروة الوطنية والتي تعد ملك الجميع وحمايتها من المحتالين والمنتهزين مثلما حدث في كثير من المجالات.

سيدي الرئيس، إن العودة إلى الأوضاع الطبيعية يتطلب زيادة على تحصين البلاد وبناء المستقبل على أسس متينة والتغيير الجذري في كل الميادين والاستثمار في العنصر البشري بتوفيره جواسيسا واجتماعيا ملائما مع الثقة في مؤسسات وطنه.

سيدي الرئيس، إنني على ما جاء في مشروع برنامج الحكومة أنه بما يتعلق بإصلاح العدالة، إلا أنه قد أعلن في نهاية التسعينات وبمرسوم تنفيذي

المرضية التي تقوى فيها دولتنا ويعز فيها المواطن لكن هذا بعد أن يعلم الجميع بأننا نشارككم وبكل قوة الأهداف التي وضعتها في أولياتكم كالمصالحة الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية وترقية السياسة الاجتماعية والثقافية وتعزيز الدولة وعصرنتها لتكون في خدمة المواطن، بالمقابل نتوجه لكم السيد رئيس الحكومة لنقول إن الوقت هو الحياة وهو من ذهب ولا يحق هدره أو تضييعه حتى لا تضيع الفرص ومصالح الوطن والمواطن وننبه إلى أن المشكلة ليست مشكلة برامج أو سن قوانين وتشريعات وإن كنا ندعو إلى ضرورة تطوير البرامج بما يناسب المرحلة التي نعيشها وإنما في نظرنا أن المشكلة في التطبيق والتجسيد الميداني وفي المتابعة الجادة والمستمرة لأننا نتصور أن هذا البرنامج أو البرامج التي سبقته كافية لتقلنا نقلة نوعية وتحقق لنا تقدما معتبرا وترفع من مستوى دولتنا إلى الأفضل وعلى جميع الأصعدة إذا ما أخذ فيها بعين الاعتبار الأمور التالية التي أقترحها:

1 - في البرنامج لابد من تحديد أهدافه بدقة ورزمنتها حتى يسهل تحديد الجهات التي عجزت أو عطلت أو أخرت البرنامج ولا يعقل أن نسجل تأخر مشاريع مسجلة منذ سنة 2002 و 2003 و نتساءل ما هي الإجراءات التي اتخذت؟

2 - توفير الطاقم البشري الكفاء، القادر، النزيه، الفعال، المنسجم مع مبادئه وقناعات رئيسه وحكومته لأن قوة وجدية الدولة تستمد من قوة وجدية أعوانها ومسؤوليها ولا يفوتني هنا ونحن على مشارف انتخابات محلية أن أدعو إلى تحديد المستوى التعليمي للذين يتقدمون للترشح للمجالس المحلية والولائية إذ لا يعقل أن نعطي التسيير إلى الذي لا يحسن القراءة والكتابة والتسيير وكلنا يعرف مقولة يفعل الجاهل بنفسه وبغيره ما لا يفعله العدو بعدوه والمسؤولية أمانة.

مراجعة المراسيم التي تحرم العضو التنفيذي في البلدية أو الولاية من الزيادات المالية التي تضاف إلى مرتبه في منصبه الأصلي حتى تنتهي عهده هذا العنصر تابع للعنصر رقم 2.

- الإسراع في تشريع اتخاذ خطوات جادة للتكفل بذوي الاحتياجات الخاصة.

- وفيما يخص تقرير المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية - زيادة على ما أشار إليه البرنامج - يجب العناية بسكان الريف بالهضاب العليا غير المؤمنين.

- الكف عن بعض الممارسات في تبذير الأموال العمومية كمثال ظاهرة تجديد الأرصفة كل سنة أشهر.

سيدي الرئيس، اسمحو لي في الأخير أن أنتهز المناسبة، وأستغل الفرصة لنقل الانشغال المحلي حملني إياه مواطنون من سكان عين الصفراء، في مناسبات عدة صرح السيد معالي وزير الداخلية أن هناك تقسيما إداريا مرتقبا، لهذا أود التركيز على عدم نسيان الدائرة القديمة تاريخيا وهي مدينة عين الصفراء والتي كانت ضحية إقصاء غير عادل سنة 1984 والتي تزخر بكل الإمكانيات والمؤهلات التي تمكنها من الارتقاء إلى مصف الولايات، تاريخ المنطقة حدودية ذات موقع استراتيجي وعسكري، أشكركم سيدي الرئيس على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد أزرار والكلمة الآن إلى السيد علي سعداوي.

السيد علي سعداوي: بسم الله والصلاة على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السادة الأفاضل: رئيس المجلس؛ ورئيس الحكومة؛ ومعالي الوزراء؛ وأعضاء المجلس؛ وأسرة الإعلام والصحافة؛ السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أهنيء السيد رئيس الحكومة وطاقمه على تجديد الثقة فيهم من طرف فخامة رئيس الجمهورية متمنيا لهم النجاح والتوفيق.

السيد الرئيس المحترم، انطلاقا من زيارتنا الميدانية لبلديات ولاية الأغواط وبعض المؤسسات واحتكاكنا المباشر مع أغلب فئات المجتمع اسمح لي السيد رئيس الحكومة أن أنقل إليكم وبكل صدق وصراحة قناعاتنا حول كفاءات الوصول إلى الحلول

جميع جهات الوطن ونقترح هنا أن تكون محطة رئيسية بولاية الجلفة تربط الجنوب مرورا بالأغواط والجنوب الغربي مرورا بالهضاب العليا آفلو والبيض والغرب بتيارات والوسط بالمدينة والشرق ببوسعادة مع أننا نثمن الخطوط التي سجلت وندعو إلى تسجيل الخطوط الباقية.

2 - جعل مطار الأغواط وظيفيا لأنه غير وظيفي الآن أو على الأقل أن تتوقف الطائرات التي تمر به.
3 - الإسراع في إنجاز المشاريع المسجلة والخاصة بالغاز الطبيعي في بلديات ولاية الأغواط وإذ نشكر الجهات المعنية على التسجيل فإننا ندعو إلى الإسراع في الإنجاز فلا يعقل أن يبقى إنجاز المشروع بعد تسجيله عدة سنوات وإذا كانت هناك أسباب حقيقية للتأخر لابد من توضيحها للمواطن من قبل الجهات المعنية.

4 - الكل: فخامة رئيس الجمهورية والحكومة والمواطن ونحن مقتنعون بأن ترقية بعض المناطق إلى ولايات هو الخير بعينه فنأمل الإعلان عنها وندعو إلى تخصيص حصص خاصة لهذه المناطق التي ترقى إلى ولايات حتى تهيأ وتكون ولايات حقيقية.

5 - ضرورة دراسة ملفات المجاهدين لطلب العضوية أو تعديلها.

6 - ضرورة الإسراع في إصدار المراسيم التي تنظم تطبيق القوانين ومنتساءل أين هو تطبيق إدخال سنتي الخدمة الوطنية الذي صودق عليه؟ وأين هو تطبيق القانون الخاص بامتلاك العقود الخاصة بالأموال الذي صودق عليه أيضا على مستوى المجلس؟...

(وأين تطبيق القوانين التي تحل مشكلة عقود الملكية؟! فهناك الكثير ممن يملك سكنا أو مبنى لسنوات طوال ولا يملك العقد.

7 - ضرورة إعادة النظر في منحة الشبكة الاجتماعية والتشغيل وعقود ما قبل التشغيل والمعوقين والمكفوفين وندعو إلى توفير مناصب شغل دائمة مع تسجيل رفضنا للتوظيف في إطار عقود ما قبل التشغيل في قطاع الصحة (أطباء) والتعليم وندعو إلى إعطاء الأولوية في التوظيف في

مراجعة العلاوة التي تعطى للأعضاء التنفيذيين في البلدية والولاية ونحن نعلم حجم الجهود التي يبذلونها.

3 - بالنسبة للأمور التي تراعى في البرنامج؛ توفير الوسائل والإمكانيات المادية اللازمة إذ لا يعقل ونحن نزور بعض القطاعات والمؤسسات التنفيذية أنها تفتقد إلى الورق فضلا عن السيارة والإعلام الآلي.

4 - تعزيز وتنويع هيئات المتابعة والمراقبة القبلية والبعدية وعلى جميع المستويات، وذلك من خلال إشراك جميع الجهات المعنية من إدارة وإعلام ومجتمع مدني وندعو إلى تفعيل مجلس المحاسبة ومنتساءل لماذا لا يحاسب من يقدم على إنجاز مشاريع بدون دراسة تقنية؟! حتى وقفنا على مشاريع أنجزت في أماكن غير مجدية تماما أو مكلفة للدولة، مبالغ مالية كبيرة نتيجة سوء اختيار الأرضية وذلك بسبب غياب الدراسة التقنية والاجتماعية ولماذا لا يحاسب من تسبب في إنجاز مشاريع ضعيفة الجودة مخالفا لما تتطلبه الدراسة؟! حتى أننا وقفنا على مشاريع أنجزت ثم يعاد إنجازها بعد مدة قصيرة جدا أليس هذا هدرا للمال العام؟!

5 - المواصلة في توفير الآليات القانونية الواضحة والغير المتضاربة أو العاجزة عن مساندة البرنامج المعروض علينا بسبب التغيرات الحاصلة عالميا ومحليا.

6 - لكم كان مفيدا للبرنامج لو ألحقت الحكومة به ملحقا تحدد فيه الجزاءات والعقوبات على من يعطل البرنامج أو يتهاون في تنفيذه وأقل ما تفعله الحكومة في نظري هو النص على إحالة الجهات العاجزة أو المعطلة للبرنامج إلى القضاء الذي بدوره سوف يكشف كثيرا من الاختلاس والتلاعب والتعدي على القوانين.

7 - جعل ميزانية تطبيقه لا تعتمد كلياً على المحروقات بل إيجاد موارد أخرى.

السيد رئيس المجلس المحترم، إن زيارتنا الميدانية لبلديات الولاية حملنا فيها المسؤولين والمواطنون كثيرا من الانشغالات وأجزها في ما يلي:
1 - ضرورة توسيع خطوط السكة الحديدية لترتبط

3 - ضرورة انعكاس التحسن المالي الذي تعرفه البلاد على معيشة المواطن في المسكن والمأكل والعمل.

4 - توضيح - وبدقة - صلاحيات أعوان الإدارة والمنتخبين من طرف الشعب وإعطائهم صلاحيات تمكنهم من القيام بواجباتهم.

السيد الرئيس المحترم، أخيرا نثمن مواقف وتدعيم الجزائر للقضايا العادلة في العالم وعلى رأسها القضية الفلسطينية على مدار التاريخ وندعو الدبلوماسية الجزائرية أن تواصل لعب دورها رغم محاولة إبعادها في مواصلة الدعم المادي والمعنوي للقضية الفلسطينية كونها واجبا وحقا على دولتنا. السيد الرئيس المحترم، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد سعداوي والكلمة الآن للسيدة زهية بن عروس.

السيدة زهية بن عروس: شكرا سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زملائي أعضاء مجلسنا الموقر،

سيداتي، سادتي،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله.

ها نحن نلتقي مرة أخرى حول برنامج الحكومة لمناقشته وإثرائه، غايتنا في ذلك واحدة، الجزائر أولا، الجزائر ثانيا والجزائر أبدا، كيف لا وقاسمنا المشترك في كل مرة إصلاح أو تصحيح الخلل وإحداث القطيعة قدر المستطاع مع الممارسات البالية، المنافية لروح الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحياة الكريمة الشريفة، في جزائر أصبحت والحمد لله تنعم بالاستقرار واستتباب الأمن والحركية النشيطة الدؤوبة للتنمية الشاملة وعودة صوت ومكانة الجزائر عاليا في المحافل الدولية.

الشركات المتواجدة بالولاية إلى سكان الولاية نفسها مثلا التوظيف في حاسي الرمل الأولوية إلى سكان الولاية.

8 - إيجاد حلول للمؤسسات العمومية المتوقفة والتي ضاعت وضاعت معداتها ومنها مؤسسة وحدة النجارة بأفلو.

9 - فتح شبابيك غير ربوية بالبنوك وفتح المجال أمام البنوك الإسلامية كما هو معمول به في كثير من دول أوروبا وأمريكا (بريطانيا، كندا....).

10 - الاهتمام بالمناطق السياحية وتطويرها لتكون موردا حقيقيا وأذكر منها مناطق سياحية بولاية الأغواط: الغيشة، سيدي مخلوف، عين ماضي، تاويالة، حاسي الدلاعة.

11 - إعادة النظر بشكل جيد في سعر الكهرباء في المناطق الحارة وتسييرة الغاز في المناطق الباردة.

12 - الاهتمام بموظفي السلك الديني أكثر ماديا ومعنويا وتكوينيا.

13 - هناك انشغال حملني إياه طلبة ومرضى أفلو وهو تدعيم الحافلة الرابعة بين أفلو والجزائر بحافلة ثانية تجنبا للانقطاع المتكرر للحافلة الموجودة بسبب كثرة العطب بها.

السيد الرئيس المحترم، إسمحو لي أن أتوجه إلى معالي وزير التربية لأطلب منه ضرورة دراسة ظاهرة الغش المسيئة لقداسة العلم في الامتحانات خاصة بشهادة البكالوريا وإن لم نتدارك هذا الأمر فإننا نضيف هذه الظاهرة السيئة إلى مظاهر الفساد المنتشرة والمتنوعة (رشوة، إجرام منظم وغير منظم، سرقة، نهب، فساد أخلاقي... الخ) ونحن ندعو الحكومة للتمعن في كيفية التخلص من هذه المظاهر الفاسدة.

السيد الرئيس المحترم، في الأخير يتحتم علينا أن نشير إلى أمور نراها هامة:

1 - ضرورة التوازن بين إنجاز مشاريع القاطعات وتحسن المستوى المعيشي وأيضا التوازن بين الكتلة الأجرية والقدرة الشرائية.

2 - الخروج من سياسة الحماية الاجتماعية إلى سياسة التنمية الاجتماعية.

الترسانات المتعاقبة من القوانين، ما دمنا نغفل ونتجاهل في كل مرة الطاقة البشرية الخلاقة التي هي أساس كل إصلاح، ولعل من أهم هذه الإصلاحات - في اعتقادي - هو إعادة الاعتبار للمنتخبين المحليين وتحسين نوعية الخدمة العمومية على مستوى الجماعات المحلية، بدءاً بالبلدية، فالدائرة فالولاية وعليه علينا أن نتوجه أكثر لإرشاد العلاقات بين الحاكم والمحكوم وإقرار الانسجام فيما بيننا كبرلمانيين، كحكومة، كمواطنين فحسب تفادياً للتذمر وغضب واستياء المواطن وتفادياً للأخطاء التي مردها في أغلب الظروف غياب النصوص التطبيقية مثلما هو الشأن بالنسبة لقطاع الثقافة الذي أعرفه بعض الشيء، قطاع الثقافة الذي يحظى والحمد لله في الآونة الأخيرة باهتمام ورعاية فخامة رئيس الجمهورية، لكن المؤسف أن يشير البرنامج المقدم، المعروض علينا في الفصل الخاص بالسياسة الثقافية إلى تعديل القانون المتعلق بحماية التراث الصادر سنة 1998 في حين أن النصوص التطبيقية لهذا القانون غائبة إلى يومنا بعد تسع سنوات.

مثال آخر حي عن هذا العجز في تطبيق القوانين نسجله بالنسبة لقطاع النقل وبالتحديد لتقنيي الصيانة بالخطوط الجوية الجزائرية هي أمانة أود أن أنقلها إليكم، هم المئات من الإطارات الجزائرية ينتظرون - وإن فات الأوان - مصير المرسوم التنفيذي رقم 04 - 414 المؤرخ في 20 ديسمبر 2004 الصادر في الجريدة الرسمية، هذا المرسوم المولود الميت الذي كان بالأحرى سيجيب عن انشغالاتهم منذ ثلاث سنوات ليساير المقاييس الدولية بشأن ليسانس تقني صيانة الطائرات، لكن هيهات! كثرت القوانين والمراسيم على الورق ليس إلا! في حين كان الأجدر والاستفادة والإفادة من هذا التكوين ومعيار التأهيل الذي يشكل إحدى ركائز برنامج رئيس الجمهورية منذ الوهلة الأولى.

سيدي الرئيس، بضع دقائق لا تكفي للحديث عن قضايا واهتمامات لا تقل أهمية عن تطبيق القوانين، لكن الأمل قائم على ضرورة معالجة كل الملفات المفتوحة والعالقة بدءاً بإصلاح هياكل الدولة،

سيدي الرئيس، نحن اليوم - وكما تفضلتم من خلال عرضكم الشامل - بصدد بناء مشروع مجتمع أكثر من مجرد مناقشة برنامج حكومة، مشروع مجتمع كنا انطلقنا فيه كلنا ذات سبتمبر 1999 بل وتعهدنا على تحقيقه من خلال مسعى الوثام والمصالحة الوطنية الذي بادر به فخامة رئيس الجمهورية الذي سيحفظ له التاريخ وإلى الأبد هذه المبادرة النبيلة الشجاعة، فقد صار بعد العسر يسراً وبعد الأزمة الفرج.

لا أحد سيدي الرئيس بإمكانه إنكار الجهد الكبير والأشواط القياسية التي سجلت على المستوى التنموي والورشات الكبرى المفتوحة منذ سنوات برعاية فائقة ومتابعة جديّة من طرف رئيس الجمهورية، الذي يظل حريصاً في كل زيارة ميدانية تفقدية على النجاعة واحترام الآجال والنوعية والجديّة في العمل والإنجاز خدمة للوطن والمواطن للارتقاء قولاً وفعلاً بالمهارات الجزائرية وبلورة عبقريتها الفذة في كل مجالات الحياة، وهو ما نستشفه حقاً في ذلك التلاحم وتلك الهبات الشعبية في كل ولاية ينزل بها رئيس الجمهورية، مما يؤكد التفاف المواطنين حول رئيسهم وثقتهم المطلقة في شخصه، لكن سرعان ما تتلاشى تلك الصورة الجميلة القوية عند اصطدامنا في يومياتنا مع واقع لا يعكس حتماً طموحات الجزائريين وانشغالاتهم الكثيرة، فالسلطات العمومية غائبة بتغلب الفوضى العارمة حتى لا أقول الدولة غائبة والتملص من المسؤولية في ظل تفشي مظاهر الفساد والتجاوزات على كل المستويات، إضافة إلى انتشار اللصوصية وأنواع الجريمة مع بروز ظاهرة أخرى جديدة ألا وهي اختطاف الأطفال.

سيدي الرئيس، جميل جداً أن نعمل على تسديد المديونية الخارجية لبلادنا ونحن نبارك طبعاً ذلك ونثمنه، لكن الأجل أن نكون منسجمين مع قوانين الداخلية خاصة ما يتعلق بإجراءات وتدابير المصالحة الوطنية التي تبقى في نظري بحاجة ماسة إلى بُعدها الاجتماعي والنفسي أكثر من أي شيء آخر وأن نعجل في وتيرة الإصلاحات الاقتصادية لتنعكس بدورها على الجبهة الاجتماعية وهو ما لم يتحقق رغم

والتردي الاجتماعي والاقتصادي الحاصل عبر الحقبات الزمنية الماضية مثلما تم استدراكه وتحسن ملحوظ الأمن والاستقرار رغم أن الثمن كان باهظاً بالنفس والنفيس ونحن على أتم الدراية بأنه سيكون عسيراً في إرجاع قاطرة التنمية والازدهار ولكن بالحفاظ على البرامج والمخططات التنموية والاستعمال الوجيه لأموال الدولة مع تطبيق القانون بحذافيره وبكل حزم وصرامة، واعتماد الحوار في كل الحالات كأسلوب حضاري لمعالجة مختلف الملفات نكون قد حققنا الأهم وإن لم نستطع إرضاء الجميع فعلى الأقل لا نغضبهم.

سيدي رئيس الحكومة، في ميدان السكن، نتمنى إعادة النظر في الهندسة المعمارية للسكنات الترقية والتساهمية التي أصبحت عبارة عن مكعبات مشوهة للمنظر العام.

كما بودنا معرفة مصير سكنات صندوق (FNPOS) المغلقة منذ سنين ومنها عينة بوهران وما هي النتائج التي حصلت عليها الدولة داخل هذا الصندوق الذي أسس منذ سنين ولم تظهر نتائجها لا في ملف السكن ولا في ملف المنح رغم التدعيم المستمر؟ نرجو من الحكومة إعطاء أهمية خاصة للقضاء على البيوت القصدية والبناءات القديمة المهتدة بالانهيار بولاية وهران وهذا ضمن برنامج استعجالي خاص.

سيدي رئيس الحكومة، في ميدان السياحة، نتمنى أن تعطى عناية خاصة للسياحة في بلادنا لما تتمتع به الجزائر من مناطق سياحية ومآثر تاريخية وحمامات معدنية هي في طي الإهمال إن لم نقل النسيان.

في مجال الشبيبة والرياضة، أملنا كبير في السيد وزير الشباب والرياضة من أجل النهوض بالرياضة واسترجاع أمجادها الضائعة في غياب سياسة رشيدة وإعطاء التكفل بالرياضة لغير أهلها والسماحة مما سبب التسبب واللامبالاة؛ المهمة صعبة لكن ليست مستحيلة.

في الميدان الثقافي، على الحكومة إعطاء أهمية خاصة للثقافة للرفع من مستواها الحالي المقصر

فتحقيق العدالة، فإصلاح منظومتنا التربوية كأسس للبنى التحتية حتى نصل إلى إتمام سقف بيتنا كلنا، بيت الجزائر المتمثل في ثقافة الدولة ونحن على مقربة من احتفالاتنا واحتفال شعبنا بعيد الاستقلال والشباب، أود في هذه السانحة أن أتقدم بتهاني الخالصة لكل أبناء وبنات الجزائر، بنات وأبناء وطني، وعاشت الجزائر وعاشت للأفراح وللمناسبات والأعياد وشكراً والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكراً للسيدة زهية بن عروس والكلمة الآن للسيد الطيب إبراهيم الحسان.

السيد الطيب إبراهيم الحسان: شكراً سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرين،
السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحم الله تعالى وبركاته.

سيدي رئيس الحكومة المحترم، إن برنامج الحكومة المعروف علينا طموح جداً مجتمعاً فيه كل سبل النجاح، متماشياً وتطلعات الجماهير الشعبية ويعكس إرادة سياسية عالية للتغيير بداية بالمصالحة الوطنية الشاملة ومروراً باسترجاع هيبة الدولة ومواصلة حركة التنمية من أجل تحسين أطر معيشة السكان باتباع سياسة اجتماعية وثقافية تستجيب لتطلعات المرحلة الحالية المملوءة بالتحديات وما يبقى سوى تجسيده ميدانياً وترجمته إلى واقع عملي ولن يتأتى هذا إلا بروح التفاني والمتابعة الجادة الصارمة ميدانياً لأننا - سيدي رئيس الحكومة - لا نعيش أزمة إعداد برامج ولا أزمة مالية بقدر ما نعيش أزمة رجال مخلصين متشبعين بالروح الوطنية رجال أكفاء يخافون الله لتطبيق هذا البرنامج وتجسيده ميدانياً ومتابعته لاستدراك التأخر الملحوظ

لأموال الدولة والصفقات المشبوهة والمحاباة، دون احترام القوانين المعمول بها في أغلب الحالات ولكن هناك كذلك متابعات قضائية غير مؤسسة يجب إعادة النظر فيها لإعطاء لكل ذي حق حقه، ومن هذه المعطيات أصبح من الضروري ومن الواجب الملح على الحكومة والأحزاب إيجاد صيغ جديدة لإعادة النظر كلية في تسيير الجماعات المحلية وتفعيلها مع مراعاة خصوصيات كل منطقة والإسراع في قانوني البلدية والولاية، بما يتماشى وطموحات كل طبقات المجتمع مع مساندة البرنامج الحكومي.

سيدي رئيس الحكومة، إن الجزائر مرتبطة بالتزامات مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة...

(فهي مطالبة باستكمال الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها وفي نفس الوقت مجبرة على خلق توازن اجتماعي للتكفل بانشغالات ومطالب كل فئات المجتمع فما هي الآليات التي ستتبع لتحقيق ذلك؟

سيدي رئيس الحكومة، في الأخير نتمنى من سيادتكم الموقرة الحرص شخصيا وطاقمكم الوزاري للتطبيق الميداني لهذا البرنامج الطموح وتفعيله بالرقابة والصرامة مع تبسيط الإجراءات الإدارية ونبذ البيروقراطية والتماطل واللامبالاة.

وفقكم الله لما فيه خير للبلاد والعباد؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.)

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطيب إبراهيم الحسان والكلمة الآن للسيد محمد الطيب سناني.

السيد محمد الطيب سناني: شكرا. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الصحفيين،

السلام عليكم.

باديء ذي بدء أتقدم للحكومة ورئيسها بالتهاني

على الترفيه والتنشيط والمناسبات إلى مستوى أعلى يكون ذا مردود اقتصادي خاصة الإنتاج السمعي البصري والكتاب.

كما نتمنى من وزارة الثقافة أخذ التدابير اللازمة في هذا المجال وتجسيد قانون الفنان ميدانيا والذي يحدد بموجبه حقوق وواجبات كل الأسرة الثقافية للنهوض بهذا القطاع والسماح له بمواكبة العصرية.

في ميدان الصحة، نتمنى من السيد وزير الصحة مواصلة كل الإصلاحات التي باشرها والتي بدأت تعطي ثمارها ميدانيا وما فتح معهد باستور المغلق منذ سنين طويلة، وفتح المستشفى الكبير بوهران، والحلة الجديدة التي أصبح عليها المستشفى الجامعي بوهران لتبشر بالخير في هذا القطاع وخير دليل على السياسة الرشيدة المنتهجة والتي تعود على راحة واطمئنان المرضى.

سيدي رئيس الحكومة، إن تفشي ظاهرة العنف في الملاعب واللاأمن في الشوارع خصوصا في الآونة الأخيرة التي تضاعفت فيها الاعتداءات الجسدية والسرقة وحتى الاختطافات البشرية المتبوعة بالقتل أو طلب الفدية في وضوح النهار والراجع أساسا للعدد القليل وغير الكافي لرجال الأمن، مما يسهل كل هذه العمليات الإجرامية في غياب الجهات المختصة في حماية الأشخاص وممتلكاتهم وخير دليل على ذلك ولاية وهران بأكثر من مليون نسمة تسير بحوالي 3500 شرطي، نتمنى أن تجدوا الحل المناسب للسماح للمواطن بالعيش في أمن واستقرار.

سيدي رئيس الحكومة، يعتبر المنتخب المحلي خاصة في المجالس البلدية القلب النابض لانشغالات المواطنين والمسؤول الوحيد أمامهم ولكن ما عليه أن يفعل وهو عاجز عن تحقيق أبسط وسائل الراحة لمواطنيه بما أن معظم البلديات تعيش عجزا ماليا خانقا ومنها من هي عاجزة حتى على توفير أجور العمال، ناهيك عن المتابعات القضائية للمنتخب وبأعداد مذهلة فاقت كل التصورات والتي تتحمل مسؤوليتها مشتركة الدولة والأحزاب التي ترشح كل من هب ودب دون أدنى المقاييس أو الاختصاصات، مما انجر عنه سوء المعرفة والتسيير العشوائي

الحكم الراشد أن يراعى فيه استقرار وتوازن السلطات والمؤسسات الدستورية، ووضع الإمكانيات للمجالس المحلية لتجسيد قيم الديمقراطية والديمقراطية الشعبية.

أولاً: إن أولى الصعوبات أقول إن أولى الصعوبات التي ستواجه تنفيذ المشروع هو استمرار الاعتماد على عناصر في الإدارة، عجزت كل العجز على مسايرة الإصلاحات التي تحتاجها البلاد وبقيت تراوح مكانها عديد السنوات.

ثانياً: يجب إعطاء الأهمية للتخطيط لإدارة هذا البرنامج ومنهجية العمل ولاسيما في إنجاز شبكة معلوماتية داخل الحكومة.

ثالثاً: مراجعة منهجية تسيير المرفق العام مع إضفاء الشفافية على كافة أعمال الإدارة العمومية.

رابعاً: ما هي الآليات التي وضعتها حكومتكم لتنفيذ هذا البرنامج بهذا الحجم ميدانياً، لأن عدم النجاح أو تأجيله سيكون مصدر خطر على مستقبل البلاد لأن المجتمع سئم الانتظار والكلام، وهنا تحضرني السيد رئيس الحكومة مقولة شهيرة لأحد الفلاسفة اليونانيين حيث يقول: "لا تقل لي شيئاً بل دعني أراه". الجزء الآخر الذي أردت التدخل فيه هو الجزء الثالث الخاص بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والخاص بإطار المعيشة.

إن المجتمع الجزائري يتقدم ويتطور ويتطلع إلى خدمات أحسن وأكبر وذات نوعية، وتقديم خدمة بهذا النوع يقابله الاقتصاد القوي والتحكم فيه وهنا يبرز دور البلدية والولاية.

إن أغلب البلديات تعاني عجزاً كبيراً، مما جعلها تتخلى عن مهامها اليومية الملقاة على عاتقها ونتج عنه:

1- فقدان هياكل المرفق ومنه هياكل الدولة؛

2- تراكم المشاكل وابتعاد وعزوف المواطن عن المشاركة في الحياة اليومية.

وعليه فإن إعطاء الصلاحيات الكاملة والإمكانيات للبلدية والمنتخب المحلي من شأنه إرجاع الهيبة والحيوية لهذا المرفق، خاصة ونحن مقبلون على مراجعة قانوني البلدية والولاية.

وأتمنى لهم التوفيق.

وأنا أتفحص الوثيقة المقدمة لنا تحت عنوان مشروع برنامج الحكومة طرحت عدة استفسارات.

إن تنفيذ برنامج بهذا الحجم سيوكل إلى إدارة ستسهر على تنفيذه، إلا أن المظاهر السلبية والتعاقس في تسيير الإدارة يثير في نفسي تخوفاً كبيراً في فشل تجسيده ما لم يتم إصلاح الإدارة بتطبيق مبدأ الرجل اللائق في المكان اللائق، لأن وبكل صدق هناك الكثير من أثبتوا فشلهم في تسيير أبسط الملفات.

السيد رئيس الحكومة، نظراً لتحديد الوقت فإن تدخلني سيخص بعض المحاور الخاصة بوثيقة البرنامج وهي الجزء الأول الخاص بالحكم الراشد، والنقطة الخاصة بإصلاح مهام الدولة وتنظيمها.

إن المقصود بكلمة الإصلاح لغة هو الترقية والترميم ومنه التحسين وعليه فهو تصحيح للأخطاء الموجودة بالنظم وهذا في حد ذاته أسلوب من أساليب الإيديولوجية.

إن مسعى الإصلاحات بصفة عامة لم يدرك مغزاه الحقيقي وإن ما يجري في الحقيقة من إصلاحات هو تأطير للموجود فقط وليس البحث عن البدائل، التي تواكب انفتاح البلاد على المحيط الإقليمي والدولي.

إن صورة الدولة الجزائرية تظهر من خلال العمل الذي يقدمه أعوانها وكذلك وجه مؤسساتها، إن المرض الخطير الذي ينخر الإدارة ويكرس سلوكيات وممارسات أصبحت محل غضب وسخط المواطن في شتى المجالات.

إن الرشوة انتشرت وحطمت بكل أسف مصداقية الدولة وأثارت الريبة والشك في النفوس حيث لفت انتباهي وأنا أطلع على المشروع الصفحة رقم 7 أن الكلام على الرشوة كان الأجدر أن يصاغ بطريقة واضحة تعالج وتزيل كل اللبس.

لأن عند القراءة يتبادر إلى ذهننا أن الرشوة موجودة في كل بلدان العالم، وهذا أمر طبيعي، وجاءت بعض العبارات للأسف ليست في محلها مثل ظاهرة عالمية، ويجب تكثيف مكافحتها وظاهرة غير مبررة وممقوتة وكأننا نحتاج إلى تبرير لهذه الظاهرة.

السيد رئيس الحكومة، من عين الحكمة وروح

ولو لوقت قليل لأتكلم عن التنمية بولاية سوق أهراس هذه الولاية الحدودية مازالت تعاني الكثير خاصة الشريط الحدودي لذا نطلب برنامجا خاصا لإعطاء الوجه اللائق على الأقل ولو من الناحية السياسية. السيد رئيس الحكومة، أقول لسيادتكم وطاقتكم الوزاري: إن هذه الولاية عانت وتعاني ومازالت، أنظروا إلى تاريخها على الأقل، أنظروا إلى تاريخها على الأقل، أنصفوها أنصفوها. أتمنى لكم التوفيق، والسلام عليكم.)

السيد الرئيس: شكرا للسيد سنانى والكلمة الآن للسيد محمد يحيى.

السيد محمد يحيى: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة المحترم، السادة والسيدات الوزراء المحترمون، إخواني وأخواتي النواب أعضاء مجلس الأمة، السادة والسيدات الحضور والمتابعين لهذا البث المباشر عبر التلفزة الوطنية، السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته. في البداية يسرني أن أعرب مثل بقية إخواني وأخواتي النواب عن فخري واعتزازي بشرف المساهمة في إثراء هذه الوثيقة المهمة التي تتضمن الخطوط العريضة والأفكار الطموحة لبرنامج حكومتنا المحترمة، والتي أتمنى لها كل التوفيق والسداد.

أما بخصوص المساهمة في إثراء هذا البرنامج فيمكنني أن أوجزها ابتداء بالقول إن شكل هذه الوثيقة المشروع جاء تاما من حيث منهجية العرض ولغة الأسلوب وكذا الرؤية الاستراتيجية الكلية ولكنه جاء ناقصا من حيث ذكر تفاصيل البرامج والأهداف القابلة للقياس حيث هناك مشاريع تنتهي في 2009 ومشاريع أخرى في 2015 وهناك إلى 2025.

وعليه فإنني سأقوم من خلال هذا التدخل بمقاربة حقائق وأهداف هذا المشروع في ربوع ولايات

أما بخصوص البيئة فإنني أطرح السؤال التالي على سيادتكم كم هو نصيب الفرد الجزائري من المساحات الخضراء؟ أقول لكم وبكل صدق - السيد رئيس الحكومة - إن نصيب الفرد في بعض الولايات صفر أي لا شيء، ما عدا بعض المراعي المحيطة بالمدينة إن وجدت. وعليه، أطلب إدخال تغييرات على وثيقة الميزانية الخاصة بالبلدية والولاية وإضافة مادة خاصة تعنى بالبيئة.

أما بخصوص الثقافة أقول وبكل صراحة بأنها استهدفت ومازالت مستهدفة لغرض إضعافها في إطار حملة مغرضة، وقد ضرب كل ما يرمز إلى الحياة والجمال في بلادنا مما خلق جوا من الكآبة مكان ثقافة الحب والتسامح، ونحن نعرف ما للثقافة من دور في شحذ الهمم وبلوغ الغايات، لذا وجب تغيير الذهنيات لبعض المسؤولين أولا ومنه الفرد الجزائري...

(إن التنامي والتزايد المستمر للجريمة جعل المواطن يعيش قلقا كبيرا وإن سلطة الدولة في محاربة الآفات الاجتماعية والحفاظ على أمن وسلامة وممتلكات الأشخاص من مسؤولياتها ويجب أن تظهر سلطة الدولة بقوة.

أما بخصوص التضامن الوطني فلقد حان الوقت لوضع حد للظواهر السلبية التي أساءت للفرد والمجتمع والدولة، حيث وصل الأمر بالجزائري الوقوف في طابور لاستلام ما يسمى بقفة رمضان. يجب تثمين الموارد الموضوعة تحت تصرف الإدارة ضمن عمليات محددة المقاصد، مع وضع إطار لسياسة اجتماعية للدولة والابتعاد عن التضامن المهرجاني.

نقطة أخرى، إن جل أعضاء الحكومة على الأقل قضوا ما يقارب عشرين سنة بين أحضان المواطنين خاصة الفقراء، أممكّن عدم نسيان الوعود التي قطعوها على أنفسهم مع فتح أبواب الوزارة أمام النواب لطرح قضايا المواطن؟

السيد رئيس مجلس الأمة، أظن بأنني أتيت على الوقت المخصص لمداخلتي واسمحوا لي أن أعرج

والميزانية الخاصة بالولاية وبلديتها مما انعكس سلبا على الصناديق الخاصة بدعم الأنشطة الجموعية والثقافية والرياضية التي تخصص عادة لاحتضان يوميات الشباب حتى لا يكونوا عرضة للفراغ والمخدرات ومتهات التظرف والانحراف واللصوصية إلى غير ذلك من الأخلاق السيئة.

ينضاف إلى ذلك ضعف وانعدام مساهمات الممولين الخواص لأنشطة الحركة الجموعية التي تلبي حاجيات شباب المنطقة وتطلعاتهم في تغطية نفقات التنقل والمشاركات والتربصات الرياضية والثقافية والفنية...

(ثالثا: أما فيما يخص سياسة السكن والتعمير فإننا نلتمس من السيد رئيس الحكومة المحترم إضافة إلى كل جهود الدولة السابقة العمل على تحسين وضعية السكنات بالشكل الذي ينسجم مع النمط المعماري الخاص بمدن وولايات الجنوب والهضاب من حيث شكل البناء ومساحته.

وفي هذا الصدد نلتمس من سيادتكم التدخل لتسوية وضعية التنازل عن بعض السكنات العمومية التي يشغلها مواطنون منذ فترة طويلة بولاية تندوف وأعني بذلك قطاعي الصحة والتربية.

رابعا: أما بخصوص وضعية التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي فنلفت انتباه السيد رئيس الحكومة المحترم إلى أن ولاية تندوف رغم أنها تتقاسم مع سائر ولايات القطر مشكل البطالة ونقص مناصب العمل إلا أن جملة من الإطارات الكفوءة لهذه الولاية يشعرون بتهميش دورهم في المساهمة في بناء وطنهم من مواقع متقدمة كمسؤولين ومسيرين لقطاعات مهمة في بلادهم.

وعليه، نلتمس من حكومتكم مراعاة هذه الوضعية أثناء عمليات الاقتراحات والتعيينات لبعض الوظائف والمناصب العليا.

خامسا: أما بخصوص قطاع النقل وتطويره وتماشيا مع سياسة الدولة في دعم نقل البضائع إلى مناطق الجنوب، أرجو من سيادتكم وأقترح على حكومتكم الموقرة أن تبادر بدعم مثل النقل الجوي للمسافرين من وإلى ولايات الجنوب.

الجنوب الكبير، باعتبارها تشكل محورا رئيسيا من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، ومكتفيا على وجه التحديد بتقديم مقترحات عملية ورؤى استراتيجية لتنمية الولايات الجنوبية وخصوصا الولاية التي أمثلها وهي ولاية تندوف باعتبارها واجهة حدودية ومنطقة جيواستراتيجية لبلادنا.

فأقول: أولا فيما يتعلق بقطاع الصحة العمومية بولاية تندوف فإنه رغم كل الجهود التي بذلتها الدولة في مجال إنجاز الهياكل والمؤسسات العلاجية إلا أن وضعية هذا القطاع الحيوي والحساس بولاية تندوف تتطلع إلى كريم اهتمامكم لضمان استقرار الأطباء وأعاونهم من ذوي الكفاءات العالية الذين لا يتوفرون على المحفزات المناسبة التي تسهم في استقرارهم كتخصيص امتيازات وتعويضات مالية وضمان السكن اللائق.

سيدي رئيس الحكومة، إن هذه الوضعية جعلت قطاع الصحة بالولاية يشهد في كل مرة طاقما من الأطباء الذين سرعان ما يطلبون التحول إلى مناطق أكثر امتيازا ويأتي آخرون بدلهم وهكذا دواليك، مما أفرز مشكلة أخرى هو نقص تراكم الخبرة التي جعلت بدورها المواطنين والمرضى كثيرا ما يرغبون في نقل مرضاهم إلى المناطق التي بها أطباء أهل الكفاية والخبرة، وعلى هذا الأساس أقترح تسهيلات في معدل الانتقال والالتحاق بالسلك الطبي أو الدراسة الجامعية في البيوطبي نظرا لأن المعدلات التي ترشح الجامعيين للدخول إلى هذه الشعبة هي معدلات عالية وهذا ما يحرم كثيرا من أبناء الولاية من الالتحاق بهذا السلك وهذا نظرا لأن هناك فرقا كبيرا في فرص التمدرس بين الجنوب والشمال.

ثانيا: فيما يتعلق بقطاع الشباب والرياضة فإننا نشتم العناية التي أولتها الحكومة في هذا البرنامج للشباب باعتباره يشكل القوة الاجتماعية الأكثر أهمية بما تتوافر عليه هذه الفئة من طاقة حيوية ضرورية لاستكمال مشروع بناء الدولة الحديثة والقوية.

غير أن وضعية هذا القطاع بولايتنا توجب ضرورة إعطائه عناية خاصة وسريعة بسبب ضعف المداخل

للخزينة العمومية.

– إصلاح المالية والجباية المحلية لتمكين الجماعات المحلية بالقيام بدورها ومهامها على أحسن وجه.

– مواصلة وتعميق الإصلاحات في الميدان التربوي في جميع أطواره لتكوين نساء ورجال تميزهم الكفاءة والمعرفة متفتحين على العالم الخارجي و متمسكين بأصالتنا وبالقيم الوطنية.

– مكافحة الآفات الاجتماعية والانحرافات بجميع أشكالها بدون هوادة وأيا كان مصدرها.

– تنظيم السوق بالنسبة للبضائع المحلية أو المستوردة والعمل بمقاييس محددة.

– تسهيل وتخفيف الإجراءات مع ضبطها بالنسبة للمستثمرين الوطنيين الذين ينبغي تشجيعهم أو الأجانب وتأهيل المناطق الصناعية.

سيدي الرئيس، أما فيما يخص تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة أقول إنه لا بد من سياسة جريئة لأن الجزائر تتميز بعدم توازن في توزيع سكانها حيث إن أغلب السكان والأنشطة يتمركزون في الشريط الساحلي، لذا يجب إيجاد آليات فعالة لإعادة انتشار السكان والأنشطة نحو الهضاب العليا وهذا بتكثيف المشاريع العمرانية على غرار مشروع مدينة بوقزول وشق الطرق وتوفير المياه الصالحة للشرب والمرافق الضرورية وإعادة انتشار الشركات والمؤسسات وتشجيع ودفع الاستثمار، وكذا تفعيل إنجاز خط السكة الحديدية الرابط بين بومدفع ومدينة الجلفة – المشروع على مستوى الدراسات التقنية حسب معلوماتي – وإذا أمكن إمداد هذا الخط نحو الجنوب، ولو بالشروع في الدراسة التقنية في المرحلة الراهنة بالنسبة لهذا الشطر؛ لأن هذه السكة الحديدية نحو الجنوب هي مشروع هيكلي ذو بعد استراتيجي.

سيدي الرئيس، فلا يمكننا التكلم عن الهضاب العليا دون التطرق إلى المورد والثروة الأساسية لهذه المنطقة والمتمثلة في تربية المواشي حيث إن المربين يعانون الكثير، لذا أرجو التفاتة كريمة نحو هذه الفئة بتقديم إعانات وحفر آبار وتوفير العلف والأدوية والحفاظ على المراعي وتشجيع وعصرنة هذا القطاع

وفي الأخير أشكركم على حسن الإنصات والإصغاء ونسأل الله تعالى أن يوفقكم ويسدد خطاكم لما فيه خير البلاد والعباد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد يحيوي، الكلمة الآن للسيد ميلود حبشي.

السيد ميلود حبشي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد رئيس الحكومة الفاضل،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة ممثلي وسائل الإعلام،
زميلاتي، زملائي المحترمين،
أيها الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن برنامج الحكومة المعروض أمامنا يرمي أساسا إلى تكريس وتفعيل الإصلاحات في جميع الميادين التي شرع في تطبيقها منذ 1999، لذا أعتبر هذا البرنامج قفزة نوعية في غاية الأهمية للنهوض بالبلاد وهذا بفضل ثقافة أو فلسفة السلم والمصالحة الوطنية التي أرسى دعائمها السيد رئيس الجمهورية كاختيار حضاري للشعب الجزائري مما سمح باستعادة الأمن والاستقرار المؤسساتي والشروع في برامج كبرى وطموحة للنمو الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وإعادة البلاد لمكانتها بين الأمم.

لكن هذه المكاسب المحققة والتي نرجو تحقيقها تبقى محدودة وناقصة إذا لم تعزز وتفعّل بآليات الحكم الراشد وكذا الإسراع في الإصلاحات المختلفة وأذكر منها:

– في الميدان المالي والمصرفي: ضمان أكثر شفافية ونجاعة وجعل البنوك أداة تمويل الاقتصاد وكذا تشجيع التوفير الداخلي.

– إصلاح الجباية العادية لتصبح موردا أساسيا

الحكومة هذا الذي نحن اليوم بصدده مناقشته يسجل للوهلة الأولى أنه برنامج طموح وشامل يستجيب لجل متطلبات وحاجيات المواطن.

السيد الرئيس، لقد جاء مشروع برنامج الحكومة هذا مقسماً إلى أجزاء سبعة وسأكتفي في تدخلي هذا في كل جزء بنقطة واحدة أبدؤها أولاً بالجزء الأول المتعلق بالحكم الراشد:

مادام أن العدل أساس الملك هو إحدى أهم ركائز الحكم الراشد فإنني سأتوقف عند محطة استكمال مسار إصلاح العدالة وتعزيزه.

السيد رئيس الحكومة، لا ينكر إلا جاحد حجم الإصلاحات في مجال العدالة سواء على مستوى تفعيل المؤسسة القضائية وعصرنة أساليب العمل في مختلف أجهزة القضاء، هذا ناهيك عن الجهود المبذولة في مجال تثمين الموارد البشرية ولعل قصب السبق في الموضوع هو التكوين وهنا أريد أن أتكلم عن التكوين المتخصص فمتى نكون قضاة متخصصين في مختلف فروع القانون ونقول هذا قاض مدني وذاك قاض تجاري والآخر قاضي إداري؟

وعلى ذكر القاضي الإداري؛ تحضرني - السيد الرئيس - مسألة طال انتظارها وكثير الحديث عنها هي مسألة تأخر إنشاء المحاكم الإدارية، فهل سبب ذلك يعود إلى مشكلة عدم التخصص التي ذكرتها آنفاً أم لغياب الهياكل التي ستحتضن هذه المحاكم أم أن هناك أسباباً أخرى؟

الجزء الثاني: الإصلاحات الاقتصادية

وأنا أتصفح هذا الجزء؛ استوقفتني مجموعة من العناوين أذكر منها:

- سياسة تأهيل المؤسسة الخاصة؛

- سياسة ترقية الاستثمار؛

- الصناعة التقليدية، وإلى غير ذلك.

فكان اعتقادي راسخاً أن أجد المكان الطبيعي لموضوع السياحة تحت هذا الجزء لكنني وجدته تحت عنوان الجزء الثالث (تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة).

السيد الرئيس، السياحة أصبحت من أكثر الصناعات نمواً في العالم، وقد أضحت اليوم من أهم

بخلق مزارع نموذجية لتربية الأغنام. وكذلك تكثيف غرس الأشجار للحد من زحف الرمال نحو الشمال وجعل هذه المنطقة كنموذج للطاقت الجديدة والمتجددة كالطاقة الشمسية والمستخرجة من الرياح مثلاً.

وفي هذا الصدد أستسمحكم سيدي الرئيس بأبني حُملت برحاء من طرف طاقم وأساتذة وطلبة المركز الجامعي لمدينة الجلفة لترقيته إلى جامعة مع العلم أن هذه المؤسسة تعتبر معلماً وتحفة معمارية وتتوفر على جميع المقاييس المطلوبة.

سيدي الرئيس، في الأخير، أريد أن أتطرق إلى تعديل قوانين الولاية والبلدية فلا بد أن تضمن الصلاحيات بدقة وتوزع المهام بين الدولة والجماعات المحلية وتنظيم علاقتها في إطار اللاتمرکز بالنسبة للوالي والهيئة التنفيذية مما يضمن المهام الكبرى للدولة في السير الحسن للمصالح العمومية وكذا السهر على تطبيق القوانين والأنظمة أما بالنسبة للمجالس المنتخبة فصلاحياتها تدخل في إطار لامركزية القرار التي يجب تدعيمها وإعطائها الوسائل اللازمة...

(للقيام بهذه المهام لاسيما بإصلاح المالية والجبابة المحلية والإسراع في إصدار القانون الأساسي للمنتخب.

وفق الله الجميع لما فيه الخير وأشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم)

السيد الرئيس: شكراً للسيد ميلود حبشي، الكلمة الآن للسيد محمد بن جديدي.

السيد محمد بن جديدي: شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة معالي الوزراء الأكارم،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس، إن المتصفح لمشروع برنامج

تحولت اليوم إلى روائح لا تطاق وبرك من المياه المستعملة هنا وهناك من جراء تجمع المياه القذرة والأمثلة كثيرة؛ نرجو من الحكومة أن تولي عناية لهذا الموضوع.

الجزء الرابع: تطوير المنشآت الأساسية.

السيد رئيس الحكومة، لا يختلف اثنان عن الجهود التي بذلتها الدولة في مجال تنمية وتطوير قطاع الفلاحة.

وأعتقد أنه حان الوقت لأن نعطي عناية خاصة لعملية تصدير الخضر والفواكه بشكل مكثف ومنظم وأنا أنتمي إلى ولاية فلاحية هي ولاية بسكرة أرى أنه لا يتأتى ذلك ما لم نول عناية خاصة بتفعيل دور الإرشاد الفلاحي والعمل على توعية الفلاح، لأن غيرنا أصبح يتحكم في حجم ولون منتوجه ونحن كل مرة يعصف بمنتوجنا الفلاحي مرض يجعل الفلاح تأثها ومحتارا من أمره، فبالإرشاد الفلاحي واسترجاع الثقة بين الفلاح والتقني وتفعيل كل المؤسسات المختصة في هذا المجال سنلتحق بركب الآخرين بإذن الله.

الجزء الخامس: التنمية البشرية.

رغم ما يصف به البعض قطاع التربية من نعوت إلا أنني كلي افتخار واعتزاز بالمدرسة الجزائرية التي أنتسب إليها وأؤمن كل ما حققته عبر الأجيال كما أؤمن دور الدولة المتميز في مجال الاهتمام بالمدرسة إصلاحا وتمويلا ومتابعة ولا أنسى أن أقف وقفة تقدير واحترام إلى كل أبناء هذا القطاع وأخص بالذكر ذلك الذي كاد أن يكون رسولا أي (المعلم).

فالمعلم يمثل ما هو في حاجة إلى تكوين إضافي هو في حاجة إلى تحسين وضعه الاجتماعي والمهني.

الجزء السادس: العمل على جعل النشاط الدولي للجزائر أداة فعالة لترقية مصالحها وتطوير تنميتها. إن الدبلوماسية الجزائرية مشهود لها في المحافل الدولية بمواقفها الثابتة وخيارتها الرشيدة وعلى مختلف الأصعدة.

وقد جاء برنامج الحكومة شاملا في هذا الإطار، رغم أنني أحبذ، أقول رغم أنني أحبذ لو كانت هناك إشارة ولو خفيفة إلى الدبلوماسية البرلمانية التي

القطاعات في التجارة الدولية.

إن السياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاج يلعب دورا مهما في زيادة الدخل القومي ومصدرا للعمولات الصعبة وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، إذن فالسياحة هي منتج غالي الثمن وصناعة تتطلب الاهتمام.

ولعل الإشكال الذي نواجهه في هذا الموضوع يتعلق بأمور ثلاثة:

(1) العمل على إزالة العوائق البيروقراطية في مجال الاستثمار السياحي وتوفير الإطار القانوني الأمثل لترقية وتفعيل هذا القطاع؛

(2) وجوب إيجاد حلول لمشكلة العقار السياحي مع إعادة النظر في مناطق التوسع السياحي التي أخذت منعرجا آخر في أغلب ولايات الوطن؛

(3) وجوب العمل على تطوير الذهنيات من أجل الرقي بالعمل السياحي.

الجزء الثالث: تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة

السيد الرئيس، لا يمكن أن نتكلم عن تنمية مستدامة إلا في ظل بيئة راقية، متوازنة ونظيفة وهنا بودي أن أشير إلى أمرين: أحدهما استعجالي، يتمثل في سقي الخضر والفواكه بالمياه القذرة في الكثير من الولايات؛ وثانيهما رمي المياه القذرة والفضلات الصناعية في الأودية الأمر الذي سيسبب كارثة إيكولوجية تستوجب الاهتمام.

فما بالكم السيد رئيس الحكومة في ولاية مثل ولاية بسكرة تستقبل أكثر من 09 أودية قادمة من مختلف الولايات: من باتنة، من خنشلة وحتى من الأغواط.

كل هذه الأودية تصب في ولاية بسكرة فما مصير المياه الجوفية لهذه الولاية بعد 50 أو 100 سنة إذا ما استمر تلوث هذه الأودية ورمي المياه القذرة فيها.

وحتى لا أتكلم عن 100 سنة قادمة يمكن الإشارة على سبيل المثال لا الحصر إلى آثار آنية لهذه الكارثة التي بدأت تطفو على السطح.

فمثلا واد الأبيض الذي ينطلق من أريس ولاية باتنة وينتهي في سد فم الخرزة بولاية بسكرة مرورا بمنطقة غوفي السياحية المعروفة عالميا، منطقة كانت بالأمس عذراء بمفاتها الطبيعية وبيئتها النظيفة

تلعب دورا لا يستهان...

(به في المحافل الدولية وفي مختلف المنظمات والاتحادات الدولية فوجدت مقترحات برلمانيين آذانا صاغية لقوة طرحها وثبات مواقف وخيارات دولتنا رغم أنني - السيد رئيس الحكومة - أرى وجوب تنظيم وتفعيل الدبلوماسية البرلمانية أكثر لتلعب دورا أكبر.

الجزء السابع: الدفاع الوطني

لا يفوتني في هذا الجزء المتعلق بالدفاع الوطني إلا أن أحيي وأنوه بالجهود الجبارة التي قام ويقوم بها الجيش الوطني الشعبي ومختلف أجهزة الأمن في مكافحة الإرهاب الهمجى، وإذ نحن نحتفل بذكرى عيد الاستقلال نقف وقفة إجلال وتقدير أمام أرواح الشهداء الأبرار، شهداء أمس الذين صنعوا لنوفمبر مجدا وشهداء اليوم الذين صانوا البلاد من مخالب الغدر والإرهاب.

رحم الله الشهداء الأبرار، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن جديدي.

أعتقد أننا وصلنا إلى الحد الذي يجب أن نتوقف عنده في هذه الجلسة؛ بودي أن أتوجه بالشكر إلى السيد رئيس الحكومة على الفرصة التي أتاحتها لنا لكي نستمع إلى عرضه الوافي والمستفيض وكذلك لكي نستمع إلى مختلف الآراء والملاحظات الخاصة بهذا البرنامج.

فغدا - إن شاء الله - سوف نستأنف أشغالنا على الساعة التاسعة والنصف صباحا.

القائمة لاتزال طويلة، بودي أن نلتزم بالوقت وعلى المتدخلين الأوائل المسجلين في القائمة أن يستعدوا ويكيفوا تدخلاتهم على ضوء الوقت المحدد؛ علما أن موسى بريهمي وعبد الحميد مداود سوف يكونان أول المتدخلين وبودي أن يكونا حاضرين صبيحة الغد لنشرع في العمل حسب الوقت المحدد، شكرا لكم جميعا، الجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة السابعة
والدقيقة السابعة والثلاثين مساء.**

محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم الإثنين 17 جمادى الثانية 1428
الموافق 02 جويلية 2007 (صباحا)

تعطيل مواد قانونية لاسيما في قانون الولاية بسبب عدم صدور نصوص تطبيقية، وكمثال على ذلك فإن المجلس الشعبي الولائي في قانون الولاية يعد مخطط التنمية للولاية؛ ولكن للأسف الشديد بقي المجلس الشعبي الولائي مهمشا طوال هذه السنوات وليس له أي دور في إبداء رأيه حول تنمية الولاية وبقيت هذه المادة معطلة دون تطبيق منذ صدور القانون وإلى اليوم بسبب عدم صدور نص قانوني، يعني أن هذه المادة قُيدت بإصدار نص تطبيقي.

وفي هذا الإطار، أعتقد أن الوالي ينبغي أن يبقى ممثلا للدولة حارصا على احترام القوانين ومنسقا بين المصالح الخارجية للدولة، وألا يتحول إلى مستودع لمهام الدولة والمجتمع معا، فتتحول كل الهياكل الممثلة للدولة وللمجتمع تابعة له، مما يفقدها روح المبادرة، يصبح كل مسؤول ينتظر ما يأمره به الوالي وإلا لا يفعل شيئا، وتتحول إلى مجرد أدوات تنفيذ تابعة وعقيمة ويثقل كاهل الوالي بكل هموم الولاية فتتجاوزها الأحداث وتتعطل التنمية ومصالح المواطنين بالولاية.

وفي هذا الإطار، أدعو إلى إعادة الاعتبار للمنتخبين المحليين عن طريق مرافقة نشاطاتهم بإطارات مؤهلة تساعدهم على حسن أداء مهامهم ولا تكون سببا في تهميشهم.

كما أدعو إلى إعادة النظر في الأجور المدفوعة للمنتدبين منهم لمناصب تنفيذية، فهل يُعقل - سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة - أن يُدفع راتب إجمالي يقدر بـ 15.000 دج لرئيس بلدية؟ ولماذا بقي هذا الراتب ثابتا لم يتغير منذ ما يقارب العشر سنوات؛ منذ 98 إلى اليوم لم يتغير المرسوم التنفيذي الذي يحدد التعويضات المدفوعة للمنتخبين المحليين. وما هي دواعي اتخاذ إجراء حرمان المنتدبين من كل الزيادات في الأجور والترقيات المستحقة لهم مثل زملائهم كما تنص على ذلك التنظيمات سارية المفعول

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة والطاقم الوزاري المرافق له.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة
والدقيقة الأربعين صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة. بعد الترحيب بالسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة أعضاء طاقمه الوزاري؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة مواصلة النقاش الذي بدأناه أمس، ودون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد موسى بريهمي، الكلمة لكم.

السيد موسى بريهمي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد؛ سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة، السادة والسيدات أعضاء الحكومة، السادة والسيدات الحضور، إخواني، أخواتي أعضاء المجلس، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

النقطة الأولى التي أود التدخل فيها تتعلق بإصلاح هياكل الدولة على المستوى المحلي (الولائي والبلدي) وهنا أعتقد - سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة - أنه لا بد من تقاسم السلطات بين الوالي والمصالح الخارجية للدولة من جهة؛ وبينهما وبين المنتخبين المحليين من جهة أخرى، وهذا من أجل تخفيف المهام وتفعيل الأداء، وكذلك أدعو إلى عدم

وحدة نقدية من بلد مجاور يقارنها مباشرة بما يمكن أن يحصل عليه في الجزائر.

وكذلك لا بد من القضاء على التجارة الموازية بإدماج التجار غير الشرعيين ضمن إطار التجارة الشرعي؛ وكيف لشباب يحصل على دخل من نشاطات تجارية متقطعة هي على كل حال أفضل مما يحصل عليه في أي ورشة؟ فكيف له أن يعمل أجيرا؟! النقطة الأخيرة - سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة - أريد الإشارة إليها بعجالة، وتخص سياسة الجزائر الخارجية وهي سياسة على كل حال نعتز بها ونفتخر بها ولكن هناك ملاحظات نسجلها. تمنيت أن الحكومة في برنامجها قد اكتفت بالإشارة إلى تضامنها التام والكامل مع الشعب الفلسطيني من أجل تكريس حقه المشروع في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس دون أن نضطر إلى الإشارة إلى ما يمكن اعتباره تنازلا... (دون مقابل وحتى لو كان ذلك متضمنا في مشروع مبادرة عربية وافقت عليها الجزائر ولم تجد من يصغي إليها).

السيد الرئيس: شكرا للسيد بريهمي، الكلمة الآن للسيد عبد الحميد مداود.

السيد عبد الحميد مداود: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة في أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. بداية أقدم شكري للسيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء على الجهد المبذول في إعداد مشروع البرنامج المعروف أمام البرلمان بغرفتيه ونتمن المحاور الكبرى التي جاء بها هذا البرنامج والمستمدة من برنامج فخامة رئيس الجمهورية وعلى رأسها المصالحة الوطنية الشاملة التي اختارها الشعب الجزائري وندعو الحكومة للإسراع في استكمال

لاسيما المرسوم التنفيذي 59/85، ألا يكفي أن هذه العلاوات بقيت جامدة ما يقارب العشر سنوات فنضيف إلى هذا أن حتى المنتخبين الذين من المفروض أن يحافظوا على أجورهم وترقياتهم مثل زملائهم في العمل تتخذ إجراءات لتجميدها، حتى إنهم لم يستفيدوا من الزيادات الأخيرة! بعض المنتخبين يضيعون الآن ما يقارب ثلث أجورهم الذي يحصل عليه زملاؤهم في المنصب الأصلي، بل من أغرب ما نتابعه يوميا من أخبار هذه المتابعات القضائية للمنتخبين والمتبوعة طبعا بتوقيفات؛ وهذه التوقيفات أحيانا تكون جماعية، والسبب أن هذا المنتخب قد يسوق سيارة البلدية فيقع له حدث مرور عادي، فتوجه له تهمة تبديد أموال عمومية، أو ربما اضطر تحت الضغط من طرف المواطنين أن يعقد صفقة بالتراضي بمليون أو بمليونين دينار فتوجه له تهمة بخصوص عقد صفقات دون احترام التشريع الساري المفعول ويتابع قضائيا ويوقف عن أداء مهامه.

يحدث ذلك - سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة - في زمن تختلس فيه الأموال العمومية بآلاف الملايير أمام مرأى الجميع وأمام عجز غريب، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية التي أحببت أيضا أن أتحدث فيها تتعلق بالعمل والذي أدعو إلى إعادة تثمينه بجعل الحكومة هذا الأمر من أولوياتها، وذلك بالمحاربة الصارمة لظاهرة عدم التصريح بالعمال وباحترام الأجر الوطني الأدنى المضمون، هناك عمال بالآلاف في الجماعات المحلية يتقاضون اليوم 8000 دج و9000 دج؛ كيف لهذا العامل أن يعطي وقته لهذا العمل أو أن يقبل بهذا المنصب في العمل؟

ولا بد من مراجعة مستوى الأجور لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين وألا يضطر رب الأسرة إلى ممارسة عمل ثان لتأمين حاجات أسرته والتقليل ما أمكن من مناصب العمل الهشة، ولم لا مراجعة قيمة الدينار أو القيام بأي آلية مالية أخرى من أجل تجنب ظاهرة مقارنة الأجور بالجيران، والتي طيرت عقول الكثير من الجزائريين، كل جزائري الآن إذا حصل على

ندعو الحكومة للنهوض بالقيم الروحية والأخلاق والفضيلة وتعميق الإلتزام الحضاري والحفاظ على الهوية في ظل الثوابت الوطنية والوحدة الوطنية ومنظومة القيم الإسلامية ومبادئ أول نوفمبر 54 من حق وعدل وأخوة صادقة وتسامح وتعايش تحت قبة الجزائر الحبيبة.

كما أننا نلفت نظر الحكومة إلى قانون البلدية والولاية وندعوها إلى إيجاد توازن بين صلاحيات المنتخب المحلي والوالي ورئيس الدائرة حتى لا يكون المنتخب صورياً؛ ودعم الاستقلال المالي للبلديات والاعتماد على إمكانياتها الذاتية في التنمية المحلية وإيجاد موارد مالية لتغطية ميزانياتها حتى لا تبقى على كاهل الدولة أو رهينة لمساعدتها؛ وإيجاد طرق لتحسين الجباية المحلية مع تدخل الدعم للبلديات التي تعاني عجزاً دائماً في الدخل ومشاكل تفوق إمكانياتها.

- التوازن الإقليمي في التنمية: رغم محاولة الحكومة في إيجاد توازن إقليمي غير أننا ندعو الحكومة إلى التدقيق والعدل في إيجاد توازن في التنمية بين الولايات والتوزيع العادل للثروة في المشاريع التنموية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي نفس الوقت مراعاة التوازن في التنمية داخل الولاية الواحدة بين الدوائر وبين البلديات وخصوصاً في الريف.

- البيئة والنظافة وتهيئة الإقليم: نشكر الحكومة على إدراجها في برنامجها مشاكل الأحواض والأودية الملوثة ولأول مرة تدرج وتضع - حسب علمي - واد الحراش والشلف والسيبوس لإزالة التلوث بها وندعوها لتعميم ذلك على الأودية والمستنقعات التي شوهدت مظاهر ومدن الجزائر.

نلفت نظر السلطات المركزية والولائية - ونحن مقبلون على فصل الصيف الذي تكثر فيه الحشرات والأوبئة - إلى تدعيم البلديات بالوسائل الضرورية لمحاربة الحشرات وإصدار تعليمات صارمة في جمع القمامة وتنظيم حملات تنظيف الأحياء وحملات تحسيسية في الإذاعة والتلفزيون.

- الجريمة والآفات الاجتماعية: إن انتشار الآفات

قانون السلم والمصالحة الوطنية من خلال معالجة جروح المأساة الوطنية والملفات المتعلقة بها وخصوصاً الحريات الفردية والجماعية والحقوق المدنية والسياسية وتسوية الملفات العالقة (فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم).

إن تسريع تجسيد المصالحة الوطنية سيساعد على الاستقرار والأمن وزيادة وتيرة التنمية الاقتصادية والاستثمار ورفع الغبن وإطفاء فتائل الفتنة وتحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية ونشد على أيديكم للاستمرار في هذا الملف.

إننا نثمن تحسين الوضع الأمني في البلاد وتحسين التمويع الدولي للجزائر واستعادة روح المبادرة في التجمعات الدولية والإقليمية والعربية وندعو الحكومة والدولة الجزائرية للمساهمة في حل القضايا العربية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية والعراق ولبنان والسودان وغيرها، وتاريخها حافل بهذه المبادرات.

- كما نثمن وندعم الإنجازات في برنامج الحكومة في قطاع العدالة والسكن والأشغال العمومية والصحة والتعليم والصيد البحري والصناعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها.

- الحكم الراشد: نثمن ما تم إنجازه وما جاء في برنامج الحكومة من إصلاح العدالة وإصلاح مهام الدولة ومؤسساتها وتسهيل الوظيفة العمومية؛ إلا أننا نرى أن الحكم الراشد والتغيير والإصلاح يقوم أساساً على الإطارات والأفراد وإعدادها إعداداً متكاملًا صحيحاً أساسه النظافة الشاملة، وأن التنمية الحقيقية هي الاستثمار في التنمية البشرية التي هي رأس المال الحقيقي للأمة.

كما أن التنمية الاقتصادية وغيرها بحاجة إلى الاستقرار والأمن والأجواء الهادئة.

إن الشعب الجزائري يتطلع إلى حكم راشد يقوم على العدل والعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة توزيعاً عادلاً؛ وعلى المساواة وتكافؤ الفرص أمام الجميع؛ واحترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان في ظل التعددية والديمقراطية بعيداً عن سياسة التهميش والإقصاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الحميد مداود والكلمة الآن للسيد شعبان بوعلام.

السيد شعبان بوعلام: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

معالي السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة،
معالي السيد الفاضل رئيس الحكومة،
أصحاب المعالي، السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلسنا الموقر،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
إن برنامج الحكومة قيد المناقشة يُعتبر مشروعاً طموحاً جاء كاملاً شاملاً معتمداً على الاستمرارية في تطبيق الإصلاحات التي شرع فيها فخامة رئيس الجمهورية منذ توليه مسؤوليته كقاضي أول للبلاد. كما جاء لإرساء دولة القانون وترسيخ الديمقراطية في الممارسة السياسية ودعم مسعى المصالحة الوطنية؛ الأمر الذي سوف يوفر لا محالة مناخاً مناسباً لبناء اقتصاد وطني قوي وتنمية مستدامة من شأنهما تحقيق آمال وتطلعات المواطن والتكفل بمشاكله اليومية وتحسين ظروفه المعيشية. إن ما نحتاجه في هذا الإطار هو إيجاد آليات صارمة وفعالة لتنفيذه وتجسيده على أرض الواقع خاصة على المستوى المحلي.

كما يجب علينا كلنا التجند لممارسة رقابة فعلية لتطبيقه ميدانياً وفي آجاله المحددة.

كما أعتنم هذه الفرصة لأنوه بالجهود الجبارة التي ما فتىء يبذلها السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري للإنعاش الاقتصادي ووضع آليات جديدة للتنمية المستدامة؛ الأمر الذي سوف يعود بالازدهار والرفاهية على مجتمعنا.

نرجو من المولى العلي القدير أن يتحقق ذلك عاجلاً، ومساهمة مني في إثراء هذا البرنامج أردت

الاجتماعية والجريمة زادت من معاناة المواطنين خاصة كثرة السرقات والإعتداء على الأشخاص والممتلكات والأموال وجرائم الشرف وخطف الأطفال وارتكاب الرذيلة في الأماكن العامة مما يتطلب تكثيف الأمن المختص في هذه الجرائم.

– الإصلاحات الاقتصادية: إن مفتاح الإصلاح الاقتصادي وجلب الاستثمار وارتفاع معدل النمو وامتصاص السيولة وتشجيع الإدخار هو إصلاح البنوك وتوفير المنشآت القاعدية وتسهيل الإجراءات الإدارية غير أننا نرى عجزاً كبيراً في النظام المصرفي وعدم القدرة على التجاوب مع التحولات الاقتصادية محلياً ودولياً والعجز في تسيير وإدارة البنوك العمومية.

إن فضائح الفساد والاختلاسات والرشوة وتبييض الأموال التي تكلمت عنها وسائل الإعلام؛ خير دليل على ذلك.

كما ندعو إلى إيجاد آليات للمراقبة المصرفية والمالية ومؤسسات مراقبة وتقنيات حديثة؛ وإيجاد شبابيك في البنوك بدون ربا جلباً للإدخار وامتصاصاً للسيولة الموجودة خارج البنوك وإدماجها داخل البنوك وتلبية لرغبة فئة كبيرة من المواطنين لا ترغب في التعامل مع البنوك الربوية؛ وهذا موجود في دول كبيرة وعلى رأسها بريطانيا وأمريكا ودعوة مدير البنك المركزي المغربي إلى البنوك العمومية المغربية في الآونة الأخيرة إلى توفير المنتج النقدي الإسلامي في البنوك.

– المؤسسات الصغيرة: نثمن ما تحقق من إنجازات في ميدان التشغيل، ولكن في اعتقادنا أن الحل يكمن في تشجيع الشباب على إنشاء المؤسسات الصغيرة ودعمهم بقروض مصرفية بدون فائدة ورفع هذا القيد على شريحة كبيرة من المجتمع تتوفر على كفاءات علمية ومهارات مهنية ولكن لا ترغب في التعامل بالربا.

– الالتفات إلى الأدمغة الجزائرية المهاجرة ومحاولة تشجيعها على العودة وإدماجها في تنمية البلاد والنهوض بها من خلال التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية...

السياحي العمود الفقري لاقتصادها؛ كل هذا تم بفضل فنيين وإطارات كانت قد تلقت التكوين السياحي بالمدارس والمعاهد الجزائرية.

كما أريد أن أشير في هذا الإطار إلى مشكل العقار السياحي الذي لازال عائقا كبيرا أمام المستثمرين، إذن لابد من الإسراع في حل هذه المشكلة حلا نهائيا. بالنسبة للرياضة؛ أقترح في هذا الإطار وضع استراتيجية فعليه للنهوض بهذا القطاع عن طريق العناية بالرياضة المدرسية والتي تُعتبر الخزان الحقيقي للطاقات البشرية والإبداعات الفنية، كما أقترح إشراك كل الكفاءات وكل الرياضيين القدامى والذين صنعوا أمجاد الرياضة الجزائرية ورفعوا راية الوطن في المحافل الدولية في هذه الاستراتيجية.

قطاع الإعلام: أريد هنا أن أركز على مبدأ حرية الصحافة وتسهيل مهمة الوصول إلى مصادر المعلومات بالنسبة للإعلامي حتى تتمكن من القضاء على ظاهرة الإشاعة.

كما أريد أن أقترح هيئة مستقلة خاصة بأخلاقيات المهنة تتكفل بمعالجة كل القضايا المهنية والمخالفات التي قد تحدث في هذا الإطار عوض اللجوء إلى المتابعات القضائية والتي تؤثر سلبا على الأداء الإعلامي الراقي.

وفي المجال السمعي البصري؛ نشيد بالاتجاه الجديد الذي تضمنه برنامج الحكومة لاسيما فيما يتعلق بفتح قنوات متخصصة قادرة على التصدي للقنوات الفضائية الأجنبية؛ لذا نرجو منكم الإسراع في التكفل بهذا القطاع الحيوي ودعمه وتوفير الإمكانيات المالية والتجهيزات الحديثة له.

في مجال التضامن الوطني، تعيش بمجتمعنا فئة هامة وهي فئة ذوي الاحتياجات الخاصة؛ لابد من الاعتناء بها أكثر حتى تتمكن من...

السيد الرئيس: شكرا للسيد شعبان بوعلاق، الكلمة للسيدة زهرة ظريف بيطاط، وهي عادة ما تتكلم ببطء حين قراءتها للتدخل، فأصرت أن تتكلم باللغة العربية؛ فلهذا نغض الطرف إن هي زادت دقيقة أو دقيقتين عن الوقت المحدد، الكلمة لك السيدة زهرة.

التركيز على بعض المحاور.

1 - السكن: لقد آن الأوان لرفع الغبن والمعاناة التي يعيشها المواطنون في الأكواخ والبيوت القصدية في ظروف سكنية جد مزرية وكمثال على ذلك تلك الوضعية اللاإنسانية التي تعيشها مئات العائلات ببلدية جسر قسنطينة في أحياء الرملي، الوثام، عين المالح، الزيتون، كازناف وواد الكرمة وبلديات أخرى بالعاصمة وفي القطر الوطني؛ تلك العائلات التي مازال يراودها الحلم بالحصول على سكن لائق يكفل لها العيش الكريم.

إننا نعلق آمالا كبيرة في تحقيق هذه الغاية في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية الطموح لإنجاز مليون سكن.

2 - مشكلة البطالة: هذه الآفة المتفشية خاصة لدى الشباب والتي أصبحت هاجسا كبيرا لهذه الشريحة والتي تمثل مستقبل البلاد، لابد من إيجاد حلول عاجلة للتقليص من هذه الظاهرة إلى أدنى حد.

3 - التربية والتعليم: في مجال إصلاح المنظومة التربوية كما جاء في برنامج الحكومة حيث اعتبرتها من الورشات الكبرى للإصلاح، لابد من التأكيد على إشراك كل المعنيين بهذا القطاع وذوي الاختصاص للوصول إلى إصلاح شامل وطويل المدى.

أما بالنسبة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والذي شهد تطورا ملحوظا من حيث الكم لابد من التفكير أيضا في كيف للارتقاء بجامعاتنا إلى مصاف الجامعات الكبرى في العالم عن طريق الاعتناء أكثر بالعنصر البشري والمتمثل في إعادة الاعتبار للأستاذ الجامعي عن طريق التكوين المستمر والمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية وتوفير الشروط اللازمة لأداء مهامه النبيلة من راتب محترم وسكن لائق ووسائل بيداغوجية تتماشى مع العصر.

4 - قطاع السياحة: إن بلادنا تزخر بمنتوج سياحي معتبر يمكن أن يوفر لنا موارد مالية إذا استغل استغلالا عقلانيا عن طريق تحسين الخدمات وتوفير هياكل الاستقبال.

ومن غريب الصدف أن البلدان المجاورة التي قطعت أشواطا كبيرة في هذا الميدان وأصبح المنتج

فعندما يكتشف ظاهرة "الحرقاة" في بلده بعدما كان يسمع عنها من بعيد عند الغير، وعندما يكتشف ظاهرة الغش المنظم في الامتحانات المصرية وعلى رأسها الباكالوريا دون رد فعل من طرف الإدارة المعنية، وكأن شيئاً لم يكن، وعندما يسمع بأن رياضيين جزائريين يتبخرون عند تنقلهم إلى الخارج فرارا من بلدهم، وعندما تصبح ظاهرة البيروقراطية ضاربة أطنابها في كل إدارة على مرأى ومسمع المسؤولين، وعندما يسمع ويرى الملتقيات والندوات بالمئات دون أن تفضي إلى شيء ملموس يحسن حياته اليومية، وعندما يكون مضطربا وخائفا في بيته إن كان له بيت، وفي عمله إن كان له عمل، وعلى صحته إن توفرت له الصحة، وعلى أولاده إن كان له أولاد، وعلى ممتلكاته إن كانت له ممتلكات.

فهذا - سيدي الرئيس - يعني بكل بساطة أن الأمور ليست بخير ولن تساعد على تحقيق كل الأهداف المسطرة، لأن المواطن هو المعني الأساسي يعتبر نفسه غير معني به فلا يساهم ولا يبارك ولا يشارك إن لم يعارض.

ولنا - سيدي الرئيس - مثال على ذلك في نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة التي أراد من خلالها الشعب توجيه رسالة واضحة يتحتم علينا جميعا التمعن فيها وفهمها فهما صحيحا والرد عليها في الميدان بكل الوسائل المتاحة.

سيداتي، سادتي الأفاضل، إن الشعب الجزائري، رغم كل السلبيات والمآسي التي يعيشها يوميا له خزان من القدرة والإرادة للمساهمة في تغيير وتحسين الأوضاع إن تيقن من توفر حسن النية عند الحكام، ولمس أن الأمور صارت تعالج بجدية.

فهو يصبو إلى ترسيخ العدالة بكل معانيها وتثبيت سلطة القانون على جميع الأصعدة، فهو يحلم باليوم الذي يرى فيه بلده في مصاف البلدان المتقدمة وهو مستعد لكل التضحيات من أجل ذلك.

إن المواطن الجزائري له ميزة خاصة فهو قادر على التفاعل بسرعة مع الأحداث ومسايرة المتغيرات وتثمين المبادرات الحسنة عندما يشعر بأن الإرادة

السيدة زهرة ظريف بيطاط: سوف لن أطيل - السيد الرئيس - وعلى كل حال صحيح سوف أتكلم ببطء.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

نساء ورجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد الاطلاع على مشروع برنامج الحكومة والاستماع إلى ما تفضل به السيد رئيس الحكومة من إضافات وتوضيحات، أسجل بأن البرنامج المقدم هو بمثابة حصيلة، كونه اقتصر أساسا على ذكر الإنجازات التي تم تحقيقها أكثر من تركيزه على المشاكل والصعوبات التي تواجه المواطن في شتى المجالات.

ولهذا السبب، فإني أعتقد أن عدم وضوح المساعي المستقبلية للحكومة يجعل من الصعب على المواطن تفهمها، وبالتالي المساهمة في السعي إلى تحقيقها.

سيدي الرئيس،

سيداتي، سادتي الأفاضل،

إني وبصفتي برلمانية مهمتها الأساسية تبليغ انشغالات وأحاسيس المواطنين بكل أمانة، أقول - وبكل أسف - إن المواطن أصبح يشك في مصداقية المؤسسات رغم ما تبذله الدولة من جهود لتحسين صورتها وأدائها.

إن الانطباع السائد في الوقت الحالي يتميز بفقدان الثقة في كل ما له علاقة بمؤسسات الدولة وكذلك فقدان الأمل في مستقبل مضمون للمواطن.

هذه حقيقة - سيدي الرئيس - لا يمكن القفز عليها أو التهرب منها، فإلى جانب صعوبة العيش يلاحظ المواطن علامات الإحباط، التطرف والانحراف بشتى أشكاله، العنف وتبذير المال العام علانية وسوء التسيير والسرقة والرشوة على أوسع نطاق.

سيدي الرئيس،

سيداتي، سادتي الأفاضل،

لقد تتبعت بإمعان وتفحصت كل محاور ما جاء في المشروع الحكومي المعروض علينا للإثراء والمناقشة، وبودي أن أطرح في هذا الشأن بعض الانشغالات التي هي في صلب اهتماماتنا اليومية حيث الفرصة متاحة لتبليغها وطرحها على بساط الحكومة الموقرة بحيث تعرف ولاية تمنراست أزمة خانقة من جراء نقص أو بالأحرى ندرة المياه الصالحة للشرب وتعدّ ولايتنا ولاية منكوبة.

فالأمر مطروح للحكومة الموقرة لإيجاد حلول استعجالية لمعالجة الوضع الراهن في انتظار البدء في تشريع مشروع جر المياه نحو تمنراست.

أما فيما يخص البطالة خاصة لفئة الشباب؛ والمعروف عن ولايتنا أنها ولاية لا تملك أية بنية تحتية اقتصادية فهي تعاني من هذه الآفة الاجتماعية الخطيرة؛ ونطالب في هذا الشأن باستحداث مناصب شغل.

أما في ميدان قطاع السياحة في ولاية تمنراست نتقرب إلى الحكومة الموقرة لإعطائها اهتماما خاصا باعتبارها موردا اقتصاديا هاما وذلك بتشجيع الاستثمار ودعم الوكالات السياحية المتواجدة عبر الولاية.

كذلك تعرف ولايتنا قفزة نوعية في إنجاز الطرقات وميادين أخرى منها فك العزلة عن البلديات؛ وهنا أشير إلى نقص وسائل الإنجاز.

ومن هذا المنبر أوجه تحية تقدير وعرفان بل وتشجيع إلى السيد معالي وزير الأشغال العمومية على العناية والتتبع الذي يوليه شخصيا لإنجاز برنامج الطرق عبر ولاية تمنراست بالرغم من ضعف وسائل الإنجاز.

وهنا أطلب بتدعيم مؤسسات الإنجاز المتواجدة على تراب الولاية وتشجيعها وإعطائها تحفيزات خاصة ومساعدتها في اقتناء عتاد ملائم لإنجاز المشاريع الكبرى إما عن طريق تسهيل القروض البنكية بنسب منخفضة أو بتدعيم خاص من الدولة لتشجيع هذه المؤسسات للتكفل بالإنجازات في وقتها دون تأخر.

السيد رئيس الحكومة المحترم، سبق لزملائي

متوفرة والمؤسسات مراقبة، فهو ينتظر من المسؤولين المثل في تصرفاتهم، في سلوكياتهم، في معاملاتهم، في تعاملهم مع الناس واحترامهم للقانون.

وهذا - سيدي الرئيس - في نظري يتطلب إصلاحا شاملا وتغييرا للذهنيات والممارسات وصرامة في التطبيق وتنفيذ التعليمات، إصلاحا عميقا يقضي على جذور الفساد في كل أوكاره وعلى كل المستويات، إصلاحا لا يستثني لا الكبار ولا الصغار، وبهذا نعيد الأمل للمواطن ونعيد جسور التواصل بعد القطيعة ونعيد الثقة بين الحاكم والمحكوم، ونكون بذلك قد حققنا الأهداف التي رسمها فخامة رئيس الجمهورية والمذكورة في مقدمة البرنامج، ألا وهي: وضع حد للعنف؛ إعادة بناء الثقة وبعث الأمل من جديد.

سيداتي، سادتي الأفاضل،

وهذا ليس بالمستحيل في جزائر المعجزات وشكرا لحسن الإصغاء ولصبركم، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهرة ظريف بيطاط، الكلمة الآن للسيد عبد الله برادعي.

السيد عبد الله برادعي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات السادة الوزراء،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله.

باسم مواطنينا أهنيء السيد رئيس الحكومة والمجلس التنفيذي على الثقة التي منحها إياهم فخامة رئيس الجمهورية على أن يوفقكم الله عز وجل لاستكمال مهامكم الوطنية السامية والنبيلة خدمة للبلاد والعباد في نهج المصالحة الوطنية والتنمية الشاملة وهو المسعى الذي يراود كل الجزائريين والجزائريات من أجل تعزيز وتدعيم مسعى إعادة بناء صرح الدولة والمجتمع الجزائري.

التوجه الذي تم التأسيس له مطلع سنة 99 الذي يعتمد في نظرنا على منهجية تتسم بالموضوعية في الطرح والمنطق في المعالجة والأسبقية في الاختيارات.

السيد الرئيس المحترم، لقد بات واضحا ومعلوما لدى الجميع أن البرنامج الذي تتطلع الحكومة اليوم إلى تحقيقه ونطمح نحن معها بصفتنا ممثلي الشعب إلى أن يحقق نوعا من الرخاء والرفاهية للمواطنين هو برنامج فخامة رئيس الجمهورية ومن ثمة فهو المرجعية الأساسية لكل مجهود وطني يرمي إلى ترقية ودعم النمو الاقتصادي وتعزيز تماسك النسيج الاجتماعي بما يحقق الأهداف الوطنية التي نطمح إليها جميعا.

السيد الرئيس، لعلمك تقاسمونني الرأي في أن العوامل التي حالت دون البلوغ بالمشاريع التي تقدمت بها الحكومات السابقة ما قبل سنة 1999 لا تكمن في المنطلقات والتصورات بقدر ما تكمن في افتقارها إلى عاملي الاستمرارية في الممارسة من جهة؛ والشجاعة في النقد والتقديم والتعديل من جهة أخرى.

وعليه فالميزة الأساسية في البرنامج المعروض على مجلسنا الموقر اليوم للمناقشة والإثراء هي مراعاته للمجهود الوطني المبذول منذ سنة 99، في النهوض بالتنمية الشاملة المستدامة ومحاولته ربط الآفاق والتطلعات المستقبلية بالمكاسب القبلية من دون تعارض أو تناقض يخل بمسيرة التنمية في بلادنا.

السيد الرئيس،

إن البرنامج الذي بين أيدينا اليوم يرفع جملة من التحديات إن أتيح لنا تخطيها نكون قد وضعنا بذلك لبنة صلبة نحو آفاق واعدة تضمن لوطننا العزيز المكانة اللائقة على المستوى الجهوي والإقليمي والدولي وتمنحه القدرة التنافسية في عالم صار لا مكانة فيه للضعفاء.

السيد الرئيس،

يجدر - في هذا المقام - أن أنوه بمسعى البرنامج إلى تحقيق المصالحة الوطنية بين كل الجزائريين وتعزيز دولة الحق والقانون وعصرنتها من أجل خدمة المواطنين ومواصلة حركية التنمية لتتوج

أعضاء المجلس الشعبي الوطني أنهم أثاروا نقطة هامة وهي تشغل بالنا جميعا ألا وهي إعادة النظر أو دراسة الكيفية والنظر بعين الاعتبار في تسعيرة الكهرباء خاصة بجنوبنا الكبير وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالاستهلاك اليومي للمواطن الذي يعاني كثيرا من هذه التكلفة التي أصبحت لا تطاق.

وبدوري أشكر السيد رئيس الحكومة لتتبعه وتفهمه للواقع المعيشي للمواطن بأقصى جنوب الوطن، كما أشكر مجهودات الدولة المبذولة لتنمية هذه المناطق.

السيد رئيس الحكومة المحترم، في النهاية أريد طرح انشغال أراه في غاية الأهمية وهو يتمثل في علاقة الإدارة بالمواطن وحتى بالمنتخب ففي بعض الولايات نجد أبواب الإدارة مغلقة أمام هؤلاء فأطلب من سيادتكم تقديم توجيهات لبعض ولاة الجمهورية. وفقكم الله وسدد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الله برادعي، الكلمة الآن للسيد محمد الصالح زيتوني.

السيد محمد الصالح زيتوني: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الإخوة والأخوات رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إسمحوا لي أن أبدي - في مستهل تدخلتي هذا - بعض الملاحظات حول البرنامج الموجود بين أيديكم والذي حاول التأصيل للمرحلة القادمة انطلاقا من المجهود الوطني المبذول وما يحمله من توجه ذي رؤى اقتصادية واضحة المعالم والأهداف؛ هذا

بمطمح الحكومة إلى ترقية السياسة الاجتماعية والثقافية لتكون في مستوى تطلعات شعبنا.

فتعزيز دولة القانون يعد بحق مسعى نبيلًا وهادفًا، وإصلاح العدالة يُعتبر صمام أمان لتوثيق صلة المواطن بمؤسساته الدستورية.

فلا يسعني في هذا السياق إلا أن أدعو زميلاتي وزملائي النواب إلى توحيد الجهود حول هذا المسعى الذي يؤسس لبيئة يسودها العدل والإنصاف وتكافؤ الفرص بين المواطنين فمن شأن هذا أن يتيح تنافسًا شريفًا ونزيهاً يسمح بإبراز نخب تكون مرتكزا وضمانا للاستمرارية في ترقية المجهود الوطني تنوعا وثراء.

ولا يفوتني هنا أن أنوه بالمجهودات المبذولة والاقتراحات التي جاء بها البرنامج في شقه الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحديد المبادرات وتعزيز نظام التضامن الاجتماعي بهدف رفع القدرة الشرائية وتحسين الظروف المعيشية المادية للمواطنين ورفاهيتهم.

أثمن الإصلاحات المقترحة في المنظومة المصرفية والمالية من أجل تحقيق الفعالية في الأداء والجودة في الخدمات تشجيعا لتحقيق البرامج التنموية سواء ما تعلق منها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو إعادة تأهيل العمومية منها بالأخص وفتح رأس المال الوطني أمام الشريك الوطني والأجنبي.

أشجع عزم الدولة على تثمين تقاليد وقيم الدين الإسلامي ودين التسامح والرقى الإنساني والتآخي؛ ومن ثمة العمل على تطوير الفكر والثقافة الإسلامية بما يساير التحولات العالمية الحديثة.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد زيتوني، الكلمة الآن للسيد عبد الله بوسنان.

السيد عبد الله بوسنان: شكرا السيد الرئيس.
بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

«وإذا قلتهم فاعدلوا ولو كان ذا قربى».
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
الأسرة الإعلامية المحترمة،
زميلاتي، زملائي الأكارم،

قبل أن أبدي بعض الملاحظات أقول: لقد استمعت بكل عناية إلى جميع المتدخلين، وقد استوقفتني بعض الانتقادات التي لا تخلو من الواقعية والموضوعية، لكن أحببت أن أطرح هذا السؤال، متى كانت بداية الانحرافات ومظاهر الفساد بشكل عام؟ هل هي قاصرة على الحكومة الحالية أم هي تراكمات سابقة لها أسبابها وعللها؟

السيد رئيس الحكومة، أقول بكل صدق: لقد اختلط علي الأمر وأنا أتابع عرضكم سائلا نفسي: أهي حصيلة سنوات خلت؟ أم هي سياسة عامة للحكومة؟ أم هو برنامج مستقبلي؟

السيد رئيس الحكومة، أستسمح الإخوة الحاضرين إذ لم أحرص هذه المداخلة بشكل جيد لأنني كنت خارج الوطن، ولم أطلع على البرنامج إلا إطلاقة سريعة هكذا.

إسمحوا لي السيد رئيس الحكومة، أن أبدي ملاحظة حول العرض المقدم الذي جاء خاليا من التشخيص للوضع العام الذي تعيشها البلاد لاسيما فيما يتعلق بأمهات القضايا الوطنية التي يعرفها ويعيشها الشعب الذي هو علة وجود جميع مؤسسات الدولة حكومة وأحزابا وبرلمانا؛ الأمر الذي يتطلب من السلطات العمومية تكريس ثقافة الحوار والإنصات إلى الشعب الذي له القدرة على قراءة كل الخلفيات لأي حدث وطني.

وفي هذا المقام - ومن باب تجسيد الديمقراطية التي نتطلع إليها - علينا أن نتخلص - سيداتي، سادتي - من البرامج المناسباتية إذا لا نعرف الشعب وما يريده ولا نستمع إليه بل نضرب عرض الحائط بأهدافه ومراميه بل يقع الطلاق بينه وبين المؤسسات خاصة منها السياسية لكنه طلاق رجعي إذ تعود إليه هذه المؤسسات عند المواعيد الوطنية كالأستحقاقات

تحسين الأداء ورفع قدرات القضاة وكل الأسلاك، لكن أستسمح معالي وزير العدل الغائب الذي أكن له كل الاحترام، لأبدي ملاحظة تتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية، علما بأن القاعدة المعروفة: «القضاء يحيا بالتنفيذ ويموت بعدم التنفيذ». يا للعجب! هناك بعض مديري المؤسسات لا يطبق الأحكام القضائية الممهورة بالصبغة التنفيذية بمجرد تعليمات داخلية، عمل غريب! أحكام وقرارات قضائية ممهورة بصبغة تنفيذية باسم الشعب الجزائري يتناول على عدم تنفيذها بعض المدراء بحجة عدم الصحة المالية لبعض المؤسسات.

السيد رئيس الحكومة، لقد استبشرت خيرا عندما قرأت في برنامجكم فلسفة التصنيع التي يجب العودة إليها لأنها الاستثمار الوحيد المنتج الخالق لمناصب شغل دائمة ويحصن بلدنا من التبعية في بعض المجالات.

السيد رئيس الحكومة، إن الحديث عن التنمية في عالم الريف يجرنا إلى معرفة الأوضاع التي يعيشها سكان الأرياف، حيث تعطينا صورة واضحة ناصعة أن هناك بونا شاسعا بين مواطن وآخر وقد تزايدت الفروق، مواطن جزائري يستفيد حتى النخاع من الدخل الوطني، والآخر يشقى ويكابذ ظروف الحياة الصعبة.

سيدي الرئيس، أود أن أسجل وأثنم عاليا كل الجهود التي بذلت منذ 1999 وفي مقدمتها ما تم في إطار المصالحة الوطنية التي سمحت لنا أن نذهب بعيدا في التنمية...

(وأخيرا، أبلغ رسالة سكان دائرة الميلية ولاية جيجل، الذين يلتمسون من فخامة رئيس الجمهورية أن تكون دائرتهم الميلية القديمة ولاية جديدة في إطار التقسيم الإداري الجديد المزمع إجراؤه في الأشهر القادمة، علما بأن دائرة الميلية القديمة تحتوي على أربع دوائر وتسع بلديات وقد كان طلب المواطنين قائما منذ التقسيم الإداري في عام 1984.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته).

الانتخابية وغيرها، أعتقد أنها سلوكات لا تنم عن تطور فكري وحضاري وبعيدة عن الديمقراطية الحققة. السيد رئيس الحكومة، لقد تحدثت عن منطقة بلارة، منطقة حرة ثم ألغيت، مدينة صناعية ثم ألغيت، والآن يجري الحديث على كونها منطقة صناعية وقد رصد لها غلاف مالي، لكن الواقع والحقيقة يتقضيان القول: إنها تحولت إلى إسطلبل للحيوانات ولم تر النور، وفي هذا السياق فإن سكان منطقة الميلية بل سكان ولاية جيجل يتساءلون عن مشروع مصنع الألمنيوم الذي نما إلى علمهم أنه قد حول إلى منطقة أخرى، وقد تم التحول في جناح الليل لهذا المشروع الذي كنا نعلق عليه آمالا كبيرة في هذه المنطقة، أهذا هو التوازن الجهوي - السيد المحترم رئيس الحكومة -؟ السيد رئيس الحكومة، لقد تطرقتم إلى ميناء جنجن الذي يعد من أكبر الموانئ في شمال إفريقيا لكن مع الأسف منذ تدشينه وإلى حد الآن فإنه يشغل بطاقة ضعيفة جدا، علما بأن طاقته الإجمالية سنويا خمسة (05) ملايين طن، رجاؤنا التفكير مليا في تفعيل هذا الميناء المفتوح على بعض الدول الإفريقية، وهنا يجزني الحديث لتساءل عن الطريق الوطني 77 أين وصلت الدراسات؟ وما مصيره؟

السيد رئيس الحكومة، إن سياسة التشغيل يجب أن تكون مبنية على الواقع المعيش، وهنا أقترح إعادة النظر في مشروع بناء 100 محل على مستوى كل بلدية.

أيعقل أن نبني 100 محل في بلدية نائية؟ ماذا نفعل بها؟ لو أرجعنا هذا الغلاف المالي لهذه المحلات لأمكننا أن نبني وحدات صناعية صغيرة، إنني أعتبر أن معظم الأموال التي سوف تصرف في هذا المشروع سيذهب هدرا.

نعم! يمكن أن نبني أكثر من 100 محل في بلديات حضرية؛ لكن بالنسبة للبلديات النائية فلا يعقل أبدا، لا يعقل أبدا! وأنا أرى أنه لا بد من المراجعة في هذا الموضوع.

السيد رئيس الحكومة، إنني أشيد وأنوه بما حققته الورشات الكبرى في مجال إصلاح المنظومة القضائية التي قطعت أشواطا معتبرة في مجال

1- التقليل من الشفافية أو انعدامها؛
2 - التحديد والتقليل أو قيد الحريات العامة
والخاصة؛

3 - البيروقراطية.

أولاً: التقليل من الشفافية

التقليل من حد الشفافية أو انعدامها في ميدان
تسيير الشؤون الاجتماعية للمجتمع تعد بمثابة
الحماية الأساسية لتنشيط وتقوية الرشوة حيث إن
هذه الأخيرة لا تصمد أمام قوة الضوء أو النور وكذا
الشفافية المخلصة.

وهنا نتساءل ما معنى العتامة في بلادنا الجزائر؟
وللإجابة على ذلك، تبرهننا الأدلة والأمثلة الآتية:
مواصلة تحرير قانون المالية لمختلف السنوات
المالية على أساس بيع ثمن برميل البترول بتسعة
عشر (19) دولاراً، علماً أن خلال السنوات الأخيرة
وصل ثمن البرميل الواحد إلى أكثر من ستين
(60) دولاراً.

وعملاً بتخفيض ثلثين من الإيرادات الإجمالية
للوطن على حساب الهيئة الوحيدة المكلفة تشريعياً
للقيام بتوزيعها.

ثانياً: التحديد والتقليل أو قيد الحريات العامة
والخاصة

في هذه النقطة تجدر الإشارة إلى أنه خلال
السنوات الأخيرة لاحظنا تدرجياً القيد المستمر
والدائم في ميدان حرية التعبير بغض النظر عن أن
الأحوال الطارئة القائمة بدون سبب غير كافية لذلك،
حيث ينجم عنها التخفيض الكامل للحريات التشريعية
في بعض الأحيان أو انعدامها في الآخر وهذا مرادف
للرجوع حتماً إلى سياسة الحزب الواحد والمثال على
ذلك أنه في الآونة الأخيرة نلاحظ التشريع معلقاً فيما
يخص الحريات الفردية والجماعية.

1 - عدم إنشاء أي حزب جديد؛ غير أن الجزائر من
بين البلدان التي وقعت كل الاتفاقيات الدولية التي
تحمي حريات الجماعات والأفراد. وأن نظام الحكم
في الجزائر لا يزال يحارب كل محاولات خلق وإنشاء
النقابات الحرة، وهذا بغية وقصد البقاء على نفس
النقابة الوطنية (UGTA) - بكل احترام.

السيد الرئيس: شكراً للسيد عبد الله بوسنان،
الكلمة الآن للسيد محند آكلي سمودي، فالاستثناء لا
يعني القاعدة.

السيد محند آكلي سمودي: شكراً السيد الرئيس.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

سيدي رئيس المجلس،

سيدي رئيس الحكومة والأعضاء المرافقين له،

سيداتي وسادتي أعضاء المجلس،

إخواني من العائلة الصحافية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أزول فلاون جميعاً.

بعد القراءة والدراسة القيمة للوثيقة المقدمة لنا
للمناقشة والإثراء والتي تتمحور حول برنامج
الحكومة، لقد لوحظ بأسف شديد أن موضوع
«الرشوة والفساد» على جميع المستويات لم تول له
الأهمية اللائقة من طرف الحكومة ولم تعط له الأولوية
المناسبة، إذ لم تخصص له سوى صفحة واحدة من
بين الواحد والتسعين صفحة المكونة لمشروع
الحكومة المقدم للنقاش والإثراء عوضاً أن يؤخذ هذا
الموضوع بعين الاعتبار بكل جدية وإخلاص وكذا
إجبار تظافر الجهود لإيجاد حلول ناجعة من أجل
وضع حد لهذه الآفة باعتباره حساساً، فالحكومة تظن
أنها مالكة زمام الأمور واكتفت بالقول مصرحة منذ
الوهلة الأولى أي منذ البداية أن موضوع الرشوة هي
ظاهرة وحادثة عالمية بكل بساطة.

حقيقة أن الرشوة تمس جميع بلدان العالم بدون
استثناء ويختلف الأمر من بلد لآخر حسب الدرجات
والمستويات حيث إنه حسب تقرير ورأي المنظمات
غير الحكومية «الشفافية العالمية» فإن الجزائر تعد من
بين البلدان المتضررين من وباء الرشوة والفساد في
العالم إذ عمت الوطن، الشيء الذي يمثل خطراً حاداً
يهدد كيان الأمن والطمأنينة الوطنيين.

بعد التحليلات والدراسات التي تحصلنا عليها،
تجدر الإشارة أن الرشوة على مستوى جميع بلدان
العالم مدعمة ومشجعة وساعدها على الانتشار ثلاثة
عوامل أساسية وهي:

العادية أو من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الضخم الذي قرره فخامة السيد رئيس الجمهورية. وإذا كانت الجهودات السالفة الذكر قد حققت نتائج معتبرة في شتى الميادين إلا أنه مع ذلك تبقى ميادين كثيرة تتطلب مزيدا من الاهتمام ويجب أن تكون ذات الاهتمامات القصوى في أولويات الحكومة مثل التشغيل ومحاربة البطالة والرشوة والاختلاس وتبديد المال العام والبيروقراطية والتهرب وتوفير الأمن.

سيدي الرئيس، عند تفحصنا لمشروع برنامج الحكومة المعروض علينا؛ لاحظنا أن جهودات الدولة متواصلة في جميع القطاعات ولكن في رأينا هناك قطاع لم تعط له الأهمية الكافية ألا وهو قطاع الري ولا سيما في إنجاز السدود.

إن أزمة المياه الخانقة التي تعيشها بلادنا منذ عدة سنوات بسبب الجفاف تقتضي بذل جهودات إضافية وتسجيل برنامج خاص محدد الزمن لبناء السدود بمختلف أنواعها.

نعم! إننا واعون بأن دراسات إنجاز السدود تتطلب سنوات وبأن الإنجاز يتطلب سنوات أخرى، نعم إننا واعون بأن ذلك يتطلب إمكانيات مادية ضخمة إلا أن ذلك يعد حتميا ولا مفر منه خاصة وأن الوضع المالي الحالي يسمح بذلك؛ إلا أن هناك بعض السدود تم إنجاز الدراسات المتعلقة بها وهي جاهزة منذ عدة سنوات وبقيت حبرا على ورق كسد واد برقش بولاية عين تموشنت.

إن إلحاحنا على هذا القطاع نابغ من الفوائد المعتبرة والعديدة التي يحققها فبناء حاجز مائي مثلا والذي لا تتعدى تكلفته خمسة ملايين سنتيم يخلق مناصب شغل دائمة ومردودا فلاحيا واستقرارا للسكان ويساهم حتى في تحسين المناخ.

سيدي الرئيس، النقطة الثانية في ميدان السكن؛ وفي هذا الميدان أقترح مراجعة نسبة مساهمة الدولة في عملية بناء السكن التساهمي ذلك أن مبلغ 50 مليون سنتيم الذي خصصته الدولة عند انطلاق العملية حدد على أساس تكلفة الإنجاز آنذاك والتي تضاعفت الآن. فالسكن من نوع (F3) مثلا والذي كانت تكلفته

ميدان السمعي البصري مقيد أيضا، علما أن عملية إنشاء وخلق قنوات حرة أخرى سواء سمعية (راديو) أو مرئية (تلفزة) مرفوضة تماما، وأن نفس العملية لدى جيراننا موجودة وقائمة منذ سنين.

ضف إلى ذلك حرية الصحافة التي تعرف نفس الحالة المتدهورة حيث إن مختلف التهديدات تلحق بالصحفيين (السجن، الغرامة... إلخ).

كما أن موضوع إنشاء الجمعيات غير داخل في الحساب، حيث إن عدد الجمعيات التي تنشأ يعد ضئيلا جدا إذ يجبر عليها التماشي مع آراء نظام الحكم، وهذا خرق لقوانين المنظمات غير الحكومية.

لذا من أجل محاربة الرشوة والفساد فالحل الوحيد هو أن الأمر يتطلب الرجوع إلى الديمقراطية الحقيقية وإلى محور الحريات الفردية، النقابية، التعبير والاجتماعات ومحاربة الغش في عمليات الانتخابات، ولهذا كله يجب وجود الإرادة السياسية. شكرا السيد الرئيس على حسن انتباهكم وتحيا الجزائر.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محند آكلي سمودي، الكلمة الآن للسيد بلخير سعدي.

السيد بلخير سعدي: شكرا للسيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السادة أعضاء الحكومة المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، أسرة الإعلام، السادة الحضور، السلام عليكم.

سيدي الرئيس، لقد بذلت الدولة جهودات معتبرة وسخرت إمكانيات هائلة خلال السنوات الماضية وفي شتى الميادين؛ وذلك من أجل النهوض بالبلاد وإخراجها من الأزمة التي كانت تتخبط فيها أمنيا واقتصاديا واجتماعيا، هذا سواء من خلال البرامج

بن بلة آنذاك، وفي سنة 1970 أعيد تنظيم هيكله مع إنشاء مسارح جهوية ومنذ ذلك الوقت انتهج النظام الاشتراكي آنذاك ولكننا الآن في النظام الليبرالي ونتواجد أمام فراغ قانوني حالياً يخص تنظيم هذه المؤسسات، نحن نحيد ونود إيجاد نظام قانوني يحمي هذه المسارح والفنانين ولم لا قانون أساسي للفنان أي قانون يحمي كل تجار الأحلام الذين يحومون بالفنانين ويستغلون حقوقهم وكرامتهم.

حاولت في وقت سابق أن أنشئ نقابة فنانين لكن الأمر كان صعباً وصعباً جداً والآن أنا مستعدة لإنجاز ذلك.

فيما يخص بناء 15 داراً للثقافة التي تفتقر لها الـ 48 ولاية ولكن هل فكرنا في دور الثقافة الموجودة أصلاً؟ إنها خالية من الثقافة ولا نجد بها إلا العنكبوت إلا بعض التي تتمتع ببعض النشاط والحيوية لكن أغلبها مملوء بالعنكبوت، فإذا دخلت إليها فلا تخرج إلا وأنت حامل معك العنكبوت وبالنظر كذلك للإعانات الممنوحة لهذه الدور والمقدرة بحوالي 100.000 دينار في السنة، نتساءل ما الذي يمكن لمدير الثقافة فعله في هذه الحالة؟ وأظن أنهم قد ضاعفوا المبلغ بحيث وصل إلى 150 ألف أو 200 ألف دينار سنوياً وهو مبلغ لا يستطيع أن يقوم بأي شيء.

لدي اقتراح أقدمه إلى السيد وزير التربية وأتمنى أن يكون اقتراحاً ببناء؛ في إطار الإصلاح التربوي الجديد حبذا لو أضفنا مادة وهي مادة الثقافة لكي نحمي أولادنا من غزو الثقافة الخارجي فإن سألنا أي تلميذ أو طفل عن آخر أي فيلم أو آخر كليب أجنبي يعطيك أدق تفصيل خاص بالتصوير أو شيء آخر لكن لو سألته عن المطرب خليف أحمد أو محمد بودية أو إسياخم أو كاتب ياسين أو محمد ديب أو أي رجل من رجال الثقافة فلا يجد لذلك جواباً، لذا لا يحق لنا أن نهمل الأجيال القادمة أي يجب أن نحميهم بثقافتهم ويجب أن يكونوا مطلعين على ثقافتهم وعلى تاريخهم، أعتقد أن أطفالنا محتاجون لدليل أو معلم ثقافي وهذا يعني واجب الذاكرة نحو ثقافتنا فلا يحق لنا أن نهمل هذا الجانب خاصة أطفالنا – بالرغم من أنه قد أهمل شق منه في الماضي – ونحن نتبنى نظام العولمة فلا

لا تتجاوز 100 مليون سنتيم في ذلك الوقت، أصبحت تقارب 200 مليون سنتيم.

كما أقترح مراجعة مبلغ الإيجار المتعلق بالسكنات الاجتماعية الذي أصبح فوق طاقة المستفيدين منه خاصة وأنهم من ذوي الدخل المحدود أو المنعدم؛ مما جعل الأغلبية منهم عاجزين عن التسديد. شكراً على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد بلخير، الكلمة الآن للسيدة دليلا حليلو.

السيدة دليلا حليلو: شكراً السيد الرئيس.

سيدي رئيس مجلس الأمة،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
زملائي، زملائي،
السلام عليكم.

أهتم بكل القطاعات الموجودة في البرنامج لكن دوماً لدي اهتمام خاص بالقطاع الثقافي وأظن أن هذا القطاع ليس تحت مسؤولية أهل الثقافة فحسب بل هو مسؤولية الجميع.

فالثقافة هي فراشنا الحضاري الذي إذا فرشناه على أرضنا فبإمكاننا زرع أي شيء فينبت، هذا شيء مهم جداً؛ مع هذا فقد لاحظت نقاطاً عديدة في برنامج الحكومة نتفاعل بها ونتمنى أن تتحقق إن شاء الله ومن بينها وضع آلية دعم سعر الكتاب، إنه أمر جد مهم بحيث كان مشكلاً إشتكى منه الكثير من المواطنين، المتاحف واسترجاع الذاكرة السنمائية الجزائرية الموجودة في المخابر الأجنبية؛ إنها إشارة قوية سررت شخصياً لها كثيراً.

وضع إطار قانون من أجل ضبط قطاع الكتاب والسينما وهذا أمر مهم أيضاً لكن هل فكرنا في المسارح؟ والفراغ القانوني الموجود في تنظيم هذه المؤسسات بحيث نحن ندرك أن المؤسسة الثقافية الأولى التي تأممت في الجزائر هي "أوبرا الجزائر" بتاريخ 08 جانفي 1963 من طرف السيد الرئيس أحمد

بصفة عامة؟ لماذا الخوف من النقاش والحوار؟ هل نعمق المسار الديمقراطي ونعزز دولة القانون بوضع "سيف داموكلاس" فوق رؤوس الصحافة؟ هذه الصحافة التي ضحت بأعلى رجالها ونسائها لمقاومة الإرهاب وساهمت في إنقاذ الجزائر من الزوال أظن سيدي رئيس الحكومة أنه حان الوقت لتعديل القانون في صالح الصحافة.

إن المعارضة السياسية وكذا الصحافة الحرة يعتبران مقياس حرارة الديمقراطية فهل نعالج الحمى بكسر مقياس الحرارة؟

حرية التعبير والإدلاء بالرأي والرأي الآخر هما أساس الديمقراطية لكن وللأسف فممنذ سنة 1999 نعيش في تدهور وتأخر واضح في هذا المجال، أنا غيور لما شاهدت في الأيام القليلة الفارطة رئيس دولة قام باستدعاء رؤساء الأحزاب المعارضة ليتشاور معهم قبل أخذ قرار يؤثر على مصير بلده! ألا تستحق المعارضة السياسية في الجزائر المشاركة في صنع القرارات المصيرية للبلاد؟ أعني بالملاحظة الثالثة برنامج دعم النمو الاقتصادي، فقد لاحظت نوعا من القلق والتسرع في تنفيذ المشاريع المختلفة، لابد أن نفرق بين السرعة والتسرع! أخشى أن تصرف أموال في إنجازات ضعيفة ذات مردودية متواضعة، فإن لم نعط الوقت الكافي للدراسات أي تهيئة المشاريع سينعكس هذا الأمر سلبيا على النتيجة.

وكم من طريق معبد يصبح تقريبا غير صالح للاستعمال وبعد مدة قصيرة من استعماله؟ كم من مواطن يشتكي من رداءة نوعية السكنات التي يستلمها؟ فلا بد من الحرص على نوعية الإنجازات لكي تدوم وتكون صالحة للاستعمال.

الملاحظة الأخيرة أخصصها لعالم الشغل، الوضع حقا مقلق، لأن خريجي الجامعات وحاملي الشهادات العالية اليوم لا يتحصلون على عمل والأمر الذي يزعج أكثر هو عدم المساواة في الحظوظ لأن عالم الشغل في بلادنا غير منظم، إذن لابد من وساطة - المعرفة أو المحسوبية كما يقول عامة الناس - أثناء البحث عن منصب عمل.

سيدي رئيس الحكومة فإذا أردنا أن نعيد الأمل

يحق لنا أن نتساهل في هذه المسألة وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة دليلة حليلو والكلمة الآن للسيد رشيد أعرابي.

السيد رشيد أعرابي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس، السيد رئيس الحكومة والطايم الوزاري المرافق له، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، عائلة الصحافة، السيدات والسادة الحضور، صباح الخير عليكم، أزول فلاون.

بعد اطلاعي على برنامج الحكومة استخلصت أن أكثر منه نوايا وعموميات بينما كنا ننتظر الحلول الدقيقة والآجال المحددة للوصول إلى الأهداف المسطرة، بمعنى آخر تعرف الحكومة ماذا ولكن ينقصها كيف ومتى؛ نظرا لضيق الوقت أكتفي ببعض الملاحظات والتساؤلات التي أرجو أن يأتي سيدي رئيس الحكومة في جوابه علينا بتوضيحات.

إلى حد الآن ومنذ الاستقلال جملة الحكومات التي سيرت شؤون البلاد اكتفت بصرف وإنفاق الأموال الناتجة عن تصدير البترول، نحن كالأبن المدلل الذي يبذر أموال والده؛ نحن نأكل رأس المال فما هو فضلنا واستحقاقنا في ذلك؟ أليس من بين أهداف الحكومة خلق ثروات ومداخيل جديدة ذات ديمومة؟ لأن البترول سيزول يوما! أنا آسف لأن مدخول الجزائر سنويا من غير البترول لا يتعدى 1 مليار دولار فإلى متى يستمر هذا الوضع يا سيدي رئيس الحكومة؟ فماذا لو تدهورت أسعاره؟!

– هل حدد برنامجكم تحسين منتوج البلاد من غير مادة البترول؟

– ما هي القطاعات التي سوف تأتينا بنتيجة؟ تخص الملاحظة الثانية مسألة تعميق المسار الديمقراطي وتعزيز دولة القانون، كيف سيتم ذلك؟ هل بغلق التلفزة وقنوات الاتصال العمومية على المعارضة السياسية بصفة خاصة والمجتمع المدني

السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
بداية أود وأنا ألتقي في هذا المجلس الموقر بهذه
الوجوه الكريمة أن أعرب عن كامل تقديري وتشكراتي
لكل الطاقم الحكومي عن مجهوداتهم المبذولة من أجل
إنجاح برنامج الحكومة الذي أقره السيد رئيس
الجمهورية والذي شرع فيه منذ 1999، بالانطلاق في
برنامج دعم النمو الاقتصادي، وتجسيده، تبعه في
سنة 2004، برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي،
هذا البرنامج الحكومي الذي بين أيدينا النابع من
أعماق الشعب، يندرج ضمن الاستمرارية ويقوم هذه
المرّة على أهداف ثلاثة تتمثل في وضع حد للعنف،
واستعادة الثقة، وبعث الأمل من جديد من أجل تنمية
مستدامة سليمة من الناحية الإيكولوجية، قابلة
للتطبيق من الناحية الاقتصادية عادلة من الناحية
الاجتماعية، ملائمة من الناحية الثقافية، إنسانية
مستمدة من منهج علمي شامل.

سيدي الرئيس، إن ضخامة هذه البرامج التي
نفتخر بها فاقت ميزانيتها 140 مليار دولار، تعتبر
فريدة من نوعها على المستوى العالمي مقارنة
بالقواعد العامة في حجم المصاريف وبالنتائج
الداخلي الخام (P.I.B)، تتطلب بعض الميكانيزمات
والمفاهيم التي أصبحت جد ضرورية في تسييرنا
وتقييمنا اليومي ولاستعادة الثقة والتي تنعكس
إيجابيا على حياة المواطنين والمواطنات.

من بين هذه المفاهيم: الحكومة الالكترونية
والمدينة الالكترونية أو الرقمية.

تتمحور مداخلتني حول المواضيع التالية:
الحكومة الالكترونية، المدينة الالكترونية أو الرقمية،
الحالة المدنية، بعض الآفات الاجتماعية (العنوسة،
الشبيبة وظاهرة الانحراف)، بعض الملاحظات على
السكن، الضمان الاجتماعي والنظم الصحية،
المنظومة التربوية، التعليم العالي والبحث العلمي،
قطاع الموارد المائية، قطاع الطاقة، قطاع النقل،
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن محدودية
الوقت تلزمني تقديم نص المداخلة مكتوبا في آخر
تدخلتي.

لشبابنا فلا بد من تعميم مبدأ الشفافية في التوظيف
وتوزيع مناصب الشغل بحيث لا نجد الشفافية في
بلادنا بصورة أكثر إلا في إطار الغش ولنتفادى أن
تكون بعض المؤسسات العمومية شبه خاصة، أكثر
من ذلك فإنها تصل إلى درجة أن تكون عائلية - تضم
الأقارب بصفة عامة - وهذا أمر غير مقبول في جزائر
2007.

هذا فيما يخص البطالين، أما المواطنون الذين
ساعدهم الحظ فوجدوا عملا فيطرح عليهم مشكل
ضعف الأجور، فإذا علمنا بأسعار السوق هذه الأيام
فإن البطاطا لم تعد في متناول العامل ذي الدخل
البسيط! إذن ونظرا لضعف القدرة الشرائية للأسرة
الجزائرية لا بد أن نعيد النظر بكل جدية ومراجعة سلم
الأجور؛ أقول هذا وأنا أعلم أن الأمر ليس بالسهل
سيدي رئيس الحكومة، ولكن إذا أردنا أن نحتفظ
بإطاراتنا ومنتقادي ظاهرة هجرة الأدمغة أو صور
(لبود بيبيل) أو الحراقة فلا مفر من ذلك.

أخيرا، يعد مشكل انعدام الأراضي لبناء المرافق
العمومية، المدارس، قاعات العلاج، الملاعب
الرياضية... إلخ عائقا كبيرا يكاد أن يقضي على
الطموح في النمو الاقتصادي، كلنا يعلم أن أغلب
بلدياتنا لم تكن لها الوسائل الكافية لشراء الأراضي،
أقترح على الحكومة تخصيص مبلغ مالي لشراء
أراضي الخواص لفائدة البلديات...

السيد الرئيس: شكرا للسيد رشيد أعرابي والكلمة
الآن للسيد كريم عباوي.

السيد كريم عباوي: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،
السيدات والسادة رجال الإعلام،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء
المجلس الموقر،

غير المسبوق في تقنية المعلومات، اختراعا واستخداما، إلى نقل العالم بشكل متسارع من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات، ومن مظاهر ذلك بروز مصطلحات ومفاهيم أصبحت جزءا من الحياة اليومية للمجتمعات، ففي مجال الاقتصاد برزت مفاهيم مثل التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية والنقود الالكترونية، وفي مجال الاتصال: البريد الالكتروني والتعليم الالكتروني والجامعة الالكترونية وفي المجال التعليمي: المدرسة الالكترونية أو المدرسة الذكية وفي المجال الحكومي: الحكومة الالكترونية والمدينة الالكترونية بالإضافة إلى مجالات أخرى عديدة لا مجال لذكرها، وقد أدى كل ذلك إلى ظهور مجتمع المعلومات، وتبلور من جديد مثل عمال المعرفة ومهندسي المعرفة، ومزودي الخدمة الالكترونية ومطوري المواقع الالكترونية للمؤسسات وما إلى ذلك.

وكان من الفوائد الإيجابية لهذه التقنيات أنها ساهمت في زيادة الكفاءة والفعالية الاقتصادية والإدارية، وتحسين مستويات العدالة الاجتماعية وتحقيق الأمن وزيادة النمو الاقتصادي ورفع كفاءة انتقال الأموال الاستثمارية عبر الحدود. بنفس الوقت خففت في الكلفة الاقتصادية المختلفة وحاصرت البيروقراطية والروتين وقصرت الإجراءات التي تهدر المقدرات والوقت، وقللت من الضغط على شبكات النقل والازدحام على الطرق، ودنت معدلات استخدام الطاقة وبالتالي نسب التلوث، كما خففت مستويات الجريمة ومخاطر العمل في المصانع والمكاتب؛ وقد أدت الاستفادة من مقدرات التقنية بالمجمل إلى تحسين مستوى حياة المجتمعات والتجمعات السكانية المختلفة.

إن مفهوم المدينة الالكترونية ليس نسجا من الخيال؛ إن المدينة الالكترونية هي مدينة واقعية وليست خيالية، فهي مدينة تعتمد على تقنيات الاتصال والإعلام التي هي في متناولنا في تسيير نشاطات الجماعات المحلية على الرقمية في تسيير خدمات المدينة مثل النقل، الخدمات، الإدارة، التربية والتعليم والثقافة والبنوك... إلخ وعلى تقنية الشبكة

أبتدىء بأول نقطة والمتمثلة في الحكومة الالكترونية؛ يعتبر تحديث الدولة وتدعيمها بأحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أحد الوسائل الرئيسية للاستمرار في برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ولاشك أن هذا التطوير سينعكس بشكل إيجابي على المواطنين والمستثمرين وشركات قطاع الأعمال التي تتعامل مع الجهات الحكومية حيث تهدف عملية التطوير بشكل رئيسي إلى تقديم الخدمات الحكومية للمواطن في زمن قياسي وبأقل جهد ممكن وبمستويات الكفاءة العالمية، كما تقوم بتوفير المعلومات الدقيقة والمحدثة لدعم اتخاذ القرار والمعاونة في التخطيط للمستقبل ومتابعة ومراقبة تنفيذ مشاريع التنمية التي أقرها السيد رئيس الجمهورية وتسهيل التعاون بين جميع الوزارات والهيئات الحكومية.

إن برنامج الحكومة الالكترونية هو برنامج وطني، ويهدف إلى تحسين الأداء الحكومي التقليدي من ناحية تقديم الخدمة وكفاءة الأداء والدقة وتقليل الوقت والتكلفة اللازمين لإنجاز المعاملات الحكومية، والوصول إلى درجة عالية من الرضا لمتلقي الخدمة، هذا بالإضافة إلى التكامل والتنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة، والهدف العام هو الوصول إلى كفاءة وشفافية وأداء أفضل للحكومة وموظف الحكومة وتغيير الصورة النمطية السائدة لدى الكثيرين.

إن برنامج الحكومة الالكترونية يحقق الأهداف الوطنية ويوجه التحول والتغيير المنشود للإصلاح والتطوير في الحكومة لتحقيق تلك الأهداف، لذا، كان لابد من جهة مرجعية تقوم بتنسيق جهود الجهات الحكومية المختلفة ودعمها بالمنهجيات الحديثة والخبرات البشرية في مجالات متعددة، بحيث تمكن تلك الجهات الحكومية من تكامل الجهود والوصول إلى أعلى درجة من النجاح في تطبيق عملية التحول المنشودة وبالتالي تحقيق أهداف كل منها من ناحية، والأهداف الوطنية من ناحية أخرى.

ثاني نقطة: المدينة الالكترونية أو الرقمية مع حلول القرن الحادي والعشرين، أدى الاتساع

داخل حدودنا بمعزل عن عالم بدأت حدوده في الزوال كما لا يحق لنا أن نقوم بتجارب أثبتت الدول المتقدمة فشلها، فلنستفد من تجارب غيرنا سواء كانت مجدية أو فاشلة والمرور إلى الأفضل دون الحياذ عن التوجهات الوطنية.

كمثال تطبيقي على المدينة الرقمية في مجال الصحة ولسد النقص الملحوظ في اختصاصي الكشف بالأشعة في بلادنا أقترح جملة لأرشفيف الصور والاتصال.

فما دام أن وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات قد باشرت إصلاحاتها وبدأت في تزويد المستشفيات بأجهزة كشف رقمية، يكفي إنشاء مركز وطني أو جهوي لاستقبال الأشعة وقراءتها في صورتها الرقمية عن بعد. هذا المركز المؤطر من طرف اختصاصي وحيد ووحيد فقط يقوم بقراءة وتحليل الصورة وإرجاعها إلى باعثها بدون عناء أو مشقة وفي وقت قياسي ولعدة ولايات التي تعاني من هذا النقص.

ستمكننا هذه العملية من:

- (1) سد النقص الملحوظ للاختصاصيين في الكشف بالأشعة؛
- (2) سرعة التنفيذ؛
- (3) التخفيف في التكاليف الاقتصادية المختلفة؛
- (4) حصر البيروقراطية والروتين؛
- (5) تقصير الإجراءات التي تهدر المقدرات والوقت؛
- (6) تقليل الضغط على شبكات النقل؛
- (7) تسهيل الأرشفيف والإحصاء.

النقطة الثالثة: الحالة المدنية

هذا الموضوع كان محل انشغال 87% من المواطنين في فوروم عبر الواب شاركت فيه في شهر فيفري المنصرم ولمدة شهر كامل.

إن جملة الحالة المدنية تواجه يوميا صعوبات جملة بحيث نلاحظ عدم تأقلم ومسيرة بعض التدابير والقوانين للتقدم التكنولوجي اللامركزي وقلة الوسائل وتدني المستوى التكويني لعمال الحالة المدنية وصعوبة تأمين الوثائق وتسليمها.

ومن هنا فإن تنظيم وتسيير الحالة المدنية يحتل

العنكبوتية لتنفيذ الوظائف الاعتيادية لقاطني المدن بطريقة إلكترونية الطابع وينفذها أشخاص عاديون في مدينة عادية. فهي مدينة مرتبطة بالجغرافيا وليس بالافتراض الجغرافي، وإنها مدينة روادها هم الأشخاص الاعتياديون وليست مقصورة على متخصصي الحاسوب والشبكات، ومن محفزات بروز ظاهرة المدينة الالكترونية تسارع الاختراعات في مجال تقنية الحاسوب والمعلومات والاتصال الواسعة النطاق ونضوج تقنية أنظمة المعلومات الجغرافية التي ساهمت في تسهيل ربط التجمعات السكانية ببعضها والذي شرعت فيه وزارة الري والموارد المائية والوزارة السابقة المنتدبة للمدينة.

لهذا، لابد من أن يكون تخطيط المدينة الالكترونية جزءا من استراتيجية شمولية ورؤية بعيدة المدى تأخذ كافة الأبعاد الاجتماعية والحضارية بالاعتبار ويمكن من خلالها ترتيب أولويات العمل، كما يجب أن تكون مشاريع المدينة الالكترونية جزءا لا يتجزأ من مخطط مشاريع البلدية أو الولاية، كما يجب أن ينظر إلى الموضوع على أنه تحد اجتماعي تخطيطي تمويلي مشاريعي وليس كتحد تقني أو فني.

من المهم الإدراك أنه ومع حلول القرن الحادي والعشرين أصبح تطبيق الحلول الحاسوبية بكافة أشكالها وفي مختلف البيئات أمرا ميسرا نتيجة لوجود برامج وعتاد ذي جودة عالية وسهلة الاستخدام، لكن التحدي الصعب هو اختيار الحل التقني المناسب للمشكلة المناسبة...

(إنه يظهر للبعض أن ما تم التطرق إليه هو نوع من الخيال لا يجب التطرق إليه في الوقت الحالي ما دامت أغلبية مدننا تعيش مشاكل يعرفها العام والخاص، إن المتمعن في هذه المشاكل يرجع أسباب المشاكل التي عاشتها المدن أساسا إلى عدم وجود تخطيط بعيد المدى وحتى لا نقع مرة أخرى في نفس الأخطاء التي وقع فيها أسلافنا فلا بد من مراعاة ما تم تقديمه من أفكار باستدراك الماضي من جهة ومسيرة الحاضر ومستجداته والتنبؤ بالمستقبل من جهة أخرى وعلى التوازي وحتى لا نعيش بمعزل عن عالم يتقدم بخطى جد متسارعة، إننا لا نستطيع أن نعيش متفوقين

مقارنة بعدد الشباب في سن الزواج، فالملاحظ أن مشكلة تأخر سن الزواج هي مشكلة عصرية ترتفع من سنة لأخرى حيث بلغت نسبة الرجال غير المتزوجين 62,8% سنة 1966، و69% سنة 1998، أما النساء العازبات فكانت النسبة 61,8% سنة 1998 مقابل 52,6% سنة 1966، ومن جهة أخرى ارتفعت نسبة النساء غير المتزوجات اللواتي بلغن سن الإنجاب من 27,09% سنة 1977 إلى 38,87% سنة 1987 ثم إلى 49,58% سنة 2000 فهناك امرأة من بين اثنتين تعد عازبة في سن الإنجاب في نهاية التسعينات مقابل امرأة بين أربع نساء في سنوات السبعينات، وإذا كانت الإحصائيات السابقة الذكر سجلت سنة 2000 فيؤكد العارفون بذات المجال وأمام انعدام إحصائيات حديثة أن نسبة الرجال والنساء غير المتزوجين ارتفع بشكل مطرد خلال السنوات الأخيرة.

إضافة إلى الشروط التعجيزية التي يضعها الأهل والتي تقف حجر عثرة في طريق إتمام الزواج، فيعتبر السكن والبطالة من العوامل الرئيسية التي أدت إلى ظهور هذه الظاهرة وهي السبب في عزوفهم عن الزواج.

إن الإحصائيات الرسمية تؤكد على ضرورة الاهتمام بهذه الظاهرة، وبحثها ودراستها، ووضع الحلول العملية والعلمية لها، لما تشكله من أخطار اجتماعية ونفسية، وما تمثله من عبء على ميزانية الدولة.

ومن بين الحلول العملية لمشكلة العنوسة:

(1) إنشاء صندوق للزواج تتكفل به وزارة الشؤون الدينية والأوقاف لتقديم المساعدات للشباب الراغب في الزواج وتوعية المواطنين على ضرورة تخفيض المهور وتكاليف الزواج مصداقاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض".

(2) تقديم خدمات اجتماعية ونفسية للعازبات لتخفيف الضغط النفسي عنهن.

(3) توظيف - بصفة فعالة - البرامج الضخمة

مكانة خاصة في أي دولة خاصة وأن السياسات العامة المنتهجة تستقي معطياتها من واقع الحالة المدنية، وعليه فإن تحديث نظام الحالة المدنية بما يتماشى والتحويلات الجارية محلياً ودولياً أضحى انشغالا أساسياً للسلطات. لقد أضحى من الضروري تغيير بعض الممارسات والقوانين التي تدير حالياً الحالة المدنية لاستدراك التأخر الكبير وتطبيق مشروع حديث يعتمد على الرقمنة حيث ستسهل طرق تسيير، تسجيل وتقديم وثائق الحالة المدنية وستجاوز الطرق التقليدية المعمول بها وما تفرزه من ظواهر.

إن إعداد برنامج آلي والمتضمن آلية التسيير اليومي للوثائق ورقمنة المجلدات بما فيه مقياس الطبع الأوتوماتيكي للنماذج القانونية واستعمال محرك بحث متعدد الأصناف سيمكنان ضباط الحالة المدنية وأعاون البلديات من تقليص مدة العملية وتحسين الخدمة المقدمة للمواطن والاستغناء عن المجلدات.

النقطة الرابعة: العنوسة

العنوسة آفة خطيرة أصابت كل المجتمعات، وإن اختلفت درجة ظهورها وحدتها وخطورتها من مجتمع لآخر تبعاً لظروفه الاقتصادية والاجتماعية وتركيبته السكانية وعاداته وتقاليده.

عرف مجتمعنا بعد الاستقلال تغيرات عدة وتحولات سريعة أفرزت عدة مشاكل، من بينها مشكلة تأخر الشباب عن الزواج، إذ كشفت أرقام رسمية عن المخطط العام للزواج بأن أكثر نساء الجزائر يواجهن خطر العنوسة، من بينهن أربعة ملايين فتاة لم يتزوجن رغم تجاوزهن سن الرابعة والثلاثين، مقابل 18 مليون جزائري أعزب وهي إحصائيات خاصة بسنة 1998 أمام غياب إحصائيات حديثة وهو رقم مخيف جداً لكنه يفرض نفسه، فحسب الدراسة التي قام بها المجلس الاقتصادي الاجتماعي سنة 2000 فإن الزواج المسجل قدر بـ 177.548 زواجا أي بنسبة 5.8 بالألف من سنة 1990 إلى سنة 2000، وهذا ما أفرز نسبة العنوسة، فالإقبال زاد عام 2000 بنسبة 9% مقارنة بالعام السابق، لكن هذه الزيادة تعتبر ضئيلة

تحليلية وتقنية عالية الكفاءة في توظيف الموارد واستعمالات الأراضي حيث يساعد في التغلب على الصعوبات التي تواجه المخططين ويقلل إلى حد كبير من التكلفة ويحقق سرعة في اتخاذ القرار لمواجهة المشكلات العمرانية العاجلة إضافة إلى المساندة في إنجاز الخطط بمعدلات أسرع وبجودة عالية وبما يقلل من الهدر في الموارد والطاقات.

لقد ظلت الدولة ولسنوات طويلة تولي اهتماما لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين لاسيما ما تعلق منها بالسكن الذي رصدت وترصد له موارد مالية هامة لتطويره وترقيته سواء من حيث إطاره التشريعي أو تنوع هيئاته المشرفة أو ثراء برامجه. وبالرغم من المجهودات المبذولة على المستوى الوطني فإنه لم يكن بوسع الدولة في خلال 42 سنة أي منذ الاستقلال وإلى غاية سنة 2004 أن تنجز سوى 3.8 مليون سكن.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى المجهودات الجبارة التي بذلها وبيذلها فخامة رئيس الجمهورية سواء خلال العهدة المنقضية وما عرفته من إنجازات مهمة أو الحالية والتي تعهد من خلالها بإنجاز مليون وحدة سكنية وهي تحد كبير ومجهود معتبر يمكن من تلبية العديد من الطلبات فضلا عن خلق فرص عمل، خاصة إذا ما علمنا أن أكبر الدول المتطورة لم يسبق وأن أنجزت مثل هذا العدد بالقياس إلى نفس الفترة الزمنية.

ومن خلال التجربة القصيرة المكتسبة أثناء ترؤسنا للجنة الولائية للطعن في توزيع السكن الاجتماعي، وقفنا على الملاحظات الآتية:

1 - عدم مواكبة ومسيرة وتكيف النصوص القانونية مع الواقع المعاش، مما أدى إلى فتح الأبواب إلى تجاوزات كبيرة وعدم العدل والإنصاف في التوزيع.

2 - عدم زهاب السكنات إلى مستحقيها، مما ترتب عنه ازدياد طلبات المعوزين وخلق فجوة كبيرة بين العرض والطلب.

3 - عدم استيعاب المفهوم الحقيقي للسكن الاجتماعي وتناقضه مع الواقع المعاش للمواطنين

التمثلة في إنجاز مليون وحدة سكنية وتوفير مليوني منصب شغل للحد من هذه الظاهرة الخطيرة وذلك بعد إعداد ملف وطني يحصي هذه الظاهرة.

النقطة الخامسة: السكن

يرتبط الإنسان عبر التاريخ بالحيز المكاني وغالبا ما يكمن ارتباطه بالمكان نابعا من العلاقات والعوامل المحيطة سواء الطبيعية أو البيئية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ولقد عزز ذلك من خاصية التطوير والتواصل في أعمال التنمية الشاملة بصفة عامة والعمرانية والحضرية بصفة خاصة.

لقد مرت مدننا بمراحل تطور عمراني وحضري متعدد الأنماط وانعكست التنمية الاقتصادية والصناعية والتزايد السكاني السريع على النمو العمراني سواء في الشكل أو المضمون، لذلك فإن الحاجة إلى توظيف المعارف والتكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات المتطورة يمثل ضرورة لتحقيق منظومة التنمية العمرانية المستدامة من أجل توفير الراحة والأمان والمستوى المعيشي والحضاري للإنسان وحيزه المكاني.

ترمي التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين التفاعلات والتغيرات للعلاقات المتبادلة والتي تشمل الإنسان بإمكانياته وثقافته وطموحاته وحضارته وعناصر المكان الطبيعية والبيئية ودور الإنسان في استغلالها أو تعديلها أو تنميتها، والتنمية المستدامة تفي بضروريات الحاضر للمجتمع دون الإخلال بالموارد والإمكانات الطبيعية والمتوارثة مع مراعاة الرؤية المستقبلية وتحقيق تطلعات الأجيال القادمة.

إن الوصول إلى التنمية العمرانية والحضرية المتجانسة والمتوازنة يتطلب توظيف التقنيات الحديثة والعلوم المتطورة بما يتلاءم مع المعطيات المحيطة بالمجتمع سواء الطبيعية أو البيئية أو البعد الاجتماعي والثقافي أو الاقتصادي، ولعل تبني سياسات وخطط جديدة تتوافق مع هذه العناصر ولا تتصادم معها يمثل ضرورة ملحة لتحقيق مستوى حضاري وتنمية مستقرة للإنسان والمكان.

إن من بين الأساليب الحديثة في أعمال التنمية العمرانية استخدام نظام المعلومات الجغرافية كأداة

و انطلاقاً من هذا التقييم، أقترح ما يلي:

1 - تبني سياسات تنمية عمرانية متكاملة ومندمجة، تركز على تحقيق التنمية المتوازنة في الحضر والريف، وتوجه التحضر بشكل يدعم نشوء المدن الصغرى والمتوسطة وبمنع نشوء مدن كبرى جديدة أو تضخم المدن الكبرى القائمة.

2 - وضع سياسات عمرانية وإسكانية شاملة مبنية على مبدئي اللامركزية والتمكين، وبمشاركة جميع الأطراف بما في ذلك القطاع الخاص والجماعات المحلية.

3 - العمل على تعزيز دور السلطات البلدية والمحلية في التنمية الحضرية والريفية، والاتجاه نحو التخطيط العمراني اللامركزي فيما يتعلق بتوسع المدن واستعمالات الأراضي وتحديد الاحتياجات من الهياكل الأساسية ومرافق الخدمات العامة.

4 - العمل على إنشاء قاعدة معلومات وطنية لكل المعوزين وللمستفيدين من السكن بكل أنواعه.

5 - تشجيع وتعميم السكن الاجتماعي التساهمي الذي سيساعد على القضاء على أزمة السكن بالنسبة للفئة المتوسطة العليا.

6 - مواصلة والإسراع ببرنامج وكالة عدل أو برنامج مماثل الذي سيساهم في القضاء على أزمة السكن بالنسبة للفئة المتوسطة السفلى التي تعاني من عائق الدفع الأولي.

7 - تكفل الدولة كونها الممون الرئيسي للسكن التساهمي بمراقبة توزيع هذا السكن منذ إيداع الملفات حتى الحصول على المفاتيح وإصدار قوانين يمنع إعادة بيع هذه السكنات إلا بعد فترة معينة.

8 - خفض نسبة الفوائد على القروض الموجهة للسكن التساهمي.

9 - في إطار تكافؤ الفرص بين المواطنين وما دام أن الفئة الفقيرة ستستفيد من السكن الاجتماعي والفئة المتوسطة من السكن الاجتماعي التساهمي فلا بد من التفكير في الفئة التي يفوت دخلها 50.000 دج باستحداث نوع من السكن الذي يهتما.

يذكر إن نظام الإسكان الحالي والمتمثل في شراء المساكن مع تقديم تعويضات مالية، سيفجر حماسة

المعوزين.

4 - تشجيع النزوح الريفي عن طريق تخصيص برامج السكن الاجتماعي عوض تخصيص إعانات للبناء الريفي.

5 - عدم وجود أنماط سكنية أخرى تمس الفئات المتوسطة وإن وجدت فهي محتشمة ولا تلبى الغرض المطلوب.

ومن خلال كل هذا، وفي ظل إحصاء للفئات المعوزة وجيوب الفقر بالولاية، فإن هذا الوضع يؤدي حتماً إلى أية مبادرة أو عملية من شأنها معالجة المشاكل الاجتماعية. فلا نستطيع إنشاء نموذج لحل مشاكل البلاد بفعل استنساخ الرؤى والنماذج الغربية في هذا المجال.

إن الضغوط المتزايدة على الرقعة الحضرية والعمرانية نتيجة التسارع في أعمال التنمية والخدمات المكملة لها أفرزت مجموعة متشابكة من المشكلات السكانية والإسكانية والاجتماعية والبيئية والطبيعية مما كان له تأثير واضح في التغيرات والتعديلات المتلاحقة على الهيكل العام للتخطيط الحضري والعمراني.

إن ظاهرة البناءات الفوضوية لم تأت من فراغ ولن تشطب من دفاتر الحياة اليومية بالتعامل معها على أنها سحابة صيف ستنتقش في القريب العاجل فمجاراة هذه الظاهرة يعد خطأ كبيراً والسكوت عنها سيؤدي إلى استفحالها.

إن التهاون مع حادثة البناء الأولى مهد الطريق إلى المزيد والمزيد من حوادث البناءات الفوضوية إلى أن أصبحت ظاهرة مزعجة يصعب الفكك منها.

فلذا يجب المساهمة في معالجة تلك المخلفات من خلال تشكيل عدد من اللجان التنفيذية المتخصصة، أهمها لجنة السكنات القائمة على البناء الفوضوي، المكلفة بحصر هذه المنازل وإيقاف انتشارها ولجنة مختلطة تضم عدة قطاعات مهمتها التدخل العاجل لحل مشاكل التزود بالمياه الصالحة للشرب وصرف المياه القذرة التي تشكل خطراً أساسياً على صحة سكان هذه الأحياء في انتظار حل استعجالي ومطالبة ببرنامج استعجالي.

لقد بينت دراسات إن الاستثمار في الثروة البشرية كتعليم وتكوين الكفاءات له أثر أهم على النمو والتطور الاقتصادي قدره ثلاثة أضعاف في المدى البعيد من الاستثمار في الثروة المادية وأن التعليم ليس هو ثمرة التطور الاقتصادي لكن التربية وما تنتجه من قدرات تشارك في النمو والتطور الاقتصادي وأن التطور المتحصل عليه من القدرات يفسر ويترجم حتما بإرساء وتدعيم النمو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار يجب على وزارة التربية أن توجه عناية خاصة للمدارس بأخذ زمام الأمور إما بتسييرها وإعفاء البلديات كون أغليبتها معوزة لا تستطيع حتى تسديد أجور عمالها وديونها المتراكمة وإما بتخصيص مبالغ مالية كافية تضمن تسييرها والتفكير في استقلالية الجباية المحلية وأن توجه عناية خاصة للمدارس الريفية لتقليل الفوارق تدريجيا بين المدارس الحضرية باتخاذها سلسلة من التحفيزات والإجراءات الإدارية لفائدة هذه المدارس (إعطاؤها الأولوية عند توزيع التجهيزات ووسائل العمل، التفكير في منحة الريف والسكن لفائدة المعلمين...) والتشجيع على بعث عدة مشاريع للنهوض بهذا الصنف من المدارس والتفكير بكل جدية في أقامة طريقة الحركات التنقلية للأساتذة التي أصبحت لا تسائر الواقع المعاش ولا تأخذ بعين الاعتبار المستجدات الحديثة وخصوصيات المنطقة والتنسيق بين الوظيف العمومي من أجل تسهيل توظيف أهل المنطقة التي تعاني نقصا.

النقطة السابعة: الضمان الاجتماعي والنظم الصحية

تكفل الدولة تحقيق الضمان الاجتماعي اللازم للمواطنين في حالة الشيخوخة أو العجز عن العمل أو اليتيم أو الترملة أو البطالة، كما تؤمن لهم خدمات التأمين الاجتماعي، وتؤمن الدولة الرعاية الصحية للجميع، انطلاقا من هذه المبادئ وإيماننا بأن الجانب الاجتماعي هو هدف التنمية، فقد حرصت الدولة على إيلاء التأمينات الاجتماعية عناية بالغة واهتماما خاصا من خلال العديد من فعاليتها وبرامج عملها، فقد وفرت برامج ونظما مجزية وشاملة للتأمين

السكان في الاستهلاك السكني ويخلق رأس مال أولي يمكن صاحبه من الاستهلاك للوحدات السكنية مع فتح الخيارات لتبديلها والاستثمار في بناء وحدات اقتصادية في الكثير من المدن الصغيرة والمتوسطة ويتسابق الأفراد على شراء وحدات سكنية مكدسة وتجرى معايرة سوق استئجار المساكن تدريجيا وبهذه الطريقة تتبلور من حيث الأساس منظومة سوق العقارات المتمثلة في الجمع بين الوحدات السكنية المكدسة والجديدة وبين الشراء والاستئجار كما يعتبر هذا النظام أيضا استثمارا للدولة في المدى المتوسط.

النقطة السادسة: المنظومة التربوية

إن منظومتنا التربوية لازالت تعاني من نقائص عديدة، ناجمة عما مرت به البلاد، من ظروف تاريخية وسياسية واجتماعية واقتصادية وديمغرافية.

إذ لم يكن في سائر التراب الوطني، يوم استقلال بلادنا سنة 1962، سوى 360 إكمالية و39 ثانوية، وجامعة واحدة لا أكثر.

إن الجزائر التي ورثت سنة 1962، اقتصادا مفكك الأوصال متخلفا، وكانت نسبة أمية شعبها، تفوق 85%، بإمكانها أن تفخر، بأنها تمتلك 23.000 مؤسسة مدرسية، منها 17.000 مدرسة ابتدائية، و4000 إكمالية، و1.500 ثانوية، وأن 20% من هذه الإنجازات تم تحقيقها منذ 1999 تحديدا.

إن هذه الإنجازات مكنت من مضاعفة تعداد التلاميذ الكلي، بعشر مرات، من 800.000 إلى 8 ملايين تلميذ، وهذا يعني أن ربع الشعب الجزائري، يزاول دراسته، في حين أن هذه النسبة لم تكن تتعدى واحدا من اثني عشر (12/1)، سنة 1962.

إن الاستثمار في التعليم والتكوين يساعد على تمكين وتقويم الثروة البشرية أي يساعد على نشر الكفاءات والقدرات التي تعتبر أساسية للنمو والتطور الاقتصادي، الرقي الفردي وتقليل التباين.

هذا الاستثمار يعتبر المعامل الأساسي لمحاربة البطالة والإقصاء الاجتماعي، بعض ثمار هذه الاستثمارات تكون قابلة للقياس وأخرى لها دلالة لكنها غير قابلة للقياس.

ووظيفة الجسم الإنساني. إن الوصول إلى هذه الرؤى والأهداف يجب تقييم هذه الاستراتيجيات من زاوية رد فعلها ومداهها الحقيقي واليومي.

إن أدوية الطب المثلي والأدوية البيولوجية تندرج في هذه الرؤية التي بدأت تتطور وتسلك طريقها في أغلبية الدول فعلى استنادنا الماضي بتوفير العدد الكافي من مراكز الدفع حتى نكون في المعايير الدولية وأن نساير الحاضر بإيجاد ميكانيزمات فعالة من شأنها تسهيل العملية الدفعية كمثال البطاقات الالكترونية أو المغناطيسية وأن نتنبأ بالمستقبل من عواقب هذه التسهيلات التي حتما ستجعل وترجع شعبنا من أكثر المستهلكين للأدوية في العشرية المقبلة حيث بدأت ملامح وسلبيات هذا الاستهلاك تظهر في الأفق.

إن الحل الأمثل وفي المدى المتوسط لا يكمن في الاستقلالية من حيث الإنتاج بإقامة وإنشاء مصانع لتصنيع الأدوية المستعملة حالياً ولا في إعداد قائمة الأدوية المرادود تعويضها، للتذكير لقد بلغت حصة تعويضاتها بـ 74% من نفقات التأمينات الاجتماعية، لكن يكمن الحل في الاستقلالية من حيث الاستهلاك وذلك بالتوعية من عواقبه ومن عواقب الوصفات العشوائية وبتشجيع وبتعميم الطب المثلي والطب البيولوجي بتكوين أطباء في هذين الاختصاصين اللذين لا يأخذان وقتاً كبيراً والتسريح للصيديات ببيع أدوية الطب البيولوجي والمثلي والتفكير في تصنيع هذا النوع من الأدوية وهذا نظراً لعدة اعتبارات وامتيازات نذكر منها على سبيل المثال: هذه الأدوية جد فعالة، اقتصادية وليس لها آثار ثانوية فهي حليف للصحة وفرصة للطب وورقة رابحة للتأمينات الاجتماعية.

النقطة الثامنة: الشبيبة وظاهرة الانحراف

فبالنسبة لملف الشبيبة فتعتبر مرحلة الشباب من أهم المراحل التي يمر بها الفرد، حيث تبدأ شخصيته بالتبلور، وتنضج معالم هذه الشخصية من خلال ما يكتسبه الفرد من مهارات ومعارف، ومن خلال النضوج الجسماني والعقلي، والعلاقات الاجتماعية

والضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع العام والخاص، ومشاريع تنمية طموحة للفئات الخاصة في المجتمع، ودأبت على تحسين وتطوير هذه البرامج والمشاريع بشكل مستمر.

إذا كانت العولمة تشكل واحداً من التحديات المهمة التي جاءت بها المتغيرات الدولية الجديدة، فإن الحل الصحيح يكمن في قدرتنا على أن نستفيد من إيجابياتها ونقلل من سلبياتها، لأن العولمة ماضية في طريقها شئنا أم أبينا، ويجب أن نكون جزءاً من مسيرتها، وتطوير أدائنا وصناعتنا، ونزيد من وجود منتجاتنا، ونمكنها من المنافسة في السوق العالمية ولتوسيع قاعدة الإنتاج وإيجاد فرص عمل منتجة من خلال جذب الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية.

إن الضمان الاجتماعي هو بمثابة صمام الأمان للقوى العاملة المنتجة لتأمين مستقبلهم وأسرهم، وحمايتهم من أخطار العجز والمرض والشيخوخة والفاقة، والحيلولة دون تعرضهم للعوز أو الاعتماد على الغير فالضمان الاجتماعي الذي يستحقونه بقوة التشريع نظير ما قدموه من مساهمات وخدمات، وهم في أوج عطائهم وجهدهم من أجل تنمية الاقتصاد وتطوير عملية الإنتاج وبناء المجتمع.

إننا أمام استحقاقات مفصلية تحتاج إلى المزيد من الخوض في ضرورة تنمية موارد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، عبر عملية الضبط الضرورية للمصروفات وتنمية الموارد بشكل يعزز مسيرتها ولا يهدر مصالح الآلاف الذين ينتمون لها، من حق المؤمن عليهم معرفة أين تستثمر أموالهم؟ ليس بالصورة التقليدية، إنما بصورة أخرى تعتمد الشفافية والتفاصيل؛ حق أصيل للمؤمن عليهم بأن يعرفوا أين تذهب أموالهم بصورة منهجة وواضحة.

إن الهدف الأساسي للنظم الصحية هو دفع وتحسين مستوى الصحة العمومية في إطار تخصص فيه موارد قصوى.

فعلى إيجاد استراتيجيات فعالة التي تضمن حياة نوعية للمرضى بأقل تكاليف وأقل مخاطر صحية للملوثات الكيميائية الصيدلانية، كون أن لأغلبية الأدوية المتداولة سلبياتها من خلال تغيير بنية

وخلال العقدين الأخيرين، وبسبب التطورات العلمية والتقنية الهائلة، وثورة الاتصالات والإنترنت والفضائيات، ودخول العالم في مرحلة العولمة، كمنظومة ثقافية سياسية اقتصادية اجتماعية تعكس تحالف القوى الرأسمالية العالمية العملاقة، تفاقمت أزمات الشباب أكثر فأكثر في البلدان النامية، حيث بات الشباب يعاني من أزمة مزدوجة متولدة عن الأزمات المتوارثة، والمركبة القائمة أصلاً وأخرى ناتجة عن التأثيرات القادمة عبر الإنترنت والفضائيات، والتي تعكس ثقافة ومفاهيم مجتمعات أخرى غريبة، وتحدث عن رفاهية خيالية نسبة لشباب البلدان النامية، مما يهدد الشباب في هذه البلدان بأزمات جديدة جراء هذا المد العولمي.

وعلى ذكر المؤسسات الراحية ومراكز الترويج والترفيه فلا يمكن في أي حال من الأحوال تجاهل مجهودات الدولة منذ الاستقلال وما حظي به القطاع من إنجازات لكن ما يلاحظ على المستوى المحلي هو أن 90% من الهياكل المتواجدة في هذا المجال والتي لا تغطي كافة البلديات، لا تستجيب للمقاييس الموضوعية من طرف وزارة الشباب والرياضة مما يحول دون تصنيفها قانونياً كمؤسسات شبانية كما أن أغلبية دور الشباب الموجودة والتي من المفروض أن تكون فضاءات إشعاعية للأنشطة ومجالاً للإلتقاء وتبادل الأفكار تتجسد من خلالها الأنشطة المنظمة من طرف الدولة، لا تستجيب تماماً للمهام والأدوار المنوطة بها فهي إما متقدمة ومعزولة وضعيفة التجهيزات أو مغلقة بصفة نهائية، كما تعاني هذه الدور كذلك من ضعف واضح في التأطير حيث بلغ معدل الإطارات البيداغوجية المكلفين بتأطير الشباب بصفة مباشرة في مؤسسات الشباب 1.84% بكل مؤسسة وهذا بالنسبة لـ 131 مؤسسة موجودة وعليه فإذا كان معدل الإطارات البيداغوجية اللازم لتأطير كل مؤسسة يجب ألا يقل عن 04 فإن العجز المسجل في هذا المجال يصل إلى 153 إطاراً بيداغوجياً على المستوى المحلي.

فضلاً عن هذا فقد ابتعدت غالبية دور الشباب عن أدوارها الأساسية مما يتطلب منا إعادة تعريف

التي يستطيع الفرد صياغتها ضمن اختياره الحر، وإذا كان معنى الشباب أول الشيء، فإن مرحلة الشباب تتلخص في أنها مرحلة التطلع إلى المستقبل بطموحات عريضة وكبيرة.

إن الشباب شريحة اجتماعية عريضة، لا يمكن التعامل معها باعتبارها وحدة واحدة متساوية، إذ تتباين بين الفئات في المواقف والتعليم والثقافة وكذا في موقع العمل والسكن والوضع الطبقي لذلك فإن مفهوم الشباب يتسع للعديد من الاتجاهات التالية: الاتجاه البيولوجي، الاتجاه السيكلوجي والاتجاه السوسيلوجي (الاجتماعي).

لقد أصبح العمل مع الشباب على أساس تخصصي، واحداً من الاتجاهات الرئيسية التي بدأت تشق طريقها في غالبية البلدان والمجتمعات، والتي تستهدف صقل الشخصية الشبانية، وإكسابها المهارات، والخبرات العلمية والعملية، وتأهيلها التأهيل المطلوب لضمان تكييفها السليم مع المستجدات، وتدريب القادة الشباب في مختلف الميادين المجتمعية.

لكن ما يجب الإشارة له هو أن هوة واسعة كانت ولا زالت قائمة بين الشباب في البلدان المتقدمة والشباب في البلدان الفقيرة والنامية، وهي الهوة التي ترجع لأسباب تتعلق بالقدرات المالية وعدم توفر الخطط والبرامج الكافية للتأهيل والتنشئة والتربية، إضافة إلى أسباب داخلية تتعلق بالموروث العقائدي والاجتماعي وطبيعة القيم والعادات والتقاليد، وتركيبية المجتمع والعائلة ومستوى الانفتاح الاجتماعي وطبيعة النظم السياسية القائمة، حيث تضافرت كل تلك العوامل لتحول دور الشباب في البلدان النامية ومما زاد في تفاقم الأزمات المستشرية في أوساط الشباب بعض الظواهر كالبطالة، ونقص العناية الصحية، وتدني المستوى المعيشي، ونقص المؤسسات الراحية، ومراكز الترويج والترفيه، وهذا لا يعني أن الشباب في الدول المتقدمة والغنية لا يعانون من مشاكل وأزمات رغم الوفرة في الإحصائيات والخدمات، ولكنها مشاكل من نوع مختلف عما يعانيه الشباب في الدول الفقيرة والنامية.

شخصية متوازنة وفاعلة، قادرة على تحمل الأعباء ومواجهة الصعاب بما يحقق الآمال العريضة والكبيرة على الشباب.

ورغم التقدم الحاصل في العمل وسط الشباب بالمعنى النسبي، فلا بد من إثارة نقاشات ووجهات نظر مختلفة حول السبل المفضلة للتربية، والتكيف السليم للشباب بما يضمن انخراطه في المجتمع، كما يجب تعميم النقاشات بين علماء الاجتماع والتربية والناشطين في حقل الشباب والمنظمات الشبابية، حول أنجع وأفضل السبل لتنشئة الشباب وتربيته ورغم التقدم الحاصل في العمل وسط الشباب بالمعنى النسبي، فلا بد من إثارة نقاشات ووجهات نظر مختلفة حول السبل المفضلة للتربية، والتكيف السليم للشباب بما يضمن انخراطه في المجتمع، كما يجب تعميم النقاشات بين علماء الاجتماع والتربية والناشطين في حقل الشباب والمنظمات الشبابية، حول أنجع وأفضل السبل لتنشئة الشباب وتربيته تربية متوازنة تضمن تكيفه الإيجابي مع ما يحصل من تطورات، وتحميه من التوقع والانكفاء أو الانسحاب، وفي هذا الصدد يجب اتباع سياسة ترمي إلى انفتاح وإشعاع أنشطة دور الشباب طبقاً لقاعدة جديدة إلزامية: "علينا أن نتوجه نحو الشباب بدل انتظار قدومه إلينا".

إن ظاهرة الانحراف عند الشباب والأطفال من أكبر المشاكل التي تتعرض لها المجتمعات المعاصرة وهي من إفرازات التطورات السريعة والمتتالية التي تعرفها كل مناحي حياة المجتمعات خاصة منها تلك المتعلقة بمستلزمات التأقلم المتخذة مثل الظروف المادية المتنامية حيث تراجعت الرقابة الأسرية بصفة خاصة وتراجعت معها مقاومة موجات الموضة والبدع بفعل تأثر المجتمعات الفقيرة بما ينهال عليها من المنتوجات الفكرية والثقافية من المجتمعات المصدرة.

وقد تحتل مشكلة الانحراف عند الأطفال والشباب مكانة بارزة في جميع السياسات التربوية والصحية والثقافية إلا أنها تبقى ظاهرة مقلقة بحكم استمرارها واستفحالها في بعض الحالات من جهة، وبحكم أنها تمس شريحة من أهم شرائح المجتمع التي تعتبر

أنشطتها وطرق تدبيرها من أجل ضمان حيوية أكبر واستعمال أحسن لها ولتجهيزاتها في أفق توسيع وازن لعدد المستفيدين منها.

وعليه واعتباراً لما تمثله هذه الفئة من أهمية ووزن اجتماعي وسكاني بمكوناتها المختلفة وبتوجهاتها العديدة وطموحاتها المتجددة فقد بات لزاماً علينا إيلاء هذا الجانب الأهمية اللائقة وذلك بتشخيص واقعه وتسليط الضوء على كل ما له صلة بشريحة الشباب سواء من حيث المنشآت أو الهياكل أو مجالات النشاط المختلفة، خاصة وأن هذه الشريحة المهمة والواسعة واعتباراً للحيوية التي تميزها عن باقي الشرائح فإنها تحاول أن تساهم بكل طاقتها في عمليات البناء الوطني بمفهومه الواسع وهي بهذا تنتظر الدعم والمؤازرة من كل الأطراف ذات العلاقة.

ومن هنا فقد أصبح من الضروري بل من الحتمي الوقوف على واقع هذه الفئة بغية إيلائها كامل الاهتمام والرعاية تمكيناً من إيجاد الميكانيزمات الكفيلة بترجمة الطموحات المشروعة للشباب الذي يشكل رصيذاً يجب استثماره وترقيته لخدمة الوطن وإفساح المجال أمامه واسعا للمساهمة في المجهود الاجتماعي والتنموي الوطني الشامل وذلك بالتربية الصحية والنفسية التي تركز على أهمية الرعاية النفسية والصحية، والتي من خلالها يمكن حفظ توازن الشخصية، وعدم إصابتها بتشوهات خلال المرحلة الانتقالية من الطفولة إلى الشباب باعتبارها مرحلة حرجة.

والتربية الرياضية التي ترى في التنشئة الرياضية للشباب أساساً سليماً للشخصية الشبابية المتفاعلة إيجابياً مع محيطها، فيما المدرسة العقلانية التي تركز على التعليم المعزز بمنهج إسلامي ديمقراطي، فهي تغذي الروح وتنمي المدارك العقلية شريطة أن تكون العملية التعليمية قائمة على أساس احترام العقل والقناعات وليست عملية تلقينية ميكانيكية، إضافة إلى التربية السياسية التي تزرع القيم والمثل الصحيحة، وصقل الشخصية بالممارسات واكتساب الخبرة وبناء الشخصية القيادية مدخلاً منهجياً لبناء

الأوكتان يتراوح بين 125 و130 مقابل 95 و98 بالنسبة للطاقت الأخرى) مما يجعله يرفع مردود المحركات وينقص استهلاكها، لقد كان لاكتشاف الغاز الطبيعي واستعماله كطاقة بديلة آثار إيجابية خاصة في مجال البيئة حيث أضحى عنصراً من أهم عناصر المحافظة عليها (طبقة الأوزون) ومن حيث طبيعة إفرزاته عند احتراقه وكذا عنصراً من عناصر حفظ التوازن الإيكولوجي (مرتان أنظف من أحسن طاقة دفع) (GPL) وباعتباره بديلاً للاستعمالات البدائية في المناطق النائية كالحطب وما أفرزتها من أوضاع أخلت بهذا التوازن.

فضلاً عن هذه الأبعاد لهذا العنصر من عناصر الطاقة فقد كان للغاز الطبيعي أبعاد تنموية واقتصادية وتجارية باعتبار أداة من أدوات التنمية وعنصراً من أهم العناصر المحفزة المساعدة للاستثمار ولم تقتصر إيجابياته على طبيعة وميادين استعمالاته بل تعدته إلى جوانب اجتماعية وحالت دون استفحال بعض الظواهر الاجتماعية التي من أهمها النزوح الريفي حيث كان لعامل إيصال الغاز الطبيعي للمواطنين أثره البالغ في استقرارهم وتجنب نزوحهم.

ولئن كانت هذه هي الأهمية التي يكتسبها الغاز الطبيعي في المجالات العديدة المشار إليها فقد شكل موضوع الغاز الطبيعي وإيصاله للمواطنين والمناطق المختلفة بالوطن محور اهتمام الدولة الجزائرية منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا.

وبالرغم من الأهمية التي أوليت له والتقدم الذي أحرزه هذا الجانب من جوانب اهتمامات الدولة فتشكل نسبة التغطية به على مستوى الوطن تبقى ضعيفة مقارنة بالمجهودات المبذولة غير أنها تعكس في الوقت نفسه غياب التخطيط وانعدام سياسة واضحة واستراتيجية محددة بعيدة المدى تأخذ بعين الاعتبار كل الوسائط المتوفرة وتعكس التوجهات المرجوة والتطلعات المرغوبة.

وعليه وبغية النهوض بهذا الجانب على المستوى الوطني فلا بد من تحقيق الأهداف التالية:

(1) الابتعاد الكلي وتفادي البرمجة العشوائية

بذورا مستقبلية، من جهة أخرى.

وإذا كانت دراسة الظاهرة بصفة عامة لا تطرح إشكالات من النواحي المعرفية والنظرية فإن تناول الموضوع في الوسط المدرسي يثير عدة تساؤلات ليس من الهين الإحاطة بجميع جوانبها، وذلك لعدة اعتبارات أهمها غياب مرجعية إحصائية موضوعية يمكن اعتمادها لخصر الظاهرة وتحديد أبعادها بكل دقة وهذا مرده عدم قيام بعض الهيئات المختصة بمسح ميداني بالمقاييس العلمية الضرورية ونظراً لهذه العوامل فإن ما يلاحظ في هذا المجال، سواء كانت تقارير صحية أو دراسات تقوم بها بعض الجمعيات من حين لآخر أو إحصاءات محدودة المجال، ما هو إلا محاولة لفهم ظاهرة الانحراف في الوسط المدرسي تارة وتقييم مدى خطورتها على الشباب تارة أخرى إلا أنها تبقى مثيرة للجدل وتفتقد لشروط التعميم وبالتالي شروط المقاربة البناءة.

النقطة الثامنة: قطاع الطاقة

نفس الأهمية يحتلها قطاع الطاقة سواء في جانبه الاقتصادي أو التنموي أو الاجتماعي بما يقدمه من خدمات وبما يوفره من مستلزمات للمواطنين.

فبالنسبة للغاز الطبيعي فإنه يمثل أحد أهم مصادر الطاقة العضوية في العصر الحديث وأحد وسائل الراحة فلقد ازدادت أهميته بالنظر إلى استعمالاته المتعددة ومزاياه العديدة مقارنة بالمصادر الطاقوية الأخرى من حيث تركيبته وطبيعة عناصره.

ولئن عرف هذا العنصر الطاقوي الهام بدايات استعمالاته كأحد عناصر التدفئة والتسخين وإنتاج الكهرباء ثم كأحسن وأحدث طاقة دفع للسيارات أعني بـ (GNV) الغاز الطبيعي للسيارات وليس (GPL) سيرغاز.

إن الغاز الطبيعي للسيارات ما هو إلا الغاز المنزلي مركزاً ومخزناً تحت ضغط 200 بار فيعتبر أحسن وأحدث طاقت الدفع وأقلهما تكلفة (ثلاث مرات أقل تكلفة من الطاقت المستعملة (GPL) بنزين ومازوت) فسرعان ما أخذ الاهتمام به يزداد فترة بعد أخرى خاصة مع توفره ببلادنا وكثرة الدراسات حوله والتجارب التي تمت بشأنه وبينت أفضليته (مؤشر

الحياة كما يريد لها الواقع الحضاري في كل عصر من غير حركة نقل مرنة و سريعة تلبية حاجة ومصالح الشعوب سواء كانت في البر، أو في البحر، أو في الجو.

ومن المسلمات التي لا يختلف عليها أحد أن التجارة الدولية والنقل وجهاً لعملة واحدة، فالنقل هو عصب التنمية، وشريان الحياة للتبادل التجاري الدولي.

ويصبح من الضروري، عند وضع الخطط أن تعطى أولوية أولى لتنمية عمليات النقل وتشغيل وسائله تليها الخطط التي تنمي الاستخدام للموارد والخدمات.

إن عملية النقل في ظل التطور الحضاري، تقود بالفعل عملية التنمية من أجل تنشيط ودعم الاقتصاد الوطني، والتكفل بالمواطنين، هذا ولم تعد عملية النقل وتشغيلها والانتفاع بها مجرد خدمة فقط، بل تعتبر الوجه الآخر لعملية التجارة، ومن ثم تكون عملية النقل خدمة ووسيلة إنتاج، وهي بذلك تكون سبيل الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي والحضاري وهو نبض الحياة من أجل كل الشعوب.

وما يلاحظ عبر الوطن:

تدهور ظروف تنقل المسافرين، ندرة الهياكل والمنشآت القاعدية واختناق الطرقات وتشبعها بالمركبات وحتى بالراجلين.

تأخر متواتر للطلبة والتلاميذ في الالتحاق بمقاعدهم وخاصة في المناطق النائية. تقهقر في نوعية الخدمات.

قدم الحظيرة وتدهورها حيث بلغ معدل سن المركبات 15 سنة.

لقد أصبح قطاع النقل البري، بحالته الحاضرة، مصدر تأثير سلبي على المستويين البيئي والاجتماعي وقد أصبح أحد العوائق التي تواجه استدامة التنمية.

انبعاث كميات كبيرة من الغازات الدفيئة الخطرة وملوثات أخرى؛ مساهمة بإفساد نوعية الهواء المحلي واحتمال تغيير المناخ وتوليد الضباب الدخاني في المدن.

إن الانبعاثات هي من الأسباب المحتملة لمرض

والرغبات الأنانية.

(2) اعتماد استراتيجية واضحة الأهداف والوسائل قصد تحقيق تغطية مقبولة لكافة مناطق الوطن بصفة عادلة ومتوازنة وعدم الاقتصار على المراكز الكبرى فقط.

(3) اعتماد مقاييس محددة ودقيقة لإيصال الغاز تأخذ في الحسبان الوسائط التالية: الشبكة الرئيسية للتوصيل - عدد السكان - طبيعة المنطقة وخصوصيتها - المناخ السائد وغيرها من العوامل المؤهلة (اقتصادية واجتماعية).

(4) اللجوء إلى وسائل أكثر واقعية وإقحام جميع الأطراف المعنية (القطاع - الجماعات المحلية - المواطنين وغيرهم من المتعاملين).

(5) عدم الإسراف في التصدير ولا بد من التفكير في طاقات أخرى موازية في الوهلة الأولى كالطاقة الشمسية والهوائية ثم معوضة فيما بعد كالبطاريات الهيدروجينية وعدم الاتكال على الغاز فقط لضمان مستقبل أبنائنا، وذلك لمحدودية احتياطه.

نفس الاهتمام حظيت به مجالات الكهرباء إذ بذلت الدولة جهوداً معتبرة وحققت على إثرها تقدماً جوهرياً في مجال الإيصال والتوزيع وكان من نتائجها أن ارتفع المعدل الوطني لتعميم الكهرباء إلى أكثر من 90% ويبقى الجهد في اتجاه تحقيق نسبة 99%.

وسواء تعلق الأمر بالكهرباء الريفية أو الكهرباء الفلاحية أو ربط الزبائن فإن مجهودات معتبرة قد تم تسجيلها لصالح المواطنين بالدرجة الأولى وتحتل بلادنا المرتبة الأولى في هذا المجال (أنظر مجلة "العلم والحياة" العدد 1073، فيفري 2007، الصفحة 24).

النقطة التاسعة: قطاع النقل

ولا يقل من جهته قطاع النقل هو الآخر أهمية حيث حظي هو الآخر بأهمية وطنية ومحلية حيث تعتبر مشاريع النقل بأنواعها المختلفة أحد المقومات الرئيسية لأي دولة، وتلعب دوراً إيجابياً وفعالاً في اقتصاد الدول كما تعتبر عمليات النقل من أهم الأبعاد الحضارية في عالم أمس، واليوم، والغد حيث لا تستقيم

من الإجراءات لتشجيع تحويل الرحلات من السيارات الخاصة وسيارات الأجرة إلى النقل العام بكل أنواعه (الحافلات ذات السعة الكبيرة، السكة الحديدية، ترامواي) وبحيث يتم تطوير رؤية مبدئية لنظام النقل العام وتعزيز إدارة كافة عمليات النقل من خلال تطبيق الأنظمة الذكية بالإدارة والمراقبة والتحكم في إشارة المرور عن بعد وتوسيع قاعدة جمع البيانات، فكل هذه التقنيات هي في متناول مهندسينا وإطاراتنا.

5 - بذل مزيد من الجهود للحد من مخاطر الانبعاثات الملوثة، وزيادة الوعي بأضرار التلوث البيئي ومشكلاته، ووضع معايير لمستويات التلوث بمختلف أنواعه، وتطبيق إجراءات صارمة للحد منها، وتشجيع استعمال الغاز الطبيعي للسيارات. النقطة الحادية عشرة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وأنا أجد في موقعكم الهام (موقع الواب) الذي أراه جد مهم وأشكركم على إعداده، لفتت انتباهي بعض الأرقام الهامة وباستعمال بعض الفحوص الإحصائية فإن 15% من المؤسسات منحلة في السنة وهي نسبة كبيرة مقارنة بعدد المؤسسات المنشأة وهذا يقودنا إلى التفكير بجدية في الحفاظ على مؤسساتنا وإن نبارك ونثمن البرنامج التأهيلي، نطالب أن يكمل ببرنامج مواز له والمتمثل في برنامج المتابعة والمقياس.

إن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرح بها من طرف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية هو 245.842 مؤسسة في القطاع الخاص والتي وفرت 888.825 منصب شغل بازدياد قدره 20.393 مؤسسة في السنة موزعة على الاختصاصات التالية:

- الأشغال العمومية والبناء - التجارة - النقل والاتصال - الخدمات - الصناعات الغذائية هذا العدد يحوي 3.488 مؤسسة منحلة و2.863 استكملت مشوارها بعد انقطاع و21.018 منشأة حديثاً، بما يعني أن 15% من المؤسسات هي منحلة في السنة وهي نسبة كبيرة مقارنة بعدد المؤسسات المنشأة، هذا يقودنا إلى الاعتناء أكثر بالمؤسسات الحديثة

السرطان إذا ما تم التعرض لها بشكل مزمّن، كما تؤدي إلى أمراض الجهاز التنفسي وعوارض أخرى. ومن هذا المنطلق، فإن الأمر يتطلب وضع رؤية مستقبلية لقطاع النقل حتى يتطور هذا القطاع، وينطلق إلى آفاق أرحب - في ظل المفاهيم العالمية الحديثة - تستوعب الطلب على النقل الحالي والمستقبلي، بصورة آمنة ومريحة وسريعة واقتصادية في إطار التكامل إقليمياً، ودولياً، يتواءم مع المتغيرات والتحويلات الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية وذلك من خلال ما يلي:

1 - وضع مخططات استراتيجية شاملة للنقل، وذلك من خلال وضع المخططات الشاملة للنقل على جميع الوسائل، والربط والتنسيق فيما بينها، وتحديث بياناتها في كل فترة للسنوات العشرين القادمة، وذلك بناء على دراسات تحدد حجم الطلب الحالي، والمتوقع مستقبلاً والشبكات الحالية وطاقة استيعابها، والمطلوب لرفع كفاءتها، وتحديد المشروعات المستقبلية والتوسعات اللازمة وتكلفتها، وأولوية تنفيذها وأساليب تمويلها وإدارتها، والبرامج الزمنية لكل منها، وما يتطلبه ذلك من ضرورة إعادة هيكلة نظام تقديم خدمات النقل بصورة مختلفة.

2 - التوسع في استخدام نظم المعلومات في إحكام الرقابة على حركة وتشغيل جميع وسائل النقل، وتبادل البيانات فيما بين المستخدمين والمشغلين، والمراقبين والمسؤولين عن إدارة مرافق النقل المختلفة.

3 - التطوير المؤسسي، والاهتمام بتنمية الموارد البشرية في مجال النقل، باعتبارها الركيزة الأساسية لأي تطور أو تقدم في مرافق النقل ولمواجهة متطلبات العصر بكل أبعاده، وذلك من خلال التخطيط الجيد الشامل، للنهوض بمستوى التكوين والتأهيل، وتنمية المهارات الفنية والإدارية، وفقاً لأحدث أساليب الإدارة والتقنيات الحديثة، في كافة المستويات المهنية والوظيفية والإدارية بقطاعات النقل.

4 - تحسين النقل العام وإدارة الطلب على النقل الذي يشجع على انتهاج أساليب نقل خضراء بدلاً من استخدام السيارة الشخصية، وتطبيق مجموعة

فتحتل المرتبة الخامسة على المستوى الوطني بالنسبة لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 9.968 مؤسسة بعد كل من الجزائر العاصمة بـ 30.257 وهران بـ 16.277 مؤسسة وتيزي وزو بـ 13.170 مؤسسة وبجاية بـ 10167 متوسطة، لتأتي بومرداس بعد سطيف بـ 8.258 مؤسسة.

أما بالنسبة إلى تركيز المؤسسات الذي يساوي عدد المؤسسات لكل 1.000 مواطن فتحتل ولايتنا المرتبة 26 بنسبة 07.60 بعيدا على النسبة الوطنية المساوية لـ 08,45 أن الفرق 08,45 – 07,60 بنسبة 0,85 جد مميز وغير مهمل في العتبة 05% وهذا مقارنة مع ولاية وهران بنسبة 13,37 أو تيبازة بـ 16,03 وبومرداس بـ 12,76 وعنابة بـ 11,24 والجزائر العاصمة بـ 11,81 وتيزي وزو بـ 11,88 وبجاية بـ 11,87 (دون ذكر إليزي بـ 20,44 وتندوف بـ 29,23).

تجدر الإشارة أن العشر ولايات الأوائل بالنسبة لعدد المؤسسات الجزائر العاصمة – وهران – تيزي وزو – بجاية – سطيف – بومرداس – تيبازة – البليدة – قسنطينة والشلف يمثل عدد مؤسساتها تقريبا 50% من المؤسسات الكلية عبر الوطن أي نصف عدد المؤسسات متمركزة في 10 ولايات شمالية.

إن طموحات، نظرة وأهداف ولايتنا واضحة والمتمثلة في الالتحاق بالمرتبة الثانية بعد الجزائر العاصمة وذلك لعدة اعتبارات: توفر الظروف المادية والمعنوية والسياسية وتوفر الولاية على إطارات ومنتخبين يريدون رفع التحدي وعلى رأسهم والي الولاية والمجلس الشعبي الولائي.

ما يلاحظ بالنسبة للولاية هو عدم تواجدها في التظاهرات والمحافل الجهوية والعالمية بالرغم من أن كل المؤشرات والطاقت والمؤسسات ذات المستوى العالي والتي تمثل ولايتنا ووطننا أحسن تمثيل فلا يجب أن نعرف ولايتنا بعدد سكانها لكن يجب أن نعرف ولايتنا بعدد مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة ومنشآتها وطاقتها كونها تتواجد في حوض ذي 06 ملايين نسمة.

أشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ومتابعتها بعد إنشائها وتسطير استراتيجية لاستحداث بعض الميكانزمات العلمية كالمقياس الاصطناعي لصفة المؤسسة وتطوره عبد السنين الذي يعتبر البارومتر للمؤسسات ومؤشر نشاطات المؤسسة وتطوير المحيط ومؤشر الطلاب وتضييق العوائق التي تحول دون تطوير المؤسسات لذلك يجب الإسراع في تفعيل النظام المعلوماتي المؤسساتي واستحداث بنك للمعلومات وخريطة تواجد هذه المؤسسات وتكثيف الشراكة الأجنبية وتسهيل دور البنوك حيث هناك أكثر من 180.000 ملف استثمار في إطار (ANSEJ) معطل دون حساب ملف (ANGEM-CNAC) والملفات الأخرى الخارجة عن هذه الأطر.

– إن نسبة الاستيراد قدزادت في سنة 2005 لتصل إلى 20,04 مليار دولار أي بزيادة قدرها 09,48% عن سنة 2004.

وهذا ما يطرح عدة تساؤلات، هل زيادة 0,75% المؤسسات من شأنه أن يزيد من الاستيرادات أم ينقصها؟

فإذا كان هناك انخفاض في استيراد المواد الاستهلاكية فإنه هناك زيادة في استيراد وسائل الإنتاج 06,61% ووسائل التجهيز 16,51% بمعنى أننا لا نستطيع أن نستقل اقتصاديا ولو جزئيا.

ولهذا بالرغم من بروز القطاع الخاص بـ 24.584,2 مؤسسة مقارنة بالقطاع العمومي 874 مؤسسة هذا يتركنا نفكر في انتهاج استراتيجية تنظيمية من طرف الدولة كونها تلعب دور المنظم، المؤطر والمسطر لاستحداث وتخصيص مؤسسات للحد من استيراد وسائل الإنتاج ووسائل التجهيز وكذلك لإعطاء للدولة مكانتها اللائقة بها في ظل عولمة سائدة وطاحنة لمسيرة التقدم وعدم التفكير فقط في سد العجز بل أيضا في بعض الاختصاصات المستقبلية مثل (La nanotechnologie).

يجب التفكير في لم شمل المؤسسات باستحداث أقطاب جهوية متخصصة مجتمعية وهذا للحفاظ على المستوى.

هذا على المستوى الوطني:

على المستوى المحلي: إذا نظرنا إلى ولاية سطيف

تنموية تحقق لشعبنا الطفرة الاقتصادية والرفاهية والازدهار.

السيد الرئيس، مما لا شك فيه أن التنمية هي محرك الشعوب، والاقتصاد هو شريانها النابض، وعليه فإنه من الضروري وضع برنامج واضح وخطة شاملة تركز على تنمية ثروات البلاد والاستثمار في المجالات الحيوية التي من شأنها خلق الثروة ومناصب الشغل في الميادين التي تزخر بها الجزائر طبيعيا كالزراعة والسياحة والصناعة وخاصة الصناعة الصغيرة والمتوسطة، والاعتماد على الطاقات الجديدة والمتجددة وكسب رهان الطاقة النووية المدنية باعتبارها أصبحت الآن من الرهانات العالمية المستقبلية.

وعليه ينبغي الاعتناء والحفاظ على قطاع المحروقات وإعطائه الأولوية اللازمة كونه الممول الرئيسي لخزينة الدولة والمحرك الأساسي لكل البرامج التنموية، وفي نفس الوقت الإسراع في تنفيذ استراتيجية صناعية بديلة للمحروقات.

لذلك يجب على الحكومة في هذا المجال تسخير وتشجيع الاستثمارات في السوق الداخلية والخارجية والأسواق الخارجية أي توجد فرص للدخول في شراكة مع بعض الأجانب واقتناء أسهم في بعض الشركات التي تنشط في هذا المجال وتحقق أرباحا كبيرة نحن في حاجة ماسة إليها في المستقبل.

السيد الرئيس، إن التنظيم وتسيير الجماعات المحلية بطريقة بيروقراطية جعلتها غير قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها وتطبيق سياسات الحكومات المتعاقبة زيادة على أن الكثير من المجالس المحلية تسير بصعوبة وأحيانا بطريقة عشوائية ولم تكن في مستوى المسؤوليات المنوطة بها.

وأصبح اليوم أكثر من أي وقت مضى من الضروري الإسراع في تبني واعتماد قوانين جديدة خاصة بالبلدية والولاية في إطار تنظيم إقليمي جديد مع تحديد الصلاحيات وتوضيح دور المنتخبين وتوضيح دور الإداريين في قالب تكاملي مع الأخذ بعين الاعتبار الوظائف المختلفة للإدارة العمومية في المجالات الأمنية، التنظيمية، الخدماتية والتنموية.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كريم عباوي، الكلمة الآن للسيد محمد خوجة.

السيد محمد خوجة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية وقبل كل شيء، يطيب لي أن أقدم بالتحية والتعاني للسيد رئيس الحكومة وطاقمه على تجديد الثقة فيهم من قبل فخامة رئيس الجمهورية، متمنيا لكم النجاح والتوفيق في مهامكم النبيلة.

كما لا يفوتني أن أقدم بالتعاني إلى فريق مولودية الجزائر الفائز بكأس الجمهورية، وكذا فريق اتحاد العاصمة وكذا أنصارهم على العرس الكروي الكبير الذي متعوننا به بمناسبة نهائي كأس الجمهورية في كرة القدم.

وبعد الاطلاع على برنامج الحكومة، والاستماع للعرض الشامل المقدم لنا من طرف السيد رئيس الحكومة المتضمن التوقعات والتصورات للحكومة في مختلف المجالات والقطاعات، والذي ارتكز على محاور أساسية هامة وكبرى.

أستسمح لأبدي بعض الملاحظات والتعبير عن الانشغالات وتقديم بعض الاقتراحات من باب الإثراء وتعميق النقاش ولفت الانتباه إلى القضايا التي نعتبرها هامة، وذات ارتباط بانشغالات واهتمامات المواطنين.

السيد الرئيس، إن الاستقرار والوفرة المالية المريحة عوامل تشجع على الاستثمار وتجسيد برنامج دعم النمو والتنمية الشاملة للبلاد.

وكوننا من المؤيدين والمدافعين عن برنامج السيد رئيس الجمهورية فإننا نشجع ونثمن ما جاء في برنامج الحكومة، وننوه بالنتائج المحققة والتي حققتها بلادنا لحد الآن، ونأمل أن نخطو خطوات

ملاحظة فقط بالنسبة للمتدخلين غير المتمكنين من إتمام قراءة تدخلهم، عليهم بتسليم تدخلاتهم مكتوبة إلى المصالح الإدارية ليتمكن السيد رئيس الحكومة منها والرد عليها في حينها وكذلك لكي تدرج كاملة في الجريدة الرسمية لمداولات مجلس الأمة.

السيد خضرة براهيمة جلول: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
أسرة الصحافة الوطنية المحترمة،
زميلاتي، زملائي المحترمون.

أود بداية أن أقدم التهاني الخالصة إلى السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء بمناسبة تجديد الثقة فيهم من قبل فخامة رئيس الجمهورية لمواصلة مهامهم النبيلة خدمة للشعب والوطن.

وأنتهز الفرصة لتقديم كل تحياتي للسيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري على المجهودات المبذولة لإعداد - في وقت قصير - هذا البرنامج الطموح المستند إلى أسس برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي نتابعه بكل اهتمام مع شعبنا الأبوي والذي يتمم ما عرفته مدننا وقرانا ومداشرنا من نمو اقتصادي وتطور اجتماعي وهما يبشران بالخير والطمأنينة من حيث قوامه والوسائل المسخرة لإنجازه وعرفت خلال هذه الفترة جل جهات الوطن السلم والأمن والتنمية المتواصلة والرقمي كما أننا نلاحظ من خلال الزيارات الميدانية المتتابة لفخامة رئيس الجمهورية والسادة الوزراء أنه هناك استمرارية وتجديد لتجسيد ميدانيا وبصرامة وثبات كل ما تقرر من مبادرات من أجل القضاء نهائيا على المعاناة اليومية للشعب الذي يأمل للوصول إلى غد أفضل والقضاء على كل النقائص وتوفير كل الحاجيات ما هو إلا ثمرة جهود وإرادة أولي الأمر لهذا الوطن الغالي ومع مرور الأيام والسنين برز في الأفق مجتمع متجدد يتوافق والتطلعات المشروعة للجزائريين والجزائريين وهذا

وفي الأخير، أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى قضايا أخرى أود أن تحظى باهتمام الحكومة التي تتعلق بسياسة التهيئة العمرانية وتسيير المدن وخاصة الجزائر العاصمة التي تحتاج إلى تحيين المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية وهذا نظرا لما تعانیه من اكتظاظ في السكان وحركة المرور وقدم البنايات المهتدة بالانهيار ووجود أحزمة ضخمة من الأحياء القصديرية ومراكز العبور، الشيء الذي يقتضي التفكير في مخطط استعجالي للقضاء على هذه الظاهرة. كما لا يفوتني التذكير بوجود الشروع في تنفيذ مخطط إنقاذ القصبه وعملية ترميمها باعتبارها معلما تاريخيا وحضاريا مفخرة لكل الجزائريين خاصة وأن العديد من عماراتها وأعمدتها وجدرانها تساقطت للأسف.

لقد بات من المنطقي والضروري إعادة النظر في النظام الإداري لولاية الجزائر العاصمة نظرا للإفرازات المترتبة عن الأمر الرئاسي لسنة 2000 والذي ألغى نظام المحافظة، وبالتالي يجب اليوم اعتماد نظام خاص جديد لتنظيم وتسيير ولاية الجزائر العاصمة ومدينتها.

وإذا كانت الحكومة قد حققت جزءا كبيرا من الإصلاحات والأهداف الواردة في برنامج السيد رئيس الجمهورية وهي مشكورة على ذلك، إلا أن الأوضاع الاجتماعية كالسكن، البطالة، الفقر، ظاهرة الفساد والآفات الاجتماعية بشتى أنواعها وما إلى ذلك من البيروقراطية والرشوة تتطلب تجنيد الجميع لمحاربتها.

والأكيد أن ذلك لن يتحقق ما لم تتحد المواقف ويتجند الجميع وتتضافر جهود كل واحد في مسؤولياته، مع تفعيل مختلف مؤسسات الدولة من سلطة تشريعية وسلطة قضائية وسلطة تنفيذية وإشراك مختلف آليات المحاسبة والرقابة بمختلف أنواعها وأجهزتها القضائية والأمنية للقضاء على المخاطر التي تهدد مجتمعنا. شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد خوجة والكلمة الآن للسيد خضرة براهيمة جلول.

ويتكرر هذا الوضع بينما يرى المواطن الراغب أصلا في السكن أسس البناء وهي تنجز أمام أعينه ويحلم بالحصول على سكن بعد نهايته يبقى بدون هذا المطلب لأن السلطات قررت إسكان أصحاب البيوت القصدية، تحضيراً لزيارة ما، في السكنات الجاهزة المشيدة ببلدية هذا المواطن.

أما عن الجانب البيئي فرغم كل الجهود المبذولة في هذا الميدان لم نتوصل إلى التحكم نهائياً في القضاء على مشكل البيئة الذي يطرح وهذا بسبب النفايات الصناعية السائلة والصلبة التي تتسبب في تلويث البحر والجو كالمنطقة الصناعية بأرزيو وتلك المناطق التي تنتج مواد البناء والصيانة والصناعات الحديدية والبلاستيك والجلود والصناعات الكيماوية والنسيج والصناعات الغذائية والإلكترونية والمعدنية والتخزين والخشب والميكانيك بمختلف المناطق الصناعية المتواجدة قرب مدينة وهران حيث لا أحد يتحكم في تسييرها...

ولم تربط بشبكة التطهير وانعدام محطات تصفية المياه المستعملة على مستوى هذه الوحدات الصناعية الملوثة وترمي النفايات الصناعية والسائلة والصلبة بدون أي معالجة مباشرة في الأوساط الطبيعية - عدة بحيرات - أرجو أن تكتف الجهود للقضاء على هذه الظاهرة.

في الأخير إذ نعيش اليوم في عزة وكرامة وتحقق حلم الجزائر التي توسع في أرزاقها بيد وتدفع كيد الأشقياء بيد وبالإيمان يسمو الأقوياء، أطلب النظر في معالجة الأمر المتعلق بمرودود الوحدات الصناعية الكبرى التي توجد مؤسسها الملوثة ببلديات لا مدخول لها وتستفيد بلديات أخرى في ربوع الوطن بهذه الفوائد كون أن المقر المركزي للمؤسسة موجود بهذه البلديات.

شكراً على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد خضرة براهيمة جلول والكلمة الآن للسيد عبد القادر نيشاني.

المشهد أصبح واقعا حقيقيا لدى كل مواطن ومن بينهم المواطن الوهراني الذي كان بالأمس القريب يعاني من عدة نقائص وتحققت أحلامه ومطالبه اليوم حيث تحصل على الماء الصالح للشرب والسكن اللائق ومقاعد للدراسة في مختلف الأطوار وقطب جامعي جديد وشبكة للطرق عصرية، وقاعات صحية ومستشفيات للعلاج وكذلك عدالة تخدمه بدون معاناة وغيرها من الاحتياجات التي تواكب العصر.

سيدي الرئيس، إذا استطاعت دولتنا القضاء على بؤر التخلف في وقت قصير وجسدت ميدانيا ما هو مسطر ومبرمج تبقى بعض الاستثناءات التي تأخذ وقتا للقضاء عليها وهذه الأوضاع تعاني منها بعض المدن الكبرى ومن بينها وهران التي عرفت بروز حزام من البيوت القصدية الذي شوه كل مداخل المدينة، الأمر الذي يفرض على كل السلطات العمومية البدء في سياسة عمرانية رشيدة للقضاء نهائياً على هذه التشوهات والتفكير في إصدار برنامج خاص لمواجهة هذا المشكل وتتبع هذه الإجراءات بصرامة وأوامر رديعية لتفادي تكرار إنشاء تجمعات قصدية على مداخل المدن وإعطائها في المكان عمراننا عصريا يتشابه مع المدن الكبرى الأورو المتوسطية ولن يتحقق هذا إلا بتقنين ما فكر فيه بعض المهندسين المعماريين في وهران مثلا حيث بعد التطور الإيجابي والنهضة العمرانية التي تعرفها هذه الولاية وبروز إنجازات مختلفة: تعاوانيات عقارية، تجزئات اجتماعية، تجمعات سكانية جديدة وعصرية فاقت المدن الحضارية الموجودة، فكر هؤلاء المعماريون بإعطاء هذه البناءات العصرية صورتها الكاملة بإحداث ميثاق المهية العمراني الذي من خلاله تنجز الشوارع الكبرى وكل القنوات اللازمة التي ترافق العمران والمرافق العمومية الضرورية ومن جهة أخرى - سيدي الرئيس - ينبغي كذلك التفكير في إحداث قانون يأخذ بعين الاعتبار القضاء على سلبيات التجربة التي عشناها في كيفية ومعالجة توزيع السكن سواء كان اجتماعيا أو مدعما من قبل الدولة بحيث لا يطاق ولن يقبل أن تنجز سكنات في مدن وقرى ولا يستفيد منها إلا من شيد بيتا قصدية

الجزائريات والجزائريين ولكن هذا لا يمنعنا من لفت الانتباه أو التذكير على ضرورة مضاعفة الجهود والعمل للمستقبل بنظرة استشرافية تبدأ وتنتهي بالاهتمام بالموارد البشرية عبر رؤية أخرى للتعليم العالي، التربية والتكوين.

فحجم الاستثمارات في البنية التحتية سيعطي اقتصادنا زخما كبيرا وفاعلية أكثر ولكن الموارد البشرية الكفؤة وحدها القادرة على الحفاظ عليه، وإعادة رسمته مستقبلا.

سيدي الرئيس، واثق أنا من المجهودات المبذولة في جميع لقطاعات، بما في ذلك السهر الدائم والمتابعة الميدانية التي يتولاها باقتدار السيد رئيس الحكومة الأستاذ عبد العزيز بلخادم، بإشراف مباشر من فخامة السيد رئيس الجمهورية.

لذلك لا يسعني إلا مساندتكم والتضرع إلى الله العلي القدير أن يساعدكم فيما فيه خير البلاد والعباد. كما لا يفوتني أن أعبر عن اعتزازي كغيري من الجزائريات والجزائريين بتلك الصور الجميلة لحفل تخرج ضباط الجيش الوطني الشعبي بأكاديمية شرشال.

لقد شكلت تلك الصور علامات يقين حقيقي عن حجم التلاحم فيما بين الجزائريين وأكدت على استعداد الدولة كما كانت دوما وأبدا بالأمس واليوم عبر «السليل» الجيش الوطني الشعبي من أجل المحافظة على الجزائر وتدعيم المصالحة الوطنية كل ذلك و«سيف الحجاج» مشهور في وجه بقايا الظلاميين وبقايا الحشاشين الجدد.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس حكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

سنحتفل أيضا بالذكرى 45 للاستقلال، وهي مناسبة تدعو للافتخار والزهو بما تحقق حتى الآن، وتدفعنا لتهنئة جميع الجزائريات والجزائريين، خصوصا شبابنا في عيدهم الذي يتزامن مع أعياد الاستقلال فتحيا الجزائر ويحيا الشعب الجزائري.

يهمني أيضا أن أنوه بحجم المجهودات المبذولة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية فيما

السيد عبد القادر نيشاني: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدات والسادة الإعلاميين،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، علينا الاعتراف أن ما يتحقق يوميا على أرض الواقع أضحى أشياء ملموسة يلمسها جميع الجزائريات والجزائريين في جميع الميادين ولا ينكرها سوى جاحد.

فما فتحه فخامة السيد رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه مقاليد رئاسة الجمهورية في أبريل 1999 من ورشات يؤتي أكله وثماره في كل مكان من أرجاء جمهوريتنا الواسعة.

ولا أدل على ذلك من حجم الورشات والإنجازات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، ما أشرف عليها فخامة السيد رئيس الجمهورية مؤخرا في ولايات: البليدة، الشلف وسطيف.

وبإمكاننا الجزم حاليا أننا قد أقلعنا اقتصاديا بعد أن تمكنت الجزائر بفضل سياسات الوئام والمصالحة الوطنية من تجاوز أزماتها الأمنية التي ألمت بها في تسعينيات القرن الماضي.

لقد استطاع الجزائريات والجزائريون من التصالح فيما بينهم واختاروا التوجه إلى المستقبل الذي لا يمكن بناؤه بدون بيئة أمنية مستقرة.

إن العناوين الكبيرة التي يحملها برنامج الحكومة دليل آخر على الرغبة الأكيدة الواضحة للحكومة من أجل تكريس حقيقي لغد أفضل.

فمشاريع البنية التحتية، سواء عبر مشاريع الطريق السيار شرق - غرب، أو تحديث السكة الحديدية وعصرنة الموانئ والمطارات وإقامة الأقطاب الجامعية وتشبيد المركبات الرياضية وغيرها.

كل هذا خير كثير سيعود بالنفع الكبير على

يجدر بنا حسن قراءة الرسالة المشفرة التي وجهها المجتمع الجزائري للطبقة السياسية التي تمثلها وهذا من خلال عزوفه عن المشاركة في العملية الانتخابية الأخيرة باستخلاص الدروس والعبر التي تدفعنا لاتخاذ الخطوات الأولى التي تمكننا من استرجاع ثقته ومن ثم استرجاع المصداقية لمؤسسات الدولة وهذا يتم بإضفاء الشفافية التي تعد ركيزة أساسية في التعاطي السياسي والديمقراطي وحماية صوته من التلاعبات والتزييف. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، نسجل النقلة النوعية التي قطعها أو خطاها برنامج الحكومة خاصة في المجالات المتعلقة بالتنمية الشاملة التي يستهدفها إلا أن هناك ملاحظات وانشغالات نقدمها في النقاط التالية:

– رغم الجهود الجبارة التي بذلتها الحكومة في إنجاز ما جاء في البرنامج الطموح لفخامة رئيس الجمهورية ورغم الأموال الكبيرة التي رصدت لدعم النمو الاقتصادي إلا أنها لم ترق إلى مستوى تلبية الحاجيات الأساسية المتزايدة للمجتمع في جميع المجالات وتحسين الظروف المعيشية والصحية لفئات المجتمع المتضررة التي تقطن الأحياء والبيوت القصدية المنتشرة هنا وهناك والمعرضة لجميع الأمراض الفتاكة والآفات الاجتماعية التي تشكل عبئا وعالة على المجتمع وعلى ميزانية الدولة الجزائرية.

– الحكومة مطالبة ببذل المزيد من الجهد ومضاعفته والعناية الكاملة للتكفل بهذه الفئة وإعادة الاعتبار لها حتى تشعر بأنها تتمتع بجميع حقوقها الاجتماعية.

– وتحقيق العدالة الاجتماعية يقتضي بالضرورة توزيع الثروات على جميع فئات المجتمع وأعتقد أن برنامج الحكومة يهدف إلى تحقيق ذلك.

- المال: إنشاء بنوك لا ربوية أو إعطاء تعليمات للبنوك الكلاسيكية الوطنية بفتح شبابيك تعرض فيها المنتوجات الإسلامية المتنوعة ومنح بذلك الفرصة لشريحة واسعة من المجتمع للتعاطي والتعامل مع هذه البنوك من جهة ومن جهة أخرى حشد وتجنيد جزء كبير من الادخار المالي الذي يعطي دفعا

يبذل من مجهودات في الولايات والدوائر والبلديات فالمطلوب منا أن ندعمه ونثني عليه ونثمنه.

أتمنى صادقا أن تتكاتف جهودنا من أجل تجسيد هذا البرنامج لنقطع دابر الصلة نهائيا بالتخلف فورشات القضاء على البطالة، والقضاء على الهوة الرقمية وتحديث وعصرنة الزراعة وتنويع مصادر الدخل تبقى أهم ما يجب العمل من أجله، ومعه بالطبع ترقية مفهوم «المدينة» بالجزائر، حتى لا تبدو مدننا وكأنها مدن صفيح بالرغم من أنها جديدة.

وفي هذا المجال، نتمنى أن يكون مشروع إعادة إعمار الشلف بداية حقيقية لإقامة مدن جديدة تعيد وصل ما انقطع بين المواطن الجزائري ومحيطه الحضري.

وهذا لن يتأتى إلا بالنظر إلى المستقبل وتغليب المصلحة العامة وتقديم الجزائر على ما سواها.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،
شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر نيشاني والكلمة الآن للسيد الطاهر زيشي.

السيد الطاهر زيشي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي رئيس الحكومة،
السادة والسيدات الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة في أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
وبعد؛

لا يفوتني أن أهنيئ رئيس الحكومة وطاقمه على الثقة التي جردها فخامة رئيس الجمهورية في شخصكم الكريم وطاقمكم والدعاء لكم بالتوفيق والسداد.

الأسرة الإعلامية،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أريد أن أتقدم بتهاني الحارة للسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة معالي الوزراء على الثقة التي جددت فيهم من قبل فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، مع كل تمنياتي الخالصة لكم بالتوفيق والنجاح في مهامكم النبيلة خدمة للجزائر وطنا وشعبا.

سيدي الرئيس، إن برنامج الحكومة الذي بين أيدينا هو انبثاق ملموس للبرنامج العام لفخامة رئيس الجمهورية الذي شرع فيه منذ 1999 والذي يقوم على المحاور الأساسية التالية:

– المصالحة الوطنية بين كل الجزائريين؛

– تعزيز الدولة وعصرنتها في خدمة المواطنين؛

– مواصلة حركية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

– ترقية سياسة اجتماعية وثقافية في مستوى تطلعات وطموح شعبنا؛

– استرجاع مكانة الجزائر على الساحة الدولية.

وإذ إننا نثمن تثمينا عاليا كل ما جاء في برنامج الحكومة والذي يندرج ضمن الاستمرارية تحت القيادة السامية لفخامة رئيس الجمهورية، فإننا نود التأكيد وبصفة ملموسة على بعض النقاط الأساسية التي يتضمنها هذا البرنامج.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى حول المصالحة الوطنية والتي ترمي إلى استتباب السلم والأمن اللذين هما شرطان لا مفر منهما لتحقيق الأهداف الأساسية الأخرى لبرنامج فخامة الرئيس، فإننا نود التأكيد على ضرورة تسخير كل مجهود الدولة وقوات الأمن، بعد أن تم تقويض الإرهاب، لمحاربة الآفات الجديدة التي تنتشر بشكل سريع ومخيف في مجتمعنا لا سيما الجريمة المنظمة ونخص بالذكر ظاهرة الاختطافات، والمتاجرة بالمخدرات، والجرائم الاقتصادية، وهنا نقترح:

– تشديد – لأقصى حد – القوانين الرادعة لهذه الجرائم وتطبيقها بكل صرامة؛

– وضع برامج والقيام بحملات توعية واسعة

للاقتصاد الوطني على غرار ما تفعله كثير من كبرى البنوك الأوروبية والأمريكية بتقديم هذه الخدمات المالية الإسلامية المتنوعة مثل بنك (HSBC) الإنجليزي الذي سيفتح قريبا فرعاه في الجزائر بعد حصوله على الموافقة.

التمويل الإسلامي ينتشر بوتيرة سريعة في البلدان الإسلامية وغير الإسلامية وعدد المؤسسات المالية الإسلامية فاقت 300 مؤسسة مالية موزعة عبر 75 بلدا إسلاميا وغير إسلامي ومجموع حجم التعاملات في العالم يتجاوز 300 مليار دولار ويتزايد سنويا بمعدل 15%.

- السياسة الخارجية: نثمن وننوه بالدور الكبير الذي لعبته الدولة الجزائرية قديما في دعم القضية الفلسطينية ماليا ومعنويا ولا زالت تقوم به إلى الآن إلا أن الوضع المستجد الذي عرفته الساحة والذي نجمت عنه أزمة في القضية الفلسطينية والتآمر الكبير والمفضوح والذي يحاك عليها يقتضي من الدولة الجزائرية التي تتمتع بالثقة المطلقة والتي تربطها علاقات متينة مع جميع الفصائل إلى مضاعفة المزيد من الجهد لاحتواء هذه الأزمة وتخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني بتحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية لتمكينها من مواصلة مواجهة العدو الصهيوني المتعطرس الذي يعيث في الأرض فسادا، تقتيلا وتشريدا وتدميرا، على الشعب الفلسطيني الأعزل في غزة والضفة الغربية تحت أنظار وإشراف المجتمع الدولي، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطاهر زيشي والكلمة الآن للسيد العمري أحمين.

السيد العمري أحمين: شكرا سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة معالي الوزراء المحترمين، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

وممثلي جمعيات المجتمع المدني لدراسة هذه الظاهرة في الجزائر، أسبابها ومظاهرها المختلفة، وتقديم مقترحات ملموسة للوقاية منها ومحاربتها.

سيدي الرئيس، دائما في الجزء الأول من البرنامج، النقطة الثانية منه المتعلقة بإصلاح مهام الدولة وتنظيمها، فإننا نحبي ونثمن قرار إنشاء الشرطة البلدية على أساس إعادة انتشار الحرس البلدي، وكذا تكثيف تواجد هياكل الأمن الوطني والدرك الوطني بكل مناطق البلاد، وفي هذا الإطار فإن التجمع الوطني الديمقراطي يطالب بضرورة توظيف وإدماج رجال المقاومة والدفاع الذاتي العاطلين عن العمل والذين يستوفون شروط السن والمستوى في صفوف قوات الأمن العمومية المدعوة إلى تطوير قدراتها.

كما نثمن كذلك الاهتمام المولى لتجديد الإدارة المحلية وتحسين أنماط التسيير المحلي وأداء الدولة والجماعات المحلية، وبالأخص النقطة المتعلقة بتكوين الإطارات المحلية، وهنا نود التأكيد كذلك على أهمية التخصص في التكوين الذي يجب أن يركز على الأساليب الحديثة للتنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية وكذا تنمية الريف، تماشيا مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا والعالم. في هذا الجانب كذلك، وفي إطار تحديث الإدارة المحلية والتخفيف من العبء البيروقراطي، ومن أجل نجاح المجهود الاستثماري الضخم الذي قرره فخامة رئيس الجمهورية، فإننا نريد القول إن كل ذلك مرهون بنوعية المعلومة الإحصائية وحسن استخدامها، وفي هذا المجال أريد التركيز على خلية أساسية من هذه المنظومة وهي البلدية والحالة المدنية على الخصوص، فلا يمكن عصرنة المنظومة الإحصائية الوطنية دون البدء بهذه الخلية الأساسية التي تعد المنطلق لكل تنمية اقتصادية اجتماعية، لهذا أقترح وضع مخطط وطني...

(لإنشاء شبكة للإعلام الآلي تربط كل بلديات القطر بجهاز مركزي، مع تعميم شبكة الأنترنت بغية التسريع في معالجة ملفات المواطنين وتقليص عدد الوثائق المطلوبة في الملفات الإدارية.

ومستمرة بإشراك جمعيات المجتمع المدني للتحسيس بخطر هذه الجرائم وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، وبالأخص على الأخلاق والآداب العامة.

سيدي الرئيس، فيما يتعلق بالجزء الأول من البرنامج والمتعلق بالحكم الراشد النقطة الأولى حول استكمال مسار إصلاح العدالة وتعزيزه، المحور الثاني الذي ينص على تثمين الموارد البشرية، فإننا نود التركيز على أهمية التكوين في التخصصات المرتبطة بقانون الأعمال والقانون الاقتصادي بصفة عامة، وهذا بالنظر للتحولات التي تعرفها الجزائر باتجاه اقتصاد السوق، من أجل تمكين جهاز العدالة من معالجة جيدة للملفات التي تتعلق بالقضايا والجرائم الاقتصادية، لهذا فنحن في التجمع الوطني الديمقراطي نؤكد على ضرورة تحسين التكوين الاقتصادي للقضاة وإنشاء هيئات قضائية متخصصة في القضايا الاقتصادية عبر مختلف المجالس القضائية للوطن.

كما نود تثمين كل ما جاء في المحور الرابع المتعلق بمحاربة الرشوة والفساد، لكننا نريد أن نؤكد أن نجاح كل الإجراءات التي تصب في هذا الاتجاه تمر أولا وبصفة حتمية بإعادة الاعتبار المادي والمعنوي للوظيفة العمومية وعمال الوظيفة العمومي، فالدولة لن تكون قوية إلا بقوة إدارتها، لهذا نقترح عليكم:

- تثمينا معتبرا لأجور ومرتببات موظفي المؤسسات المعنية مباشرة بمكافحة الرشوة والفساد كمختلف أسلاك الأمن والجمارك والضرائب... إلخ، هذا من شأنه أن يوفر حصانة ضد كل أشكال الإغراء.
- رفع التعيينات في بعض الأسلاك إلى مستوى التعيين بمرسوم رئاسي، مثل التعيين على مستوى المفتشية العامة للضرائب، هذا كذلك من شأنه أن يعطي حصانة كبيرة لهذه المؤسسة وموظفيها.
- بالمقابل لذلك نقترح ضرورة تشديد القوانين والعقوبات على موظفي هذه المؤسسات في حالة الممارسات المرتبطة بالرشوة والفساد بصفة عامة.
- دائما في نفس الموضوع، نقترح إنشاء هيئة استشارية وطنية عليا مدعمة من جامعيين وحقوقيين

وضع آليات لتقييم السياسات العمومية، لكن هنا كذلك أريد التأكيد على ضرورة الإسراع في تفعيل كل الهيئات المكلفة بالاستشراف والتخطيط والتقييم وتدعيمها.

كما ننوه كذلك بكل النقاط المتضمنة الاستمرار في إصلاح المنظومة المالية والمصرفية وتحسين تجنيد الموارد وتسيير المالية العامة، وكذا تأهيل النشاط الاقتصادي، وفي هذا الصدد فإننا نريد التأكيد على ضرورة إعطاء أهمية خاصة لمحاربة الاقتصاد غير المنظم والتقليص من حجمه خاصة ذلك المرتبط بالجريمة المنظمة والتقليد والغش والتهرب الضريبي... إلخ.

من جهة أخرى فإننا نؤكد على ضرورة إعطاء عمليات الخصخصة شفافية أكبر وضرورة إلزام المشتريين باحترام دفتر الأعباء.

سيدي الرئيس، لعل أهم نقطة تستوقفنا في هذا البرنامج في جانبه الاقتصادي هي تلك المتعلقة بوضع استراتيجية وطنية للتنمية الصناعية، وفي هذا الشأن فإننا نثمن تلميحا علينا العودة إلى هذا المفهوم وهذه السياسة بعد أن أهملت لفترة طويلة وأضاعت للجزائر وقتا ثميناً. من أهم النقاط التي نثمنها هنا هي تلك المتعلقة بإعادة الاعتبار للدولة في وضع هذه الاستراتيجية وتطبيقها، وكذا الاعتماد على القطاع العمومي كركيزة لانطلاق ونجاح هذه الاستراتيجية وكذلك إعادة تأهيل المؤسسة الخاصة وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لكن مع ذلك، فإننا نريد تقديم بعض الملاحظات بهذا الشأن:

– الأولى تتعلق بسياسة نشر النشاطات الصناعية على مستوى القطاع والفضاء وإنشاء مناطق تنمية صناعية مندمجة، فإذا كنا نثمن هذا الاتجاه، فإننا نطالب بإعطاء أهمية خاصة لتسيير هذه المناطق ومنح الإدارة المحلية المسؤولية الأولى في ذلك.

– الثانية تتعلق بالمكانة التي توليها هذه الاستراتيجية للبحث العلمي والبحث والتطوير والتجسس الصناعي خاصة في مجالات التكنولوجيات الحديثة، إلا أن ذلك يتطلب مجهودات أكبر من الناحية

هذه الشبكة من شأنها ليس فقط تسهيل خدمات الحالة المدنية والتقليص من البيروقراطية وكذا تخزين المعلومات وحفظها، ولكن ستسمح بنقل المعلومة في وقتها الحقيقي عن عدد الولادات والوفيات والزواج وغيرها من المعلومات الاجتماعية التي تصبح في تناول السلطات العمومية والأجهزة المكلفة بالتخطيط والاستشراف وبالتالي تسهيل عملية التخطيط ومتابعة الإنجاز.

في هذا المجال كذلك، فنحن في التجمع الوطني الديمقراطي نسجل التأخر الذي تعرفه الجزائر بالنسبة لجيرانها في مجال إدخال التكنولوجيات الحديثة والرقمية في الوثائق الرسمية للحالة المدنية وبالأخص بطاقة التعريف الوطنية ورخصة السياقة... إلخ، لهذا نقترح التعجيل في استدراك هذا التأخر بالاعتماد على أحدث التقنيات والتكنولوجيات السائدة حالياً.

سيدي الرئيس، فيما يتعلق بالجزء الثاني من البرنامج المتضمن الإصلاحات الاقتصادية، فإننا لا نثمن فقط ما جاء فيه بل إننا نود أن نشكر الحكومة على وضوح الرؤية من هذا الجانب والتوجهات الجديدة والشجاعة والتي هي مستمدة من التجربة التنموية للجزائر وبلدان نجحت في السنوات الأخيرة في تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية على غرار بلدان جنوب شرق آسيا والصين.

بهذا الصدد، فإننا نثمن تلميحا علينا العودة للتخطيط التنموي وضرورة إنجاز خطة تنموية شاملة ومنسجمة بعيدة المدى تقوم على تجنيد كل الطاقات والقدرات الوطنية تضمن للجزائر مستويات عالية من النمو والتشغيل وتحسين لظروف معيشة السكان، وهنا نود أن نؤكد أن نجاح هذه الخطة يستلزم تنظيم مشاورة واسعة تضم الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والخبراء والجامعيين ومنظمات المجتمع المدني، وفي هذا الصدد يمكن الاعتماد على العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي كأرضية للانطلاق في إنجاز هذه الخطة.

كما نود أن ننوه بالنقطة المتضمنة تعزيز المنظومة الإحصائية الوطنية وتحسين أدائها كما وكيفا، وكذا

الأخير لن يكون له أي تأثير يذكر لا على الخزينة العمومية أو الاقتصاد الوطني، فلنرفع عنهم هذه المعاناة.

هذه، سيدي الرئيس، أهم الملاحظات التي وددت تقديمها، مع التأكيد مرة أخرى على تهنئة السيد رئيس الحكومة وطاقمه متمنيا له النجاح في مهمته النبيلة وشكرا.

وفقكم الله بما فيه الخير للأمة والعباد، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمين والكلمة الآن للسيد التهامي بومسالات.

السيد التهامي بومسالات: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة الإعلاميين،

السادة الحضور،

السلام عليكم جميعا.

في البداية نهنئ رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري على نيلهم من جديد ثقة فخامة رئيس الجمهورية ونتمنى للجميع النجاح والتوفيق في تجسيد هذا البرنامج الطموح والشامل ومن خلاله الاستجابة لتطلعات الشعب الجزائري في الاستمرار في تعزيز سياسة المصالحة الوطنية وتوطيد أركان دولة القانون والحكم الراشد وتحقيق الإقلاع الاقتصادي والتنموي لبلادنا والذي بدأنا نلمس ثماره في الميدان. سيدي الرئيس، لكن من باب المساهمة في إثراء برنامج الحكومة الحالي وبعد تصفحنا له بات من الضروري تزويد الحكومة ببعض المقترحات التكميلية علها تساهم في تحقيق حصائل أفضل لهذا البرنامج في الميدان.

وأبدأ بقطاع المجاهدين وذوي الحقوق: لا يفوتني

المالية، لهذا نقترح أن ترفع ميزانية البحث العلمي والبحث والتطوير إلى أكبر من 1.5% من الناتج الداخلي الخام على الأقل في مرحلة أولى.

فيما يتعلق بالسياسة الطاقوية نثمن كذلك كل ما يتضمنه هذا البرنامج بهذا الخصوص، لكن نريد التركيز كذلك على ضرورة تكثيف الاستثمارات العمومية في مجال الكهرباء والغاز بالنظر للطلب المتزايد عليها في السنوات القادمة، فلكون هذا القطاع يدخل ضمن الخدمة العمومية فإنه من الضروري أن تتكفل الدولة بدفع الاستثمارات فيه، لأن المؤسسة الوطنية «سونغاز» لا يمكنها لوحدها تحقيق ذلك.

أما القطاع الفلاحي، فرغم النجاحات الباهرة التي حققت بفضل المخطط الوطني الذي وضعه فخامة الرئيس ورغم المبالغ المخصصة له، فإن الأمر يتطلب ترشيد أكبر للأموال المستخدمة، والتركيز أكثر على تطوير هياكل التخزين والتبريد لتفادي أكثر المضاربة والسمسرة في المواد الفلاحية.

أخيرا فإننا نود سيدي الرئيس تناول مسألة أخرى تعلق بفئة من الجزائريين قدمت النفس والنفيس من أجل تحرير الوطن وبنائه ألا وهي فئة المجاهدين ذوي الحقوق وخاصة منهم معطوبو حرب التحرير الوطنية.

إننا نثمن ما جاء في برنامج الحكومة بشأن التكفل بهذه الفئة عرفانا للتضحيات التي قدموها وخاصة العمل على استكمال النصوص التطبيقية للقانون المتعلق بالمجاهد والشهيد حتى تضمن لهم شروط العيش الكريم.

وفي هذا المجال أشير إلى أن هذه الفئة تستفيد منذ مدة برخص لاستيراد السيارات النفعية، لكنها تشتكي في السنوات الثلاث الأخيرة من التغيرات المستمرة في شروط اقتناء هذه السيارات رغم المجهود الذي بذلته الهيئة التشريعية للتخفيف من معاناتهم، لهذا أقترح سيدي الرئيس رفع هذه المعاناة على هذه الفئة بالتقليص من شروط اقتناء هذه السيارات بالنسبة لهذه الفئة وكذا السماح بقابلية التحويل وهذا لأسباب بديهية نذكر منها على الأخص السن والإعاقة، مع العلم أنه نظرا للعدد القليل لهذه الفئة فإن هذا الإجراء

الكبير الذي عرفه هذا القطاع والنتائج المسجلة خلال السنوات الأخيرة خاصة من جانب التأطير وإعادة تأهيل أداة الإنتاج وتحديثها وتكثيفها من خلال الدعم المقدم من طرف الحكومة في هذا المجال إلا أنه سجلنا بعض الانشغالات لدى محترفي هذا القطاع نسردها فيما يلي:

- 1 - المطالبة بتدعيم سعر المازوت.
- 2 - في إطار البرنامج التكميلي استفاد الصيادون بقروض بنكية لتحديد أداة الإنتاج وفرض عليهم فترة أربع سنوات لتسديد هذه القروض البنكية التي أعتبرها قصيرة جدا ومحففة في حقهم ونطالب بتمديد فترة استرجاع هذه القروض.
- بالنسبة للتشغيل، رغم المجهودات الكبيرة والجملة والموارد المالية الضخمة المرصدة من طرف الحكومة من أجل ترقية التشغيل وتخفيض نسبة البطالة تبقى هذه المجهودات غير كافية للاستجابة للطلب المتزايد على مناصب العمل وعليه نقترح ما يلي:

- 1 - إنشاء بنك مستقل أو متخصص أو شبك وحيد لتمويل كل المشاريع التي تقدمها الأجهزة المختلفة للتشغيل المعمول بها (ANSEJ-CNAC-ENGEM) خاصة في ظل النتائج الضعيفة المسجلة من طرف البنوك التجارية بالتكفل بهذه المشاريع.
- 2 - إعادة النظر في جهاز تشغيل الشباب عن طريق عقود ما قبل التشغيل من حيث رفع مستوى المنحة، مهامه، فاعليته ومجال تدخله.
- بالنسبة للسكن والعمران، إن النتائج المحققة إلى حد الآن مقبولة إلى حد ما بحيث تم استلام ما يقارب 264 ألف مسكن ويوجد أكثر من 500 ألف وحدة سكنية في طريق الإنجاز، ناهيك عن التسجيلات الجديدة التي توجد في طور الانطلاق وهذه مؤشرات تدل على قربنا من تحقيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية في إنجاز مشروع مليون وحدة سكنية وعليه، نقترح:
- 1) تحسين النوعية ووتيرة الإنجاز وكذا التحكم في الورشات وإعادة النظر في الهندسة المعمارية لمبانيها؛

هنا أن أنوه بالقرار الشجاع الذي اتخذه رئيس الجمهورية في آخر اجتماع لمجلس الوزراء والقاضي باستكمال تطبيق ما تبقى من قانون المجاهد والشهيد وبذلك يكون قد أبعدها هذا الملف من المزايدة السياسية والمتاجرة به.

وعليه نطلب من الحكومة التعجيل في تجسيد المواد الغير مطبقة من هذا القانون وهذا وفاءً لشهدائنا وتجسيدها لرسالة أول نوفمبر.

- في المجال الاقتصادي (الجانب الاستثماري): رغم المناخ الاستثماري الجديد الذي تتميز به بلادنا حاليا والتحفيزات الكثيرة التي يمنحها قانون الاستثمار لسنة 2006 من إعفاء المستثمرين من الضريبة طيلة إنجاز مشاريعهم وكذا إعفائهم من الرسوم الجمركية إلا أنه لم نصل بعد إلى تحقيق الوثبة المنتظرة، ويرجع ذلك من وجهة نظري إلى مشكل العقار الذي لا يزال مطروحا ويواجه عددا كبيرا من المشاريع الاستثمارية المقترحة وأحسن مثال عن ذلك ذلك المستثمر المحلي في ولاية جيجل الذي أنجز مشروعا استثماريا ضخما يضم ثلاث وحدات إنتاجية بمبلغ مالي يفوق 50 مليار سنتيم ويهدف هذا المشروع إلى خلق أكثر من 150 منصب عمل، لكن بعد الانتهاء من إنجازها منذ حوالي سنة، تاه هذا المستثمر بين مصالح أملاك الدولة ومديرية البيئة ولجنة تدعيم الاستثمار في الحصول على عقود الملكية والانطلاق في النشاط.

سيدي الرئيس، مثل هذه التصرفات لا تشجع الاستثمار إطلاقا وعليه نطلب من رئيس الحكومة فتح تحقيق حول عدم حصول هذا المستثمر على وثائقه.

2 - العمل على تعديل النظام الجبائي الذي أصبح عائقا أمام الاستثمار.

3 - الاستمرار في عملية خصخصة البنوك العمومية بالشراكة مع البنوك الأجنبية وتعزيز آليات مراقبة منح القروض.

4 - إعادة النظر في القانون الذي ينظم الصفقات العمومية الذي أصبح عائقا كبيرا أمام مقاولات الإنجاز.

- بالنسبة لقطاع الصيد البحري، رغم التحسن

الانتخابي وسد الثغرات وتطهير المعاملات السياسية من التصرفات الظرفية التي أفسدت التعددية الحزبية جراء العبث بالمال في الممارسة السياسية.

أما فيما يخص تعديل قانون البلدية والولاية فنقول بأن المنتخب المحلي هو الأقرب إلى المواطن في طرح واستقبال انشغالاته ومشاكله اليومية وعليه لا بد من إعادة الاعتبار لهذا المنتخب وذلك عن طريق:

– تعزيز صلاحيات المنتخب المحلي ومراجعة علاواتهم وأجورهم أي علاوات وأجور المنتخبين المحليين.

– إدخال إصلاحات جوهرية على الجباية المحلية والمالية المحلية لسد العجز المالي الذي تعانيه معظم بلديات الوطن.

وفقكم الله وطاب مسعاكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.)

السيد الرئيس: شكرا للسيد التهامي والكلمة الآن للسيد عبد القادر بوقرة.

السيد عبد القادر بوقرة: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

سيدي رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته.

أهنيء في البداية السيد رئيس الحكومة وأعضائه على الثقة التي وضعها فيكم السيد فخامة رئيس الجمهورية؛ بعد اطلاعنا على وثيقة برنامج الحكومة المعروض أمامنا للنقاش والإثراء والمستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية والذي يركز على المصالحة الوطنية كشرط أساسي لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة.

لقد باشرت الدولة في إصلاحات كبرى في السنوات الأخيرة شملت مختلف القطاعات وعلى رأسها قطاع العدالة من خلال إعادة النظر في العديد من القوانين ومراجعتها وتعديلها، وإصلاح المنظومة

(2) الإسراع في إصدار تدابير قانونية وتنظيمية لوضع حد للفوضى السائدة في مجال التعمير والبناء وكذا إلزام كل من يقوم بإنجاز بناية باستكمالها؛

(3) التركيز على تأهيل المباني العتيقة والقديمة وكذا ضرورة القضاء على البيوت القصديرية والمحتشدات التي تشوه المحيط العمراني لمدننا.

– أما بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية، بالنسبة للمناطق التي تتساقط بها الأمطار بكميات كبيرة نقترح:

– الكف النهائي عن إنجاز الطرقات بما سمي العام وإنجازها بالبساط. (Bi-couche, Tri-couche) الذي اعتبره إهدارا للمال

وفي هذا الباب لدي انشغال خاص عند تصفحنا لبرنامج الحكومة في شق قطاع الأشغال العمومية لم نجد تسجيل ما سمي بالمسار الجديد للطريق الوطني

77 الرابط بين سطيف وميناء جن جن والذي انتهت به الدراسة في مجال تعيين الرواق الجديد ومنتظر الانطلاق الفعلي في التجسيد، هل هذا نسيان أم شيء

آخر؟ وخاصة ونحن نعلم بأن رئيس الجمهورية يولي أهمية خاصة لهذا المشروع الهام الذي يساهم في إخراج ولاية جيجل من عزلتها وكذا تفعيل وتثمين

المنشأتين الموجودتين: ميناء جن جن والمنطقة الصناعية ببلارة.

– بالنسبة لقطاع الشبيبة والرياضة، نسجل بارتياح كبير التحسن في إنجاز المرافق الرياضية والشبانية...

(وتجهيزها لكن على مستوى التمويل يبقى ناقصا في خضم الكم الهائل والمتزايد للجمعيات الرياضية والشبانية وعليه نوصي بما يلي:

– إعادة النظر في طريقة تمويل وتوزيع الصندوق الولائي لتنمية النشاطات الرياضية وترقية مبادرات الشباب.

– مراعاة الولايات ذات الموارد الجبائية الضعيفة من نصيبها من الاستفادة من موارد الصندوق الوطني لترقية النشاطات الرياضية.

سيدي الرئيس، إننا نرحب بمشروع تعديل قانون الانتخابات الذي يرمي إلى فرض ضوابط في المجال

استحداث قانون أساسي خاص بالمنتخب وتنظيم ملتقيات تكوينية في مجال التسيير المحلي لفائدة المنتخبين المحليين كما نلح على ضرورة إشراك منتخبي المجالس الوطنية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية على مستوى الولاية والتنسيق فيما بينهم والإدارة.

سيدي الرئيس، إن الحديث عن قطاع الشباب حديث ذو شجون حيث يحتل الشباب في بلادنا نسبة 75%. ولهذا بات من الضروري وأكثر من أي وقت مضى أن يحظى هذا القطاع باهتمام أكبر، وعليه فإن الدولة مدعوة لتعزيز قدراتها وإمكانياتها لحماية من مشكلة الفساد، المخدرات والانحراف، وذلك بتوفير مناصب شغل والقيام بحملة تحسيسية والتوعية عبر مختلف وسائل الإعلام والملتقيات والأيام الدراسية لتحقيق هذا الهدف النبيل، أما فيما يتعلق بخريجي الجامعات والمعاهد التكوينية الذين يعانون أكثر من غيرهم من مشكل التوظيف حيث إن صيغة نظام عقود ما قبل التشغيل لم تعد كافية، هذا ما جعلهم مع مرور السنوات يقدرون بالآلاف، وحتى 8000 دج التي تدفع شهريا للمستفيدين من هذا النظام لم تعد كافية لسد حاجياتهم، هذا إلى جانب النقص الكبير لمناصب الشغل في حد ذاتها، كما بات من الضروري أيضا الاهتمام بفئة المجاهدين وأبناء الشهداء وذوي الحقوق بدعوة وزارة المجاهدين للإسراع في الإفراج عن قانون المجاهد والشهيد.

سيدي الرئيس، إن الريف الذي كان له الشرف في احتضان الثورة التحريرية والمساهمة الفعالة في تحرير البلاد ولا يزال يتطلع إلى اهتمام أكبر لتحسين الوضعية المعيشية لسكانه رغم ما بذل من جهود في هذا المجال خاصة مع برنامجي الهضاب العليا والجنوب، حيث إن ولاية البويرة استفادت منها 10 بلديات من البرنامج الأول الذي يعتبر متنفسا لها لما يحتويه من تطلعات المواطنين حيث نأمل أن يجسد ميدانيا في أقرب الآجال، كما يجب إيجاد صيغ تنموية لباقي البلديات الفقيرة ذات الدخل الضعيف خاصة الجبلية منها وهنا نخرج سيدي إلى بلديات الجهة الشرقية من الولاية التي شهدت أحداثا في السنوات

التربوية بما يتماشى وتطلعات البلاد إضافة إلى إصلاح الإدارة والعمل على تقريبها من المواطن ومحاربة الرشوة والفساد بالإضافة إلى الاهتمام بانشغالات المواطنين من خلال الشروع في إنجاز الكثير من المشاريع عبر الوطن كالسكن، شق الطرقات، بناء السدود، التمويل بالمياه الصالحة للشرب والغاز الطبيعي وتوسيع السكك الحديدية وتحديثها وعصرنة المنشآت القاعدية وغيرها.

سيدي الرئيس، لقد خصصت الدولة مبالغ مالية قدرت بملايير الدولارات في إطار مخطط النمو الاقتصادي الذي سنه فخامة رئيس الجمهورية لتنمية البلاد وتطويرها.

كان لقطاع الفلاحة النصيب الأوفر من هذه الأموال حيث سجل تحسن هام في التعزيز والتوسيع للقدرات الإنتاجية وتأهيل المستثمرات الفلاحية.

هذا يندرج في مسعى تشجيع الدولة للقطاع الذي يعول عليه أن يكون بديلا للبترو، كما أن اهتمام الدولة بقطاع الاستثمار قد شجع الكثير من المستثمرين الأجانب والمحليين في إنجاز الكثير من المشاريع الاستثمارية التي قلصت من البطالة ولو بنسبة قليلة، مما يستدعي مواصلة تشجيع الاستثمار ببلادنا والقضاء على الحواجز البيروقراطية التي تقف حاجزا في وجه هذا القطاع الاستراتيجي والهام، إضافة إلى كل ما سبق ذكره من قطاع فإن قطاع السياحة الذي أصبح اليوم المورد الأساسي لمداخل بعض البلدان المجاورة من العملة الصعبة وبالرغم من المجهود الذي تبذله الدولة الجزائرية في هذا المجال فإن هذا القطاع لم يحقق في بلادنا الأهداف المرجوة منه وعليه ندعو القائمين عليه إلى مواصلة الجهود والبحث عن الصيغ والسبل الملائمة لتحقيق الأهداف المسطرة وهذا لحساسية هذا القطاع. أما فيما يخص الجماعات المحلية والمجالس المنتخبة فإننا نلح على ضرورة الإسراع في إعادة النظر في بعض القوانين على رأسها قانون البلدية والولاية وإعطاء صلاحيات أوسع للمنتخبين بما يتماشى وطموحات المواطنين في إنجاز المشاريع التنموية حسب الاحتياجات والعمل على استقرار المجالس المنتخبة من خلال

الدول الأخرى التي تعتبر دولا متقدمة حتى لا تتلاشى وسط هذا التيار السريع. إن الجزائر كدولة نامية تطمح أن تكون في ركب تلك الدول المتقدمة وذلك بوضع الإصلاحات الاقتصادية وتحسين المنظومة المصرفية وحسن تسييرها المالي وتنظيم السياسة التجارية وتأهيل النشاطات الاقتصادية، علما أن الجزائر اليوم أصبحت وبصفة شبه مطلقة تعتمد على الاستيراد من الخارج وذلك بالاستناد على توفر إيرادات النفط الذي انعكس سلبا على تطور القدرات الإنتاجية. لذا يجب إعطاء أهمية كبرى للصادرات خارج المحروقات حتى لا نكون رهينة هذه الثروة الزائلة والتي ليست هي المقياس الحقيقي للنمو الاقتصادي في أي بلد كان لكونها زائلة من جهة وأسعارها متذبذبة في السوق التي تجعلنا لا نستطيع الاعتماد عليها في التخطيطات الكبرى للاقتصاد الوطني، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن نفكر في تعويض البترول كطاقة قديمة بالطاقات الجديدة والمتجددة حتى لا نكون رهينة هذه الطاقة الزائلة، وحماية لبيئتنا من التلوث، علما أننا في هذا المجال لنا إمكانيات بشرية ذات خبرة عالية لا يستهان بها تستطيع التحكم في هذه الطاقات المتجددة واستغلالها أحسن استغلال حيث إن الأمر يستدعي الجدية كل الجدية دون مبالاة وتأخر في وضع أطر وتجسيد برامج تكثيف استعمال الطاقات المتجددة والجديدة في حدود مدة زمنية محددة ومدروسة.

أما في مجال التربية والتعليم فإني ألاحظ جهودا معتبرة في مختلف الأصعدة ولعل المتصفح لمختلف ميزانيات التربية في مختلف قوانين المالية يندهش لضخامة المبالغ المرصدة لهذا القطاع خاصة المخصصة منها للتسيير وهذا يدل على العدد الهائل من العاملين في القطاع وبالمقابل عندما ننزل في الميدان نلاحظ عجزا كبيرا في مجال المؤطرين سواء على مستوى المدرسة الابتدائية والإكمالية أو الثانوية. رغم فتح المناصب كل سنة بقيت ظاهرة الاستخلاف سائدة وهي تنعكس سلبا سواء على المستوى البيداغوجي أو النفسي للتلميذ، وأعتقد أن القضاء على نظام الاستخلاف سيعمل أولا على

الأخيرة أخرتها عن الركب، ونأمل أن تخصص لها برامج خاصة.

وانطلاقا من إرادة فخامة رئيس الجمهورية الرامية إلى القضاء على السكنات القصديرية والهشة فإننا نشير إلى وجود بعض الأحياء من هذا النوع داخل المدن والتي شوهدت النسيج العمراني لها كجسر قسنطينة وحي فويزي سعيد بمدينة البويرة.

سيدي الرئيس وأعضاء الحكومة: إن المتأمل في برنامج حكومتكم المنبثق أصلا من برنامج السيد فخامة رئيس الجمهورية...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بوقرة والكلمة الآن للسيد بوعلام درامشيني.

السيد بوعلام درامشيني: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

أيها الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله

وبركاته.

في البداية أرحب بالسيد رئيس الحكومة لتواجهه لطرح برنامج حكومته الذي اعتمد فيه أساسيات تشمل كل القطاعات الحساسة والهامة للبلاد دون استثناء الأمر الذي يظهر بكل صراحة وموضوعية، العمل الواقعي والطموح في الوقت نفسه.

إن العالم الآن يشهد تحولات كبرى غير مسبوقه حملتها وعجلت بانتشارها ثورة الاتصالات والمعلومات التي جعلت من الكرة الأرضية قرية صغيرة مفتوحة تلاشت فيها الحدود في إطار العولمة أمام انتقال رأس المال والبضائع والخدمات ونتيجة هذه التحولات احتدت المنافسة وأصبح المصدر الرئيسي للصمود هو ذلك التكامل الاقتصادي، فالدول التي تهتم باقتصادها ومواردها الطبيعية والمالية والبشرية وتحسن استغلالها تصمد أمام

أسلاكهم وفي هذه المرحلة الصعبة التي جعلوا فيها من الجزائر لتبقى واقفة شامخة كما أن هذا الأمر جعلني أقف وقفة تقدير وإجلال لأرواح شهداء الجزائر خاصة ونحن نحفل بذكرى غالية هي عيد الاستقلال التي هي منتوج هؤلاء الرجال، رحم الله الشهداء الأبرار وشكرا على حسن الاستماع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوعلام درامشيني، الكلمة الآن للسيد رافع خليل.

السيد رافع خليل: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زملائي زميلاتي،

أسرة الإعلام،

الضيوف الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أعتبر بصفة عامة هذا البرنامج تشخيصا مهما وجادا للاختلالات الموجودة في البلاد واقتراحات حلولها.

إن التجربة السياسية الكبيرة والإخلاص للسيد رئيس الحكومة تجعلنا نتفاءل خيرا بمستقبل هذا البرنامج. القضية اليوم هي كيف ننتقل من الجانب النظري إلى بلورة البرنامج وكيفية تطبيقه وذلك ليس بالأمر السهل لأن أصحاب الجهود والركود كثيرون ولذلك شروط نجاحه تكمن في تظافر جهود الفاعلين في الميدان والمخلصين لهذا الوطن. ما هي باختصار شديد العوامل المحركة لهذا البرنامج؟

1 - العامل البشري وهو الأهم: إن شبابنا يكون 70% من المواطنين، شبابنا لا ينقصه ذكاء ولا قدرة على مواكبة التطور ولا الجراءة، ولكنه يتعرض في كثير من الأحيان لأسباب عدة إلى الفشل والإحباط وفقدان الأمل.

كيف نرجع الأمل لشبابنا ونقوي فيه روح التفاؤل

تخفيف مشكلة البطالة وثانيا سيرفع من مردود مدرستنا، أما من الناحية الاقتصادية فإن أهم ركائز الاقتصاد هي الهياكل والقواعد الأساسية، وتحضرني هنا وضعية الموانئ في الجزائر وضعفها في التسيير وباعتباري مواطن من ولاية بومرداس، أود أن أشير إلى وضعية هذه الموانئ بهذه الولاية القريبة من العاصمة والتي يمكن أن تخفف الضغط عنها فهي رغم ذلك مهمشة وغير مستغلة استغلالا يخدم الوطن ويخفف من أعباء المواطن.

بعد الزلزال الذي أصاب بومرداس في 21 ماي 2003 تكفلت الدولة بجميع المنكوبين بصفة معتبرة إلا أنها لم تحل بعد مشكل التجار الذي لا يزال عالقا اليوم أما فيما يخص قضية الشاليهات فإننا نجد أن الدولة قد اعتمدت في الإسكان الأولي للسكان على الشاليهات وبعد الإسكان النهائي استعانت بالشاليهات لإسكان الحالات الاجتماعية ربما أن هذه الأخيرة معدة لوقت محدد وستتلف بمرور الوقت لتعرضها للتقلبات الطبيعية وأنها لم تهيأ للسكن الدائم فسيبقى مشكل الحالات الاجتماعية مطروحا، لذا نود أن يعطى غطاء مالي للتكفل النهائي بهذه الشريحة وبالتالي القضاء على هذا النوع من البنايات التي كانت مؤقتة والتي تشوه المنظر الجميل الذي تعودت عليه ولاية بومرداس، وهنا بودي أن أتساءل: هل قضينا على كل الآثار الاجتماعية والمالية وغيرها التي ترتبت عن زلزال الأصنام (الشلف حاليا) وهل استفدنا من تلك التجربة لتطبيقها على ما حدث في بومرداس ومناطق أخرى، وعليه سيدي الرئيس يا حبذا لو وضعنا برامج وخططا مستقبلية للتكفل بمثل هذه القضايا وما ينتج عنها من آثار قد تطيل من معاناة المواطن وأنا كلي أمل أن نعمل جاهدين لوضع خطط وبرامج محددة زمنيا للقضاء على كل مخلفات الزلزال وآثارها السلبية خدمة للمواطن.

لا ننسى أن ننوه بالمجهودات التي بذلتها الدولة وإطارات ولاية بومرداس، في التكفل بالمنكوبين، وفي آخر مشروع برنامج الحكومة جاء الباب 7 تحت عنوان الدفاع الوطني ولعله يمنحني فرصة لأثمن جهود جيشنا الوطني الشعبي رجال الأمن بمختلف

5 - الجانب المالي: نجد أن من يملك طاولة لبيع التبغ يربح أكثر من عامل النظافة، إلى أين نذهب هكذا؟ لا بد على الدولة أن تحمي الأشخاص الذين يخدمونها ويخدمون المصلحة العامة ماديا ومعنويا؛ والراتب الشهري يجب أن يكون مطابقا للجهد فشخص تضربه أشعة الشمس والآخر يتمتع بمكيف الهواء ويأخذ أكثر من الأول! هذا ليس حقا!!

6 - مصالح المراقبة: يقول المتنبى:

ولم أر من عيوب الناس شيئا كنقص القادرين على التمام.

في كثير من الأحيان لا تؤدي مصالح المراقبة واجبتها على أحسن وجه خاصة فيما يخص الإنجازات الهيكلية، وهذا لأسباب عدة ليس لدينا الوقت لذكرها.

أعطيك مثلا بسيطا: هناك جسر روماني عمره 2000 سنة لم يسقط؛ وهناك جسر عمره 03 سنوات أخذه سيل الواد في دقيقة!! لماذا أؤكد على هذا؟ لأننا مازلنا لم نفهم معنى مبدأ السعادة، فالسعادة هي التفصيل.

تستطيع الحصول على فيلا يُقدر ثمنها بمليارين وحين تخرج تجد الرصيف مهدما؛ أو حين تفتح باب السيارة يصطدم بهذا الرصيف، هذا هو المؤسف! فالتفصيل غير موجود، إذن فنحن نخسر أموالا طائلة. في الأخير - سيدي رئيس الحكومة - بلادنا محتاجة إلى ثورة حقيقية على بعض الاختلالات التي أصبحت كالسرطان تنخر جسم هذا الوطن العزيز الذي من الله عليه بكل مقومات الجمال وأعطاه كل أنواع الخيرات...

(مثلا المدينة: نقترح مجلس وزراء مخصص للمدينة تؤخذ فيه إجراءات صارمة فيما يخص:

- البنايات التي لم تكتمل منذ سنوات؛

- تنظيم الحركات التجارية في المدينة؛

- مخطط توجيهي للمساحات الخضراء وإعادة

المساحات التي حولت لأهداف أخرى؛

- مخطط توجيهي للإنارة العمومية؛

- النقل حيث لا يلعب النقل الخاص دوره كما

ينبغي والنقل ينام قبل المواطن وينهض بعد المواطن

وحب الوطن؟ لا بد من إشراك كل المؤسسات لهذا الهدف.

يجب أن نثق في هذا الشباب ويجب على الإدارة والبنوك أن تتعامل معه بصفة ذكية وبالإقناع لكي لا يشعر بالتهميش والإقصاء، لا نقدر على بناء الجزائر وتطويرها بدون المشاركة القوية لهذه الفئة، هذه نقطة، النقطة الثانية؛ السهر على إبراز مجتمع مدني نافع ومواكب لمسيرة الوطن.

2 - العامل التشريعي: قبل سن أي قانون - نحن شهدنا قوانين أتت وأتت بعدها أخرى ولم تطبق - لا بد أن نراعي بالضرورة كل الجوانب التي تضمن تطبيقه بسهولة، ولا بد أن نراعي شخصية الجزائري وذهنياته والعوامل البيكولوجية والسوسولوجية والثقافية آخذين بعين الاعتبار كل التجارب السابقة الناجحة منها والفاشلة.

3 - دور الإدارة: حسب تجربتنا القصيرة في الولاية بإمكاننا القول:

- إعطاء السلطات الكافية للولاية لكي يستطيعوا حل المشاكل في وقتها وعلى المستوى المحلي.

- ترقية دور الكاتب العام للبلدية - وهذه كانت كارثة! فتعيينه من طرف رئيس البلدية كان كارثة على البلديات - وتعيينه من طرف الدولة وتكوينه المستمر ودعمه بطاقم تقني كفاء.

- الاختيار المحكم للمسؤولين المكلفين بتطبيق القوانين وتدعيمهم ماديا ومعنويا وحمايتهم والوقوف بجانبهم عند تعرضهم إلى ضغوطات أو صعوبات أو مكائد مديرة جراء عزمهم على التطبيق الصارم للقانون والدفاع عن المصلحة العامة وإلا يقال: أترك الوسخ تحت الزربية فتتكون أمراضا وينتج منها ما ينتج!

4 - المنتخبون المحليون: يجب وضع ميكانيزمات لجلب مداخيل مالية محلية للبلديات وهذا موجود في كل بلدان العالم، فيجب أن تنظم الضريبة المحلية.

- يجب تكوين مستمر للمنتخبين - هناك منتخب لا يعرف ما معنى وصل الطلبات علما بأنه رئيس بلدية! هذا حرام! - والحفاظ على استقرار المجالس المنتخبة وتوضيح دقيق للعلاقة بين المنتخب والإداري.

في إنتاج مادة البطاطا التي تغطي احتياجات الوطن تقدر بـ 15 إلى 20%.

سيدي الرئيس، وأنتم على دراية بما أصاب المحاصيل في هذا الموسم؛ فقد تعرضت لمرض يسمى - حسب تصريحات الجهات المختصة - "بالميديو" وهو فيروس فطري وهو متلف؛ مما خلف خسائر كبيرة وإتلاف المحاصيل، وسبب هذا الداء أضرارا معتبرة في المنتج وأدى بإفلاس بعض الفلاحين.

لهذا نطلب من الحكومة النظر في هذا الأمر وتقديم المساعدات اللازمة للفلاحين المتضررين حتى يستعدوا مرة أخرى لعملهم الفلاحي وهذا يدخل في إطار الدعم المباشر للتنمية الفلاحية، ومنتفادي الاستيراد حتى لا تكلف خزينة الدولة أموالا باهظة بالعملة الصعبة، وكذلك مما عاد سلبا على السوق الوطني وهذا بارتفاع جنوني لسعر هذه المادة الاستراتيجية الذي تجاوز 60 دج للكيلوغرام وهو مؤهل للارتفاع في الأيام القادمة مما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن وفتح الشهية للمستوردين والتحكم في السوق والمضاربة.

السؤال يبقى مطروحا: إلى متى نبقي نستورد هذه البذور من وراء البحار؟ هل الجزائر عاجزة بما تمتلك من أراض خصبة ومياه متوفرة ومناخ ملائم ومن اليد المؤهلة؟ بلى فأنا على يقين أننا قادرون على التصدير. وكذلك - سيدي الرئيس - مما سببه هو عدم وجود مخبر جهوي للنباتات لتشخيص الأمراض النباتية مما جعل التداوي العشوائي وعدم تشخيص المرض الذي يدل على عدم تصنيف الدواء.

وللأسف أصبحت هذه الأدوية والمبيدات في أيدي التجار غير المختصين وغير المؤهلين والله أعلم على ما تحتوي هذه العلب والأكياس المستورد معظمها من الخارج فربما تعود بكارثة على البيئة وعلى صحة المواطن مباشرة وهذا لاشك فيه؛ لهذا أطالب بإنشاء مخبر جهوي طالما انتظرناه منذ سنوات.

سيدي الرئيس، العائق الثاني، لا بد من وجود حلول ملائمة وعقلانية لحل مشكل العقار الفلاحي الذي يعرقل عملية الاستثمار الفلاحي فيما يخص

مما يجعل مدننا بدون حيوية؛

- الممهلات: إن العدد الهائل من الممهلات في الطرق الوطنية لا نجده في أي دولة أخرى، ولنا اقتراحات لحماية سكان التجمعات الكبرى من الحوادث المحتملة؛

- السكن الاجتماعي: برنامج السكن الاجتماعي له عيوب كثيرة. لنا اقتراحات جد فعالة لدعم الفئات ضعيفة الدخل في مجال السكن.

في الخلاصة نقترح تنظيم ورشات سنوية على مستوى مجلس الأمة لمتابعة هذا البرنامج، نتمنى لكم التوفيق.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد خليل رافع، الكلمة الآن للسيد أحمد حنوفة.

السيد أحمد حنوفة: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على نبيه الكريم.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

رجال الإعلام المتتبعين على المباشر،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أتقدم بالتهاني للحكومة على الثقة التي وضعها فيهم فخامة رئيس الجمهورية.

ونتمن ما جاء به برنامج الحكومة المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية من محاور كبرى وهذا لدفع عجلة التنمية والازدهار ونتمنى التوفيق والتطبيق.

سيدي الرئيس، لا حياة بدون هواء ولا ماء ولا غذاء، ولهذا فإن الفلاحة هي محور من المحاور التي جاء بها البرنامج وهي العمود الفقري الذي يؤمن لنا الغذاء.

بالنسبة إلينا، ولاية عين الدفلى هي ولاية فلاحية محضة في إنتاج الحبوب والخضر والفواكه وخاصة

رئيس الجمهورية، الذي يحتوي على ثلاثة أهداف أساسية حول بعث نمو اقتصادي عصري، يندمج تدريجيا ضمن العولمة.

وفي إطار مسعى الخروج من الأزمة الذي يراود كل الجزائريين والجزائريات، إعتد فخامة السيد رئيس الجمهورية، على البرنامج التالي:

– المصالحة الوطنية بين كل الجزائريين؛

– تعزيز الدولة وعصرنتها لخدمة المواطنين؛

– مواصلة حركة التنمية.

السيد رئيس الحكومة، إن أوضاع الوطن والمواطن الجزائري في الوقت الراهن جد سيئة، خاصة فيما يتعلق منها – كما قال كل الأعضاء – وسوف أختصر فيما يلي:

– البطالة التي تمس خاصة فئة الشباب وخاصة المتخرجين من الجامعات؛

– أزمة السكن؛

– التجارة الفوضوية؛

– الرشوة والفساد؛

– العنف؛

– البيروقراطية.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: ما هي الحلول الاستعجالية والناجعة التي يمكن تجسيدها في الميدان من أجل تحقيق برنامجكم؟

السيد رئيس الحكومة، إن الدبلوماسية الجزائرية ومنذ انتخاب فخامة السيد رئيس الجمهورية، قد عرفت نجاحات وحقق نتائج جد حسنة، تمثلت في:

– كثافة النشاط الدبلوماسي وتنوعه؛

– استرجاع مكانة الجزائر إقليميا ودوليا؛

– جعل الجزائر قبلة للعديد من الوفود والشخصيات؛

– جلب العديد من المستثمرين والشركاء الأجانب وخاصة في ميدان المحروقات والاتصالات.

كما أن الدبلوماسية البرلمانية قد أسهمت بدورها في إيصال الرسالة عن طريق ممثليها: أعضاء البرلمان بصفة عامة ومجلس الأمة بصفة خاصة.

وعليه السيد رئيس الحكومة، هل هناك مسعى لجلب المستثمرين خارج قطاع المحروقات مثل

التحويلات وتربية الأغنام والأبقار والدواجن ويسد الطريق أمام جلب المستثمرين.

ونغتنم هذه الفرصة، ما دامت هذه الولاية وولاية فلاحية، بفتح معاهد متخصصة في المجال الفلاحي مثل الجناح البيطري.

سيدي الرئيس، أما النقطة الثالثة والأخيرة المتعلقة بعنصر الحياة ألا وهو الماء؛ مما يكلف الدولة أموالا باهظة لجلبه فإن ما عرفته الجهة الغربية لولاية عين الدفلى أي منطقة العطاف، جراء زلزال 1980 بولاية الشلف هو خلل جيولوجي مما سبب اختفاء المياه الساخنة المألحة التي كانت تخرج على سطح الأرض وكان يتم استغلالها للاستحمام وبدأت المياه العذبة تعدو وتزحف بسرعة إلى الجهة الشرقية، لهذا نطالب بدراسة جيولوجية وخبرة لإخراج هذه المياه التي تكون خطرا على المنطقة بأكملها وهذا رغم ما قامت به الدولة من مجهودات كبيرة وما قامت به السلطات المحلية والولائية بتزويد المنطقة بالمياه الصالحة للشرب عن طريق السدود والآبار، لكن يبقى هذا حلا مؤقتا ومرهونا بالمياه السطحية.

وشكرا ووفقكم الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حنوفة، الكلمة الآن للسيد بدر الدين سالم.

السيد بدر الدين سالم: شكرا السيد الرئيس.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السادة الضيوف ورجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد تفحصي لمشروع برنامج الحكومة المعروض علينا للمناقشة، ارتأيت المساهمة المتواضعة في إثراء هذا البرنامج الطموح والفعال والمتكامل بكل مواضيعه وفي كل القطاعات.

وهو مشروع مستمد من برنامج فخامة السيد

الأول الخاص بالحكم الراشد والمتعلقين بقطاعي الاتصال والشؤون الدينية أن مكانهما الأنسب هو الجزء الخامس الخاص بالتنمية البشرية وبالضبط بعد الفقرة الخاصة بترقية الموارد البشرية والسياسة الثقافية، لأن مسألة الاتصال ومسألة تأطير الشؤون الدينية تأتي ضمن استراتيجية ثقافية شاملة تمس كل القطاعات التي لها علاقة ببناء الإنسان كالتربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي وما إلى ذلك من القطاعات التي لها علاقة بثقافة الأمة وحضارتها.

ثاني الملاحظات الشكلية أن الترجمة الركيكة في غالب الأحيان تُعطي معنى مغايراً للمعنى المقصود بل تُعطي معنى خطيراً، من ذلك مثلاً ما جاء في الفقرة الأخيرة من الجزء الرابع الخاص بالدفاع الوطني التي أفادت عكس المعنى المرجو والمقصود حيث جاء في الفقرة الأخيرة ما يلي: «... وسيواصل الجيش الوطني الشعبي وفقاً لمبادئ السياسة الأجنبية والتعاون التي تتوخاها الجزائر ويسعى إلى تطوير نشاطات التعاون الثنائي». هذه الفقرة لا معنى لها لغة وأيضاً المعنى هو عكس المعنى المقصود، والأصح بعد الرجوع إلى النص باللغة الفرنسية هو ما يلي: «... سيواصل الجيش الوطني الشعبي وفقاً لمبادئ السياسة الخارجية تطوير نشاطات التعاون الثنائي المتعدد الأطراف في الميدان العسكري» وهكذا يستقيم المعنى.

هذه الركاكة في الترجمة نجدها في عديد برامج القطاعات مما يجعلنا نعود إلي أصل البرنامج المكتوب باللغة الفرنسية للمقارنة ومحاولة الفهم.

ثالثاً؛ يخرج القارئ للبرنامج بانطباع له أمام مسألة لصق جملة من الأهداف والبرامج القطاعية مما يجعله موسوماً بالضبابية والارتجالية التي لا تعكس حقيقة برامج القطاعات المختلفة ولا تعكس عمق برنامج فخامة رئيس الجمهورية الرامي إلى محاربة الفقر والبطالة والانخراط في الاقتصاد العصري وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة، ولولا عرض معالي رئيس الحكومة المركز لقلنا إننا أمام حصيلة نشاط وليس أمام برنامج حكومة.

أكتفي بهذه الملاحظات الشكلية لأنصرف مباشرة

الفلاحة والسياحة؟ وهل يمكن معرفة الخطوط العريضة لهذه المساعي؟ وما هي الإجراءات المتخذة ميدانياً في هذا المجال؟

سيدي رئيس الحكومة، فيما يتعلق بالتقسيم الإقليمي والإداري، إن هناك دوائر قديمة ولها رتبة دائرة منذ الاستعمار الفرنسي، ورغم ما تتمتع به من موقع جغرافي استراتيجي، وما تتميز به من إمكانيات اقتصادية وبشرية، إذ يتجاوز سكان هذه المدن حوالي 200.000 سنة، مثل:

– مدينة بوسعادة (المسيلة)؛

– العلمة (سطيف)؛

– عين البيضاء (أم البواقي)؛

– التنس (الشلف)؛ هذا على سبيل المثال.

وعليه فإننا نأمل من الحكومة، أن تنال مثل هذه المدن حقها ونصيبها في التقسيم الإداري المرتقب.

سيدي رئيس الحكومة، إن تنفيذ البرنامج والوفاء بهذه الالتزامات، وتجسيد هذا البرنامج ميدانياً، وبالتجنيد والسعي والمراقبة بكل صرامة وثبات، من أجل التصدي للتحديات العديدة، الواجب رفعها لتحقيق الأهداف ضمن المسعى الذي اعتمد منذ انتخاب فخامة السيد رئيس الجمهورية، استجابة لآمال وطموحات الأمة الجزائرية.

وفي الأخير بمناسبة عيد الاستقلال والشباب أهنيء كل الشعب الجزائري، وشكراً سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكراً للسيد بدر الدين سالم، الكلمة الآن للسيد محمد الصالح حرز الله.

السيد محمد الصالح حرز الله: دولة رئيس مجلس الأمة المحترم،

دولة رئيس الحكومة المحترم،

دولة أصحاب المعالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية الفاضلة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أبدأ ببعض الملاحظات الشكلية التي بدت لي هامة وأولها أن النقطتين الرابعة والخامسة من الجزء

بجانبه لا يحتاج إلى وسائل النقل أو أي شيء؛ ونفس الشيء بالنسبة للوسط وللشرق.

ج - تثمين وتطوير السياحة الثقافية والروحية مثل الاهتمام بالزاوية التيجانية بعين ماضي وجعلها قطبا سياحيا وثقافيا أقول «قطبا سياحيا»؛ منطقة سيدي عقبة؛ منطقة سيدي خالد؛ القديس أوغستين؛ مداوروش مدينة أبوليوس أول روائي في العالم صاحب رواية الحمار الذهبي وغيرها من الأقطاب السياحية كالسياحة الصحراوية والجبلية والحموية والساحلية والمدن الأثرية وغيرها.

د - خلق استراتيجية شاملة للثقافة والمعرفة تأخذ بعين الاعتبار سياسة الكتاب طبعا ونشرا...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الصالح حرز الله؛ رجاء! رجاء! لقد أضعت وقتا كان باستطاعتك أن تطرح فيه عشرة أسئلة. طيب! إ طرح السؤال وبسرعة رحم الله والديك.

السيد محمد الصالح حرز الله: وكذلك مجالات الإبداع كالسينما والمسرح والفنون الأخرى. وأختم مداخلتني بالسؤال التالي الموجه للسيد خليفة تومي، وزيرة الثقافة والسياحة.

- متى تقوم بتبرسيم مهرجان محمد العيد آل خليفة الشعري الذي مضى على تأسيسه ربع قرن وهو أقدم مهرجان إبداعي في الساحة المغاربية والعربية؟ وفي الختام؛ أرجو من سيادة رئيس الحكومة إعادة النظر في الطريقة التي يتم من خلالها حساب نسبة البطالة لأن الطريقة المتبعة سابقا لا تتماشى مع المجتمع الجزائري؛ وشكرا.

السيد الرئيس: هذان سؤالان وإضافة، الكلمة الآن للسيد مسعود قمامة.

السيد مسعود قمامة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة،

إلى تقديم مقترحات عملية، وقبل ذلك أشير إلى نقطة أراها جوهرية وأساسية وهي أن الإصلاحات المالية والجبائية والاقتصادية، عموما تسير ببطء شديد لا يرقى إلى حقيقة الوفرة المالية الناجمة عن الجبائية البترولية. ولذلك فإن مسألة الإقلاع الاقتصادي المرجو لا يمكن أن تتحقق ما لم تنوع وارداتنا المالية وذلك لا يكون إلا ب:

1 - فسخ المجال أمام الاستثمار الوطني الخاص والعام؛ والاستثمار العربي والأجنبي وذلك بتبسيط إجراءات الاستثمار وحل مسألة العقار لأنه حجر الزاوية في كل استثمار.

2 - إعطاء ديناميكية أكثر للصناعة بمختلف أنواعها وللاستثمار المنتج، وهنا أسجل بارتياح ما جاء في برنامج الحكومة من استراتيجية لتنمية قطاع الصناعة والسياحة والفلاحة، وأضيف ترقية الصناعات الغذائية وترقية الثروة الحيوانية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب والألبان والأجبان وهو ما سقط في برنامج السيد وزير الفلاحة.

أما المقترحات السريعة والمقتضبة في المجالات الأخرى؛ فأقترح بالخصوص:

أ - الاهتمام بمحتوى المنظومة التربوية وعصرنته في مختلف مراحل التعليم من أجل الانخراط في مجتمع المعلومات، لأن الفجوة الرقمية تزداد اتساعا بيننا وبين العالم المتقدم؛ وفي هذا المجال نسجل بارتياح الجهود الجبارة التي بذلتها وتبذلها وزارة العدل في مجال إصلاح العدالة وفي مجال عصرنة القطاع، هذه التجربة ينبغي تعميمها على مستوى مختلف مؤسسات الدولة والعمل على تحديث مواقعها الإلكترونية لتوفير المعلومة وجعلها في متناول من يبحث عنها.

ب - في مجال التعليم العالي؛ أقترح تقسيم جامعة الجزائر إلى ثلاث جامعات: جامعة الجزائر شرق، جامعة الجزائر وسط وجامعة الجزائر غرب وهذا سيخلق المنافسة ويقضي بشكل كبير على مسألة الزحمة والاحتفاظ، فمن هو في الجامعة الغربية لبن عكنون يبقى هناك في الأحياء الجامعية والجامعة

وهي تبعد عن تمراسات بـ 500 كلم، في هذا القانون الجمركي نجد أن التاجر خاسر والمواطن خاسر فهو قد أضر بالمساكين، وهؤلاء المتطفلون يغفلهم القانون، مسكين واحد خاصة المربون – السيد الرئيس – والفلاحون، كل هؤلاء ضائعون لأن القانون فوق الجميع والقانون لم يرحمهم، فلا بد من استثناءات في القانون.

سيدي الرئيس، شخص راعي باع نصف إبله كي يجعل (45) وهذا الأخيرة يجب أن تملأ لها برميلا من البنزين كي يقطع 500 أو 600 كلم وهذه الـ (45) الآن هي التي ترعى، فالناس في تطور، قديما كان الأشخاص يرعون بالجمال والآن ترعى بالسيارات. ماذا يفعل المسكين؟ يجب أن يوفر زاده؛ ويجب أن يوفر وقوده ويذهب وإذا بسيارته محجوزة لدى الجمارك لأن القانون فوق الجميع وليس لك أن تفعل له شيئا، ولكن لابد من استثناءات في القانون.

السيد الرئيس، إعلموا بأن ولايتنا تمثل ربع الوطن فلا بد أن تضعوا لنا قانونا استثنائيا.

أعطيك دليلا ثانيا؛ في مراجعة قوائم الانتخابات، يقال إنه لديك 08 أيام أو 10 أيام! وسائل الإعلام لم تكن في الصحراء! هناك أشخاص لم يسجلوا أبدا؛ والأشخاص الذي خرجوا في أيام الانتخابات تُحدد لهم مدة 48 ساعة للانتخاب؛ وهذه المدة لا تكفي لوصولهم فبالثالي لا ينتخبون – سيدي الرئيس – لا ينتخبون! فلا بد من وجود قانون لسكان الصحراء الرحل المتنقلين بالمواشي.

السيد الرئيس، الفلاح في الأرض يلاقي صعوبات لأن الفلاحة توجب المعاونة والمعاونة يجب أن تكون مع البنك لمساعدة الفلاح قليلا؛ والبنك لديه قوانينه – الله غالب – فإذا ساعدت المسؤول في البنك فإنه يساعده وإذا لم تساعده فليس لك شيء!! هذه هي الحقيقة وبكل صراحة!

السيد الرئيس، المشكل هو التقسيم الإداري.

السيد الرئيس، المشكل هو البطالة.

السيد الرئيس، المشكل هو الفلاحة.

السيد الرئيس، المشكل هو مع الجمارك.

(... حديث باللهجة الترفيقية...)

السادة الحضور،
السادة الوزراء،
السادة أعضاء مجلس الأمة،
سؤالي الأول سيدي رئيس الحكومة هو المطالبة منا كولاية تمراسات التقسيم الإداري.

لا يخفى عليكم بأن ولاية تمراسات تمثل ربع الوطن – السيد الرئيس – هي ولاية تضم 10 بلديات، أبعد بلدية على نحو 700 كلم؛ البلدية الثانية في حدود مالي (تينزاوتن) بـ 500 كلم؛ البلدية الثالثة في حدود النيجر بـ 400 كلم.

النقطة الثانية – السيد الرئيس – إعلموا بأن المواطن يجب أن يتقرب من الإدارة، هذا حسب القانون!

بالنسبة للإدارة فهي بعيدة عن المواطن والدليل أن شهادة الولادة في الدفتر الأصلي في كل بلدية تستخرج من الدفتر الأصلي في البلدية الأم، ويقال لك إنه لا يستطيع استخراجها إلا المعني أو ابنه أو ابنته.

إن البلدية بعيدة – السيد الرئيس – فيجب أن تلقوا علينا نظرة في القانون وأن تعطونا استثناءات نظرا لتقاليد المنطقة التي نعيش فيها!

السيد الرئيس، النقطة الثانية: البطالة موجودة بكثرة عندنا وبدون تعداد؛ لأن ولايتنا ولاية بعيدة. قانون المتربصين الذين يقدمون من الولايات ينص على أن المتربص يجري مسابقة في الجزائر العاصمة أو في ورقلة.

ما هذه المسابقات إلا حيل! فكل شيء يتم عبر الهاتف وكل شيء بالوساطة، صراحة! وأظن أن هذا معروف!

السيد الرئيس، هذا بالنسبة للتوظيف، فإذا جئت من أجل منصب ما يقال لك إن المسابقة تجري في العاصمة وإذا حضرت إلى العاصمة تجد نفسك قد خسرت تكاليف السفر دون أن تربح أي شيء وأنت مسكين!!

فلماذا لا تجرى المسابقة عندنا في الولاية؟

سيدي الرئيس، نعود إلى القانون الجمركي؛ فلتكونوا على علم بأن هذا القانون صعب على الفقراء؛ يقال لك إن القانون الجمركي يطبق في عين صالح

هذا المشروع محتشم جدا، لذا نتساءل عن الأسباب والدوافع إن لم أقل هذا التماطل.

5 - أود السيد رئيس الحكومة أن ألفت انتباهكم إلى قضية وسائل الإنجاز والإمكانيات التي تعتبر ضعيفة جدا - بالنسبة لولايتنا - وليس هناك شركات ومقاولات في مستوى حجم المشاريع الممنوحة لهذه الولاية.

لذا أقترح ما يلي:

1 - تحفيز الشركات والمقاولات وذلك بإعفائها من بعض الرسوم؛
2 - إعادة النظر في الغلاف المالي الممنوح لأي مشروع ولا يمكن أن يكون نفس الغلاف الممنوح للمناطق الشمالية بل يجب أن يعطي الامتياز للغلاف المالي بالنسبة للمشاريع المخصصة لولايات الجنوب.
3 - هناك - السيد الرئيس - مشروع الإنارة المخصص لمنطقة أورانت الذي وافقت عليه وزارة الطاقة والمناجم منذ التسعينات ولم يعرف النور إلى يومنا هذا.

4 - وفي النقطة الرابعة والأخيرة؛ أود السيد رئيس الحكومة أن أتطرق إلى موضوع في غاية من الخطورة ألا وهو أن هناك أطرافا من إحدى الدول المتاخمة لحدودنا تحاول عبثا إحداث بلبلة وأشياء أخرى في المنطقة بدافع الفكرة القديمة الجديدة، أقول بدافع الفكرة القديمة الجديدة.

إن سكان الجنوب بصفة عامة وسكان ولاية إليزي بصفة خاصة يجددون التفافهم وجمعهم لفخامة رئيس الجمهورية مقدرين الجهود التي بذلها منذ عام 1999 إلى يومنا هذا وهي الجهود التي لا ينكرها إلا جاحد.

وفقكم الله وسدد خطاكم؛ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد سيدي إيكناوي، نقف عند هذا الحد ونستأنف أشغالنا على الساعة الثالثة زوالا، لكم الشكر، رفعت الجلسة.

**رفعت الجلسة عند منتصف النهار
والدقيقة السابعة والثلاثين.**

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود قمامة، والكلمة الآن للسيد سيدي إيكناوي.

السيد سيدي إيكناوي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة المحترمون،
أسرة الإعلام،

في البداية أود أن أتقدم بالتهنئة الخالصة إلى السيد رئيس الحكومة وطاقمه الذين جُدت فيهم ثقة فخامة رئيس الجمهورية، فهنيئا للجميع بمزيد من التوفيق والنجاح.

السيد رئيس الحكومة، لدي نقاط أود طرحها ونحن نناقش برنامج الحكومة:

1 - أتساءل عن معمل تكرير البترول بعين أم الناس الذي فتح عام 1980؛ ولكن للأسف تم غلقه عام 1990 ولا أعرف إلى حد الآن ما هي الأسباب، وفي نفس الوقت أتساءل عن مصير هذا المعمل الذي كان يشكل النواة الاقتصادية التي تساعد سكان المنطقة بوجه عام وشبابها بوجه خاص، لهذا أمل أن يعاد تشغيله إذا كانت الإمكانيات والوسائل كافية بذلك.

2 - إنني أثنى الجهود المبذولة في مجال تسعيرة الكهرباء خاصة على مستوى جنوبنا الكبير متمنين أن ما ورد على لسانكم - السيد رئيس الحكومة - يعرف طريقه نحو التنفيذ الحقيقي.

3 - أود كذلك وللمرة - لا أقول الأولى - أن أتطرق إلى قضية تسعيرة الطائفة خاصة بالنسبة لولايات أقصى الجنوب، حيث يتعرض الطلاب على وجه الخصوص والمرضى وغيرهم إلى معاناة كبيرة ولا يستطيعون دفع التسعيرة الحالية، فرجاؤنا الكبير إعادة النظر في هذا الموضوع وما ذلك بعزيز على السلطات العمومية لا سيما أن الجزائر تنعم والحمد لله بسيولة مالية كبيرة.

4 - الطرق: إن جميع المشاريع المتعلقة بالطرق الوطنية، خاصة الطريق الوطني رقم 03 من حدود ولاية ورقلة إلى جانت مرورا بمقر ولاية إليزي؛ فإن

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 21 رجب 1428

الموافق 04 أوت 2007

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 - 2587 - ISSN 1112